سلسلة المحاسبة

المحاسبة الإبداعية

الدكتور
أحمد محمد علوان الهلباوي
الدكتور
إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١ حمد ، إبراهيم جابر السيد .
أ. إ
المحاسبة الإبداعية / إبراهيم جابر السيد أحمد ، أحمد محمد علوان الهلباوي.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع.
348 ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة المحاسبة)
تدمك : 3 - 618 – 308 – 977 – 978
١. المحاسبة القومية
٢. الهلباوي ، أحمد محمد علوان (مؤلف مشارك) .
أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥-٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣

الفهرس

المقدمـــة

كان للثورة التقنية وبيئة التصنيع الحديثة أثرها البالغ على تطور محاسبة التكاليف الإبداعية متمثلا بالمستجدات الحديثة في محاسبة التكاليف وخصوصاً ما يتعلق بتقنيات إدارة التكلفة (كنظام الإنتاج في الوقت المحدد ، نظام الومضة المرتدة ، إدارة الجودة الشاملة ، التكلفة والإدارة والموازنة على أساس الأنشطة ، التحسين المستمر ، التكلفة المستهدفة ، هندسة القيمة ، المقارنة المرجعية ، نظرية القيود وبطاقة الأداء المتوازنة) حيث استطاعت محاسبة التكاليف توظيف هذه التقنيات لخدمة منظمات الإعمال خاصة بعد انتشار استخدام المكننة المتطورة والمسيطر عليها الكترونياً واستخدام نظم تصنيعية مرنة ومتكاملة وصولاً إلى المصنع المؤتمت . الأمر الذي يمكننا من القول بأن بيئة التصنيع الحديثة أثرت على محاسبة التكاليف بالشكل الذي جعلها تستجيب بتوظيف العديد من تقنيات إدارة التكلفة كمستجدات حديثة ، بذلك يسعى البحث بيان اثر التكامل بين هذه التقنيات وترابطها في خدمة منظمات الأعمال .

الفصل الأول

محاسبة التكاليف عبر توظيف التقنيات المستجدة خلال منظمات الأعمال

يُعد التطور التقني الأساس في تطور الحضارة الإنسانية على مر العصور، فتاريخ الحضارة يتكون إلى حد بعيد من تفاعل متبادل بين قوتين تدعمان الإنسان وتسيطران عليه في آن واحد وهما التقنية والمجتمع، والتقنية تؤدي دوراً مهماً في عملية التصنيع فنتيجة لتزايد التطورات التقنية وازدياد حدة المنافسة ازدادت التحديات التي تواجهها محاسبة التكاليف، حيث كان للتطور التقني آثاراً على نواحي الحياة العامة والنشاطات الإنتاجية خاصة لذلك عُد التقدم في طرق التصنيع مرآة لذلك التطور التقني وان كان التطور التقني هو في خدمة المجتمع فان المجتمع هو أداة تنفيذه وتفعيل كل مزاياه من خلاله.

بذلك فان تأثر النشاطات الإنتاجية بالتطور التقني عاد بالأثر على محاسبة التكاليف تمثلت بالاستجابة بالعديد من الممارسات أو التقنيات متمثلة بتقنيات إدارة التكلفة.

أولاً: مفهوم إدارة التكلفة .

ثانياً: تقنيات إدارة التكلفة في ظل بيئة التصنيع الحديثة ويضم أربعة مجموعات :

- **المجموعة الأولى** : وتضم التقنيات (الإنتاج في الوقت المحدد ، الومضة المرتدة ، إدارة الجودة الشاملة) .

- **المجموعة الثانية** : وتضم التقنيات (التكلفة على أساس الأنشطة ، الإدارة على أساس الأنشطة ، الموازنة على أساس الأنشطة) .

- **المجموعة الثالثة** : وتضم التقنيات (التكلفة المستهدفة ، هندسة القيمة ، التحسين المستمر) .
- **المجموعة الرابعة** : وتضم التقنيات (المقارنة المرجعية ، نظرية القيود ، بطاقة الأداء المتوازنة) .

ثالثاً: علاقات التكامل بين تقنيات كل مجموعة وتقنيات المجاميع ككل .

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات .

أولاً: مفهوم إدارة التكلفة:

قبل التعرف على تقنيات إدارة التكلفة يكون ضرورياً التعرف على مفهوم إدارة التكلفة، حيث عرفت بأنها (الأداء والجهد المبذول من قبل التنفيذيين وغيرهم في مجال إدخال وتضمين وربط الكلف منطقياً بوظيفتي التخطيط والرقابة وعلى المديين القصير الأجل والطويل الأجل) (البكري ونعيم، ١٩٩٦، ٢١٦)

وكذلك عرفت إدارة التكلفة بأنها (عبارة عن مجموعة من الأنظمة التي يمارسها المديرون عند التخطيط القصير الأجل والطويل الأجل فضلاً عن الرقابة على التكاليف) (باسيلي، ٢٠٠١، ٣١٦)

ويلاحظ على التعريفيين أعلاه إنهما يتفقان في تحديد مفهوم إدارة التكلفة من حيث المدة الزمنية فكلاهما يركز على ربط الكلف بعملية التخطيط والرقابة وللمديين القصير والطويل، إلا إن التعريف الأول يركز على التنفيذيين إما الثاني فيركز على المديرين في تنفيذ ذلك.

ويرى Horngren بأن إدارة التكلفة (هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل المدراء سعياً لتحقيق رضا الزبائن الى جانب تخفيض التكاليف ومراقبتها بصورة مستمرة) (Horngren et al, 1997, 991) ولموضوع إدارة التكلفة أهمية واضحة يمكن تحديدها بالآتي: كندوري، ٢٠٠٦، ٢٨)

١. توفير المعلومات التي يحتاجها المدراء لإدارة المنظمة بكفاءة سواء كانت تلك المعلومات مالية عن الكلف والإيرادات، ام غير مالية حول الإنتاجية والنوعية.
٢. قياس كلفة الموارد المستهلكة في انجاز أنشطة المنظمة الأساسية وتحديد فاعلية وكفاءة الأنشطة القائمة وتحديد وتقويم الأنشطة الجديدة والتي بها يمكن تصور إستراتيجية المنظمة وتحسين أدائها مستقبلياً.
٣. تحقيق الربحية في المدى القصير والمحافظة على الموقع التنافسي في المدى الطويل والى جانب تحسين النوعية والرضا للزبائن والتوقيت الملائم للمعلومات من اجل المساعدة في اتخاذ القرارات القصيرة والطويلة الأجل.

وتساعد إدارة التكلفة على إظهار تكلفة المنتجات بصورة دقيقة ورقابتها وقياس الأداء عن طريق متابعة الكلف من خلال استخدام العلاقات السببية بين الكلف والأنشطة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين فهم الأنشطة بما يساعد بمواصلة الإستراتيجيات التنظيمية.

وبعد التعرف على مفهوم إدارة التكلفة يمكن التعرف على تقنيات إدارة التكلفة والتي تم تقسيمها إلى أربعة مجاميع كل مجموعة منها تتضمن ثلاثة تقنيات وكالآتي:-

ثانياً: تقنيات إدارة التكلفة في ظل بيئة التصنيع الحديثة ويضم أربعة مجموعات:

المجموعة الأولــى :

وقد تضمنت هذه المجموعة ثلاثة تقنيات وكالآتي :

١. تقنية الإنتاج في الوقت المحدد JUST IN TIME (JIT)

٢. تقنية الومضة المرتدة BACK FLASH COSTING (BFC)

٣. تقنية إدارة الجودة الشاملة

TOTAL QUANTITY MANAGEMENT (TQM)

ب- تقنية الإنتاج في الوقت المحدد

تعتبر تقنية الإنتاج في الوقت المحدد JIT بمثابة ثورة في المخزون وإدارة التكلفة وذلك من خلال الفلسفة التي تقوم عليها هذه التقنية والمتمثلة بالحصول على المواد الخام في الوقت المحدد تماماً من الموردين طبقاً للجداول الزمنية للبرامج الإنتاجية .

وعرفت تقنية JIT بأنها (فلسفة شاملة لإدارة الحزين تركز على سياسات وإجراءات ومواقف من قبل المدراء ينتج عنها الإنتاج الكفوء لسلع عالية الجودة مع المحافظة على ادني مستوى ممكن من الحزين).

(Morse et al, 2003, 341) .

وكذلك عرفت تقنية JIT بأنها (ذلك النظام الذي يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الإزالة بقدر الإمكان تأخيرات الإنتاج والمخزون، أي انه يسعى من اجل التخلص من الضياع في المواد خلال العملية الإنتاجية ابتداءا من التصميم إلى حين تسليمه إلى الزبون).

(البكري وإسماعيل، ٢٠٠١، ٢٠٥)

بذلك يمكن القول إن تقنية JIT تقوم على أساس استبعاد كل أنواع المخزون وتخفيض وقت الانتظار باعتبارها أنشطة لا تضيف قيمة، ويتم ذلك في ظل هذه التقنية اعتبار طلب الزبون للمنتج بمثابة نقطة الانطلاق لكافة العمليات الصناعية التي تتحرك فوراً في تتابع عكسي يبدأ من طلب الزبون مرورا بكافة العمليات على طول خط الإنتاج وصولاً إلى طلب توريد المواد الخام على الطرف الآخر من العمليات. (الجمال ونورالدين، ٢٠٠٥، ١٦٧).

بذلك فان JIT من الناحية النظرية تستبعد الحاجة إلى وجود مخزون سلعي وذلك لأن الإنتاج لا يحدث ما لم يتم التأكد مسبقاً بأنه سوف يباع وهذا ما يتطلب موردين موثوق فيهم والذين سيوفرون الخامات بالجودة المطلوبة وفي الوقت المحدد تماماً.

إما مفهوم المحاسبة في ظل تقنية JIT فتعرف بأنها (ذلك النظام الذي يعمل على توفير الظروف الملائمة لبناء نظام محاسبي كلفوي قادر على تخفيض كلفة الوحدة المنتجة من خلال زيادة الكفاءة والتحسين المتواصل في نوعية المنتج بما يتناسب مع البيئة التنافسية.

(البكري وإسماعيل، ٢٠٠١، ٢٠٨).

أما المنافع المتحققة من هذه التقنية فهي :

(Weygandt et al, 2002, 159)

أ- تخفيض الأموال المجمدة في المخزون أو إلغاؤها.

ب- تخفيض التلف وبالتالي تخفيض تكاليف التلف.

ج- تعزيز جودة المنتج (من خلال إدارة الجودة الشاملة).

د–تخفيض تكاليف إعادة التصنيع أو إلغاءها.

هـ– توفير في تكاليف الإنتاج وذلك من خلال تطوير تدفق السلع خلال العمليات. وذلك انطلاقا من المقومات الواجب توافرها في تقنية JIT (الجمال ونورالدين، ٢٠٠٥، ١٦٩).

١– تنظيم المصنع في صورة خلايا تصنيع مرنة.
٢– توفير عمال متعددي المهارات.
٣– إدارة الجودة الشاملة.
٤– تخفيض فترة الانتظار.
٥– توافر علاقات قوية مع الموردين.

ونظراً لطبيعة تقنية JIT فان هناك مدخلاً بديلاً لتتبع تدفق التكلفة والذي يطلق عليه تقنية الومضة المرتدة.

٢–تقنية الومضة المرتدة :

ان من نتائج تطبيق تقنية JIT هو تبسيط نظام المحاسبة عن تكلفة المنتج حيث يمكن كبديل لطريقة التتبع المتزامن أو المتوالي وذلك باستخدام طريقة التدفق العكسي للتكلفة أو ما يسمى (بنظام الومضة المرتدة).

وعرفت هذه التقنية بأنها (نظام قياس التكلفة الذي يتم فيه تأجيل تسجيل ما يطرأ على حالة المنتج إلى إن يصبح منتجاً تاماً أو إلى إن يتم بيع المنتجات، أي عدم تسجيل تغيير المواد الخام وتحولها إلى إنتاج تحت التشغيل). (الجمال، ٢٠٠٠، ٧٠).

وهذا يعني انه في ظل تقنية الومضة المرتدة يتم اللجوء إلى تأجيل تسجيل القيود المحاسبية لتحميل الإنتاج بتكلفته الصناعية إلى النقطة التي يصبح فيها منتجاً تاماً أو ربما نقطة البيع.

بذلك فان نظام التسجيل العكسي للتكلفة يعتبر استجابة من محاسبة التكاليف لتقنية إدارة المخزون وإدارة تكلفة المخزون والمتمثلة بتقنية JIT

وان أهم سمات نظام التدفق العكسي للتكلفة يمكن تحديدها بالآتي:- (مرعي وآخرون، ٢٠٠٣، ٣٦٧) .

١. تأجيل إثبات التغييرات التي تحدث على المنتج حتى يصبح منتجاً تاماً.
٢. استبعاد وجود حسابات مستقلة للمواد والإنتاج تحت التشغيل.
٣. دمج العمل المباشر (لاعتباره في ظل بيئة التصنيع الحديثة قليل القيمة نسبيا ً) مع التكلفة الإضافية بحيث يطلق على مجموعهما مصطلح تكاليف التحويل.

ب- تقنية إدارة الجودة الشاملة :

في ظل بيئة التصنيع الحديثة أصبح تحقيق الجودة ليس مكلفاً وإنما المكلف هو عدم تحقيقها، لذلك أصبحت الجودة ضرورية ويجب توافرها في أي شركة ترغب بتحقيق أهداف النمو والتوازن والاستقرار في السوق، بحيث أصبح تقنية TQM إحدى الأولويات الإستراتيجية لتحقيق المزايا التنافسية للشركة لذلك أصبحت هذه التقنية مصب اهتمام الباحثين والمفكرين في الوقت الحاضر لأنها لم تعد تقتصر على جودة المنتجات أو الخدمات التي تقدم إلى الزبائن فحسب بل امتدت الجودة لتشمل الهياكل التنظيمية والعمليات والنظم

والإجراءات والموارد البشرية لذلك فقد عرفت تقنية TQM بأنها (عملية التحسين المستمر والتي تبحث عن الفرص لزيادة رضا المستهلك من خلال تحديد وحل المشاكل التي تقيد الأداء الحالي) (السبوع، ٢٠٠٠ ، ٣٨)

وعرفت أيضا بأنها (مدخل فكري وثقافي لضمان جودة الشركة في جميع مراحلها بدءاً من المواصفات التي تعنى بمتطلبات الزبون مروراً بالتصميم والعمليات الإنتاجية والمراحل اللاحقة وتعتمد على تكامل جميع الأنشطة ويشترك في ممارستها جميع العاملين وفي مقدمتها الإدارة العليا التي تقود إلى التحسين المستمر للمنتجات) (الدباغ ، ٢٠٠٣، ٤).

بذلك فان مفهوم تقنية TQM لا يقتصر على ضبط الجودة بل يتعداها إلى القيام بعقد لقاءات دورية لكافة المسئولين كل فترة زمنية قصيرة متفق عليها لتبادل الآراء والاقتراحات حول الحلول المناسبة لمشاكل الجودة والبحث عن فرص إجراء التحسينات المستمرة في مستوى الجودة بالإضافة إلى إشراك الجهات التنفيذية (العاملين) في تلك العملية (باسيلي، ٢٠٠١، ٧٨)

بهذا يمكن استنتاج الفكرة الأساسية التي تقوم عليها تقنية TQM وهي إن المنظمات تعتمد في حركتها على رغبات الزبائن واحتياجاتهم بالإضافة إلى تركيز المنظمة بشكل كبير على الجودة من خلال توسيع صلاحيات العاملين وتضافر جهود جميع القائمين بأمر المنظمة سواء كانوا عاملين أو في الإدارة العليا إنتاجيين أم إداريين.

ومن جميع ما سبق يمكن القول إن تحقيق جودة شاملة على جميع المستويات بها يتحقق رضا الزبائن ومن ثم الحصول على مسيرة تنافسية بها يتحقق مبيعات أكثر ومن ثم تخفيضاً للتكاليف وصولاً إلى عائد أكبر.

المجموعــة الثانيــة :

أيضا تتضمن هذه المجموعة ثلاث تقنيات وكالآتي:-

١- تقنية التكلفة على أساس الأنشطة

Activity Based Costing (ABC)

٢- تقنية الإدارة على أساس الأنشطة

Activity Based Management (ABM)

٣- تقنية الموازنة على أساس الأنشطة

Activity Based Bageting (ABB)

والآتي توضيح لكل تقنية من تقنيات هذه المجموعة

١. تقنية التكلفة على أساس الأنشطة

تلبية لمتطلبات بيئة التصنيع الحديثة وما تستدعيه من ضرورة إجراء تعديلات جوهرية في الأنظمة الإدارية والمحاسبية ظهر نظام التكلفة على أساس الأنشطة ABC كأسلوب يعتمد على فلسفة تكاليفية جديدة تتلافى جوانب القصور في الأنظمة التكاليفية التقليدية وتواكب – إلى حد ما- بيئة التصنيع الحديثة وما تفرضه من متطلبات بما يسهم في الارتقاء بمحاسبة التكاليف إلى المستوى الذي ينبغي إن تقوم به في ظل تلك التطورات والتقانات الإنتاجية المتزايدة.

فقد تعددت الآراء والكتابات حول فلسفة ABC

فقد عرف ABC بأنه (نظام المعلومات الذي يكشف ويوضح بنية الكلف والربحية للمنتجات أو الخدمات)

(Babad & Balachandran, 1993, 563)

وكـذلك عـرف Drury الخـدمات ABC (بأنــه نظـام يفتـرض التـدفقات النقدية الخارجة تكون للحصول على تجهيزات الموارد والتـي تستهلك فيما بعد بواسطة الأنشطة، بمعنى أن الأنشطة تسبب الكلف وان المنتجات أو الخدمات تحقق الطلب على الأنشطة(Drury, 2000, 296) .

إمـا مفهوم ABC مـن وجهـة نظـر Horngren فانـه يعرفـه (بالنظـام الذي يقوم أولا بتجميع الكلف غير المباشرة لكل نشاط من أنشطة المنظمة ثم يخصص كلف الأنشطة على المنتجات أو الخدمات أو الأهداف الأخرى التـي تسبب الأنشطة) (Horngren et al, 2000, 140)

بـذلك يتضـح إن تقنيـة ABC تقـوم علـى أسـاس التركيـز علـى الأنشـطة باعتبـار النشـاط هو حدث أو مهمـة لهـا غرض معين، حيث يتم تجميـع كلـف الأنشطة على شكل مجمعات تسمى مجمعات الكلف (Cost Pools) وذلـك عـن طريـق موجهـات الكلـف بحيـث يكـون موجهـة كلفـة لكـل نشـاط ومـن ثـم تخصـيص كلـف الأنشـطة علـى المنتجـات أو الخـدمات وفقـاً لمسـببات التكلفـة بـالاعتمـاد علـى معيـار السـبب / الأثـر الـذي يهـدف إلـى تحقيـق أكبـر قـدر مـن العدالــة فــي تخصــيص التكــاليف وأكبــر قــدر مــن الدقــة فــي التخصــيص (باسيلي،٢٠٠١، ٦٠)

فـيمكن القـول إن تقنيـة ABC تقـوم علـى أسـاس إن الأنشـطة تسـتهلك الموارد ومن ثم المنتجات أو الخدمات تستهلك الأنشطة وفي ظل ظروف

التحسين المستمر بهدف تخفيض التكاليف فان هذا يتطلب تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة وتنميتها وتحديد الأنشطة التي تضيف قيمة والعمل على التخلص منها، الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد استغلال الموارد وخفض الكلف نتيجة رفع مستوى كفاءة لأداء لتلك الأنشطة التي تضيف قيمة.

وهنا يكون ضرورياً التعرف على مفهوم الأنشطة التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة وكالآتي : (التكريتي،٢٠٠١ ، ٣٥٤)

فالأنشطة التي تضيف قيمة تعرف بأنها (تلك الأنشطة التي يكون المستهلك مستعداً للدفع مقابل عنها وان هذا النشاط إذا ما الغي فأنه سوف يخفض الخدمة المقدمة من المنتج على المدى البعيد أو القصير).

إما الأنشطة التي لا تضيف قيمة (فإنها الأنشطة التي بالإمكان استبعادها وتقليص تكاليفها دون تخفيض الخدمات التي تقدمها المنتجات للمستهلك ويكون المستهلك غير مستعداً للدفع مقابل عنها).

وجميع ذلك يتطلب مصدر معلومات دائم عن تكاليف الأنشطة وذلك من خلال أسلوب معاصر يسمى بسلسلة القيمة والتي يمكن تعريفها (بأنها زيادة قناعة الزبون وإدارة التكاليف بصورة أكثر فاعلية فهي تربط أنشطة إنشاء وتوليد القيمة في كل الطرق ابتداء من مصادر الحصول على المواد من مجهزي العناصر وصولاً إلى المستخدم النهائي للمنتج أو الخدمة المسلمة للزبون) (Drury, 2000 904)

وبهذا الصدد يمكن تحديد إجراءات عمل تقنية ABC وكالآتي (Weygant et al, 2002, 144)

تحديد وتصنيف الأنشطة الرئيسية الداخلة في تصنيع منتجات معينة وتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة لتحديد مجمعات كلف مناسبة للنشاط.

١-تحديد موجهات الكلف لكل نشاط.

٢-احتساب معدل لتكلفة غير المباشرة ولكل موجهة تكلفة.

٣-تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة لكل مجمع تكلفة نشاط على المنتجات وباستخدام معدلات كلف النشاط غير المباشرة لكل موجه تكلفة.

٢. تقنية الإدارة على أساس الأنشطة :

نتيجة لظهور تقنية ABC والتي ارتكزت على دراسة وتحليل الأنشطة فقد ظهر توجه واهتمام كبير حول تطويع معلومات نظام ABC حول الأنشطة في خدمة الإدارة وإدارة الكلفة وظهرت تقنية الإدارة على أساس الأنشطة (ABM) وقد عرفت هذه التقنية بأنه (أسلوب يعتمد على مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات وذلك عن طريق الاستعانة بمعلومات التكاليف على أساس الأنشطة لإرضاء الزبائن وإشباع حاجاتهم وتحسين الأرباح. (باسيلي، ٢٠٠١، ٣١٣) .

كذلك عرفت ABM (بأنها القرارات الإدارية التي تستخدم معلومات ABC لتحقيق رضا الزبون وتحسين الربحية وان هذه القرارات تتضمن التسعير وتشكيلة المنتجات وخفض الكلف، وقرارات تصميم المنتج وتحسين عملية الإنتاج). (Horngren et al, 2003, 148)

بذلك يمكن القول ان ABM تسعى لإدارة الأنشطة وإدارة كلف تلك الأنشطة وذلك عن طريق التعامل مع معلومات الأنشطة المالية وغير المالية.

بذلك فان اعتماد ABM على معلومات ABC يظهر الارتباط الوثيق بينهما لاعتماد الأول على معلومات الثاني في تطوير القيمة والذي يتم من خلال تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة الأنشطة التي لا تضيف قيمة .

مما سبق يمكن تحديد الهدف الأساسي لتقنية ABM (التكريتي، ٢٠٠١، ٣٥٤) وهو تحديد واستبعاد الأنشطة التي إما إن تكون :

١- غير ضرورية ويمكن الاستغناء عنها.

٢- ضرورية لكنها غير كفاءة وقابلة للتحسين.

ومن الهدف الاعلاه يظهر إن الأنشطة التي لا تضيف قيمة هي سبب وجود التكاليف التي لا تضيف قيمة وهي التكاليف التي يمكن حذفها دون الإخلال بنوعية المنتج وكفاءة الأداء.

٣. تقنية الموازنة على أساس الأنشطة:

كذلك من نتائج بيئة التصنيع الحديثة ودخول الأتمتة في العمليات الإنتاجية هو تزايد الاهتمام بالتكاليف غير المباشرة وعلى وجه الخصوص الجزء الثابت منها بالنسبة إلى مجموع تكاليف الإنتاج، ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى الموازنات التخطيطية التقليدية ظهر مفهوم جديد هو الموازنة على أساس الأنشطة ABB.

والتـي يمكن تنفيذها عندما تطبق المنظمة تقنية ABC وذلك باستخدام معلومات ABC، حيث توصف تقنية ABB بأنها (نظام تكلفة على أساس الأنشطة معكوس حيث يكون هدف إعداد الموازنة على أساس الأنشطة هو التحويل بتجهيز الموارد فقط المطلوبة لتلبية الإنتاج وحجم المبيعات الموجودة في الموازنة). (أغا ، ٢٠٠٦ ، ٢٤) .

فقد عرفت تقنية ABB بأنها (أسلوب لإعداد الموازنة يستخدم هرم كلفة النشاط لوضع موازنة المدخلات المادية والتكاليف كدالة للنشاط المخطط وتكون متشابهة لطريقة (المخرجات / المدخلات) لإعداد الموازنات حيث تكون المدخلات المادية والتكاليف موضوعة في الموازنة كدالة للنشاط المخطط). (Morse et al, 2003, 619)

وعرفت ABB كذلك بأنها (أسلوب يركز على تكاليف الأنشطة الضرورية لإنتاج وبيع المنتجات والخدمات)
(Horngren et al, 2002, 486)

فالموازنة على أساس الأنشطة تجعل المدراء ينظرون إلى التكاليف الثابتة كمتغيرة في الأجل المتوسط إلى الطويل حيث يستخدم مصطلح (التكلفة الملتزم بها) لان المدراء كانوا قد التزموا بتجهيز الموارد مسبقاً وسوف لا يغيرون تجهيزهم في الأجل القصير بسبب تذبذبات الأجل القصير (أغا ، ٢٠٠٦ ، ٢٤) .

إما خطوات تنفيذ ABB فيمكن إجمالها بالآتي :
(Drury, 2000, 568)

١-تقدير الإنتاج وحجم المبيعات.
٢-تقدير الطلب على أنشطة المنظمة.

٣-تحديد الموارد المطلوبة لانجاز أنشطة المنظمة.

٤-تقدير الكمية المطلوبة لكل مورد والتي يجب تجهيزها لتلبية الطلب.

٥-اتخاذ إجراءات لتسوية طاقة المورد لتنسجم مع العرض.

إما بالنسبة لفوائد تقنية ABB فإنها تساعد المنظمة في التعرف على التغييرات في الأنشطة وكذلك تساعد في الارتقاء بعملية إعداد الموازنة وتوفير معلومات أكثر دقة بما يساعد إجراء المقارنة المرجعية وأخيراً تساعد تقنية ABB على استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة دون أضعاف فاعلية الأنشطة الأخرى (أغا ، ٢٠٠٦ ، ٢٦) .

المجموعة الثالثة :

تتضمن هذه المجموعة ثلاث تقنيات أيضاً وكالآتي

١. تقنية التكلفة المستهدفة Target Cost (T.C)
٢. تقنية هندسة القيمة Value Engineering (V.E)
٣. تقنية التحسين المستمر kaizen

والآتي توضيح لكل تقنية من تقنيات هذه المجموعة:

١- تقنية التكلفة المستهدفة:

إن من خصائص بيئة التصنيع الحديثة هي المنافسة الشديدة والتقدم التقني الكبير في الصناعة وقصر عمر المنتجات وتعددها وتعدد حاجات الزبائن، الأمر الذي يدفع بالمنظمات العاملة ضمن تلك المتغيرات والتي تسعى إلى تحقيق النمو والتوازن ومن ثم الاستمرار إن تتبنى سياسات سعريه تتماشى وتلك التطورات والإحداث المحيطة بها، ولعل التسعير على أساس السوق يعتبر

أكثر المداخل حداثة لأنه يقوم أصلاً على أساس أبحاث السوق لتحديد السعر ومن ثم تحديد التكلفة في ضوء ذلك السعر بعد تحديدها هامش ربح معين ترغب بتحقيقه المنظمة وهذا المدخل يسمى (التكلفة المستهدفة) .

فتقنية التكلفة المستهدفة T.C أحد أهم تقنيات إدارة التكلفة فقد عرفت بأنها (إحدى تقنيات إدارة التكلفة الموجهة نحو السوق إذ يتم استعمالها في بداية حياة المنتج –المرحلة المبكرة من دورة حياة المنتج– لتعزيز الربحية والإنتاجية بشكل عام) (الذهبي والغبان ،٢٠٠٧، ٢٣٦)

وكذلك عرفت تقنية T.C بأنها (إحدى أدوات إدارة التكلفة في ظل البيئة التنافسية لأنها تستهدف ثلاثة عناصر تنافسية رئيسية هي "السعر والنوعية والكلفة" إلى جانب الإبداع (السبوع، ٢٠٠٠، ٤٤)

من التعارف أعلاه يلاحظ إن تحديد التكاليف المستهدفة يعتبر برنامجاً كاملاً لتخفيض التكلفة يبدأ قبل إعداد المخططات الأولى للمنتج وعلى طول دورة حياة المنتج أخذا بنظر الاعتبار جودة تلك المنتجات والثقة فيها وصولاً إلى تلبية حاجات ورغبات الزبائن لتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة وتمكينها من البقاء في السوق، بذلك فان T.C هي تقنية إستراتيجية لإدارة التكلفة وتخفيضها ومن ثم إدارة الربح وهو ما يقودنا إلى التعرف على مبررات اعتماد هذه التقنية .

بذلك يمكن تحديد مبررات اعتماد تقنية التكلفة المستهدفة بالنقاط الآتية:- (الذهبي والغبان ، ٢٠٠٧، ٢٣٧) ، (Garrison, 2000 ،1041) .

- نمو واشتداد المنافسة العالمية للعديد من الصناعات، إذ تتمثل هذه التقنية بمجموعة من الأساليب والأدوات المستخدمة لتوجيه أهداف إدارة التكلفة والأنشطة في التصميم والتخطيط للإنتاج لتقديم أساس للرقابة الفعالة بما يضمن تحقيق الربح المستهدف.
- التطورات التقنية والتغيرات المستمرة في السوق فرضت على المنظمات تبني استراتيجيات تنافسية.
- التوجه نحو الزبون وتلبية ما يحقق رضاه من الإبعاد الأساسية لهذه التقنية.
- ليس للمنظمات الإمكانية للسيطرة والتحكم في الأسعار الحقيقية وإذا المنظمة تجاهلت ذلك فستتعرض للخطر ولذلك يؤخذ سعر السوق بنظر الاعتبار عند تحديد التكلفة المستهدفة.
- معظم التكاليف تحدد في مرحلة التصميم ومتى تم اعتماد هذا المنتج وإدخاله للإنتاج يصبح ليس بالإمكان تخفيض هذه التكاليف، لذلك تدخل هذه التقنية في مرحلة التصميم والبحث والتطوير.
- قصور المدخل التقليدي المحاسبي في التسعير والذي يعتمد التكلفة الأساس في التسعير دون اللجوء إلى تحليل التكلفة باعتماد أسلوب تحليل القيمة وتحليل الأنشطة وهو ما يجعل التعرف على خطوات تنفيذ تقنية التكلفة المستهدفة أمر ضروري.

خطوات تنفيذ تقنية التكلفة المستهدفة :

يمكن تنفيذ تقنية T.C بعدة خطوات وكالآتي:

(Drury, 2000, 892) ، (الذهبي والغبان ، ٢٠٠٧، ٢٣٩) .

١- تحديد السعر المستهدف.

٢- تحديد الربح المستهدف.

٣- تحديد التكلفة المستهدفة.

٤- استخدام هندسة القيمة لتحديد طرق تخفيض تكلفة المنتج.

٥- استخدام التحسين المستمر في التكاليف ورقابة العمليات التشغيلية.

٦- التخفيض المستهدف للتكلفة حيث يتمثل الفرق بين التكلفة المبدئية للمنتج والتكلفة المستهدفة بالتخفيض المنشود والذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه لتدعيم ربحيتها ومن ثم ميزتها التنافسية على شرط إن يكون ذلك حقيقياً (حيث يقصد به مجموعة الفعاليات التي تنصب على اختراق المعايير وتحديها بهدف تخفيض تكلفة المنتج الكلية بكل السبل المتاحة) تميزاً عن التخفيض الوهمي للتكلفة (والذي يقصد به الفعاليات التي تنصب على تعظيم الإرباح بهدف تخفيض تكلفة المنتج دون المساس بالتكلفة الإجمالية وذلك عن طريق زيادة المبيعات أو زيادة سعر البيع والذي لا يمكن التحكم به في ظل التنافس الحاد) (السامرائي ، ١٩٩٩، ١٥)

ومن اجل تحقيق التخفيض الحقيقي للتكلفة تدخل تقنية هندسة القيمة عن طريق استخدامها لما يسمى بالتحليل الوظائفي.

تقنية هندسة القيمة:

عند تطبيق تقنية التكلفة المستهدفة يؤخذ بنظر الاعتبار عدم تطابق الفرق بين سعر السوق والربح المستهدف (والمتمثل بالتكلفة المستهدفة) لمنتج معين مع ما يتطلبه هذا المنتج من تكلفة مبدئية لإنتاجه (أي تكون تكلفة إنتاجه اكبر من تكلفته المستهدفة) لذلك تدخل تقنية هندسة القيمة V. E لتحديد طرق تخفيض التكلفة.

- فبالإمكان القول إن تقنية هندسة القيمة جاءت كاستجابة لتقنية التكلفة المستهدفة. وقد عرفت تقنية هندسة القيمة (بأنها نشاط تصميم المنتج من زوايا مختلفة بأدنى تكلفة ممكنة وذلك من خلال إعادة النظر في الوظائف أو المنافع التي يحتاجها الزبون). (باسيلي ، ٢٠٠١، ١٠٥).
- وكذلك عرفت تقنية V. E بأنها (التقويم المنظم لجميع جوانب وأنشطة البحث والتطوير وتصميم المنتجات وعمليات الإنتاج والتسويق والتوزيع وخدمة الزبائن بهدف تخفيض التكاليف مع تلبية احتياجات الزبائن) . (Horngron , 2003, 417)
- وهناك من عرف تقنية V. E بأنها (الأسلوب الذي عن طريقه تستطيع المنظمة تخفيض التكلفة المبدئية إلى التكلفة المستهدفة لأن كل عنصر من المنتج يدخل لتحديد كيف يمكن تخفيض التكلفة مع المحافظة على جودة وأداء المنتج) (Hilton , 1997, 264) .

- إذ تحقق هندسة القيمة أهدافها في التكلفة المستهدفة من خلال:- (السبوع ، ٢٠٠٠، ٤٥)

تحديد تصاميم المنتج المحسنة والتي تخفض كلف الصنع وكلف الأجزاء مع عدم التضحية بالوظائفية أو بواسطة المنتجات الجديدة.

١- إلغاء الوظائف غير الضرورية التي تزيد من كلف المنتج.

فهندسة القيمة تعتمد على التحليل الوظائفي لتحديد الوظائف الرئيسية والخصائص المفضلة للمنتج ودراسة مكوناته وأجزاءه ومن ثم تقييم البدائل بما فيها تعديل المنتج أو استحداث منتجات بديلة، إذ تقارن كلف هذه البدائل مع ما يكون المستهلك مستعداً لدفعه مقابل هذه المنتجات.

أما مراحل تطبيق هندسة القيمة فيتم تطبيقها بواسطة فريق وظيفي من خلال : (خضر، ٢٠٠٥، ٢٥) .

١. **المرحلة الأولى** : تحليل الخصائص الوظيفية وفي هذه المرحلة يمكن تجميع الخصائص التي يرغب فيها المستهلك ومن ثم ترتيبها حسب أهميتها وتكلفة تنفيذها.
٢. **المرحلة الثانية** : التفكير البناء هي مرحلة فحص العناصر والخصائص التي حصلت على مؤشر منخفض والتخلص منها إن أمكن بهدف تخفيض التكلفة من خلال التخلص من بعض العيوب المكلفة التي يحتويها المنتج.
٣. **المرحلة الثالثة:** التحليل وهي مرحلة فحص كافة البدائل والحلول المتاحة لتخفيض التكلفة ومن ثم اختيار أفضلها لإحداث عملية التخفيض.
٤. **المرحلة الرابعة:** تحويل البدائل إلى مناهج مخططة لتخفيض التكلفة ، بعد الانتهاء من المرحلة الثالثة يتعين اختيار أفضل هذه البدائل ووضعها في شكل خطة أو منهج مخطط محدد وذلك تمهيداً لإعداد برنامج التخفيض وخطوات التنفيذ اللازمة مقروناً بالبرنامج الزمني لجدولة التخفيض.

فيمكن القول انه لما كانت التكلفة المستهدفة هي عملية متكررة ومستمرة لحين إيجاد فريق التصميم المنتج المناسب مع الكلف المخططة (التكلفة المستهدفة لذلك المنتج) فان تقنية هندسة القيمة تدخل هنا لإحداث تغييرات في مواصفات المواد أو تعديلات في المنتوج بما يؤدي إلى تحسين قيمة المنتج وتخفيض التكاليف وصولاً إلى التكلفة المستهدفة وحالما يتم إقرار المنتج عن طريق هندسة القيمة والبدء بتنفيذه بالاعتماد على التكلفة المستهدفة فان الاهتمام يتحول إلى تقنية التحسين المستمر الـ Kaizen.

٢- تقنية التحسين المستمر:

يطلق على التحسين المستمر في اليابان مصطلح Kaizen وهو احد التقنيات الحديثة والمهمة التي تقوم على أساس إدخال التحسينات بصورة تدريجية ومتتالية على الإنتاج وتنعكس هذه التحسينات في خفض الكلف وتحسين جودة المنتج.

بذلك يمكن تعريف التحسين المستمر بأنه (السعي الدءوب نحو تطوير الأداء وتحسين الجودة بهدف تعظيم المنفعة التي يحصل عليها المستهلك وتخفيض التكاليف إلى أدنى حد ممكن دون المساس بالجودة ، بذلك فان التحسين المستمر يهدف إلى تخفيض التكاليف وليس رقابتها بهدف خفضها وذلك في الأجل القصير الذي يتفق وقصر دورة حياة المنتج من اجل تلبية رغبات المستهلكين وإرضاء طموحهم وتحقيق ميزة تنافسية للمنظمة وبالتالي زيادة حصتها السوقية) (باسيلي ، ٢٠٠١ ، ١٠٩)

وكذلك عرفت تقنية التحسين المستمر بأنها (تحسين تدريجي من خلال أنشطة التحسين الصغيرة بدلاً من الأنشطة الكبيرة، وتتم تلك التحسينات من خلال الابتكار أو الاستثمار الكبير في التقنيات، والتحسين هدف يقع مسؤولية تنفيذه على الإدارة العليا والإدارة التنفيذية ولجميع الأنشطة)
.(Hilton, 1999, 220)

مما سبق يتضح إن المنظمات سلمت بأهمية تقنية التحسين المستمر من اجل تحقيق أهدافها لأنه يقوم على أساس نشاط لا يتوقف في البحث عن وسائل تخفيض التكاليف والحد من الفاقد وتحسين الجودة ورفع كفاءة الأنشطة التي تنتج القيمة من وجهة نظر المستهلك. (الجمال، ٢٠٠٠، ٣٢).

هذا إلى جانب المبادئ التي يقوم عليها التحسين المستمر وكالآتي: (الكسب،٢٠٠٤ ، ١٢)

١. ليس للتحسين نهاية فهو مستمر طالما إن المنظمة قائمة فهو من متطلبات وجودها.
٢. التحسين المستمر عملية شاملة.
٣. تحتاج عمليات التحسين إلى جهود جميع من يعمل في المنظمة.
٤. لا يعني عدم وجود أخطاء عدم وجود حاجة للتحسين.
٥. المشاركة والعمل الجماعي لأن التحسين مسؤولية جماعية.
٦. استغلال الوقت للتمييز عن المنافس.
٧. التحسين المستمر مبني على الوسائل التكنولوجية المتوفرة.

إما هدف تقنية التحسين المستمر هو الوصول إلى الإتقان الكامل من خلال استمرار التحسين في العمليات الإنتاجية والذي يحتاج جهود كبيرة للوصول إلى هذا الهدف لان بتحقيقه يتحقق هدف استراتيجي إلا هو تحقيق ميزة تنافسية من خلال خفض الكلف وتحسين الجودة وإرضاء الزبون.

بذلك فان هدف التحسين المستمر هدف متحرك من خلال :

(الكسب، ٢٠٠٤ ، ١٣)

١. تلبية احتياجات الزبائن هي هدف متحرك من خلال تحسين المواصفات باستمرار حسب احتياجات الزبائن.
٢. تخفيض الكلف باستمرار للمحافظة على ميزتها التنافسية وهو أيضا هدف متحرك من خلال اعتماد سياسة إنتاج خالي من العيوب والتالف.

المجموعة الرابعة :

وتضم ثلاثة تقنيات وكالاتي :

١- تقنية المقارنة المرجعية BENCH MARKING (BENG)

٢- تقنية نظرية القيود THEORY OF CONSTRENS (TOC)

٣- تقنية بطاقة الأداء المتوازنة

BALANCE SCORECARD (BSC)

والآتي توضيح لكل تقنية من تقنيات هذه المجموعة:

١- تقنية المقارنة المرجعية

إن التغيرات في البيئة وخاصة التحديات التي تواجه المنظمات أوجبت على المنظمة إن تخلق حالة من التفاعل بين البيئة والمنظمة حيث يؤثر ويتأثر أحدهما بالآخر، حيث أصبح على المنظمات إن تشخص نقاط القوة والضعف في نشاطها لمعرفة مدى نجاحها في تحقيق أهدافها. وهذا ما أدخل المحاسبة

في عمليات تطوير مستمر واستجابة لكافة متغيرات البيئة الخارجية وذلك عن طريق استحداث معايير أداء خارجية إلى جانب معايير الأداء الداخلية وتتمثل تلك المعايير المستخدمة نظرة خارجية تتركز على التحدي والتطوير المستمر في السوق التنافسي وهو ما يسمى بالمقارنة المرجعية.

والتي عرفت بأنها (الأسلوب الذي يمكن المنظمة من تحديد ما إذا كانت الأهداف المحددة تتناسب مع احتياجات السوق التي تتأثر بالمنافسين إذ لا يكفي إن نحدد أهدافا تزيد بنسبة معينة عن أهداف العام الماضي ونعتبر ذلك مؤشراً للتقدم والتحسين). (التكريتي، 2000 ،٢٠٨)

وعرفت المقارنة المرجعية أيضاً بأنها (عملية مستمرة لقياس وحدة المنتج أو الخدمة أو الأنشطة عند أفضل مستوى من مستويات الأداء ، سواء كانت تلك المستويات موجودة داخل أو خارج المنظمة من اجل الاسترشاد بها). (باسلي، ٢٠٠١ ، ٣٦)

بذلك نجد إن المقارنة المرجعية تقوم على أساس إيجاد مستويات أداء أفضل داخل المنظمة، هذا بالنسبة للمقارنة الداخلية، أو مستويات مقارنة خارجية مع منظمات منافسة أو عاملة ضمن نفس القطاع والتي عنها يتحقق الانفتاح إلى تجارب ونجاحات الآخرين.

يصبح بالإمكان القول إن هدف المقارنة المرجعية هو تحديد نواحي القصور بالمقارنة مع الآخرين من اجل العمل على استكمال النقص وهو وسيلة للتحقيق من إن الأهداف المراد تحقيقها تتناسب مع احتياجات السوق. وان

المقارنة المرجعية تساعد المنظمات على قيادة إستراتيجيتها بشكل منظم وتقسم إلى ثلاثة أنواع (التكريتي، ٢٠٠٠، ٢١١)

١. المقارنة المرجعية للأداء

٢. المقارنة المرجعية للعمليات

٣. المقارنة المرجعية الإستراتيجية

إن دور المحاسبة يأتي بشكل فاعل مع النوع الأول لأن قياس وتقييم الأداء يندرج ضمن مفاهيم الكلفة والإدارية من خلال الموازنات والكلف المعيارية وتحليلها.

٢- تقنية نظرية القيود:

في ظل الطلب المتزايد على منتجات ذات جودة عالية إلى جانب المنافسة المتزايدة بدأت المنظمات الصناعية بالاهتمام ودراسة الطاقة الإنتاجية وكيفية استخدام بعض الموارد التي تتسم بالندرة بوصفها تتمثل محددات على تلك المنظمات والتي بسببها لم تتمكن المنظمات من مقابلة كل الطلب على منتجاتها في السوق، لذلك ظهرت الحاجة لاستخدام أساليب تقرر كيفية استخدام هذه الموارد على نحو أمثل فظهر نظام تخطيط الاحتياجات من الموارد وكذلك تقنية الإنتاج في الوقت المحدد ومن ثم طور نظاماً جديداً يجمع بين مزايا النظامين أو التقنيتين السابقتين عُرف بتقنية الإنتاج الأمثل الذي حقق استخدامه نجاحاً كبيراً ومن ثم طور إلى ما يسمى بالإنتاج المتزامن وصولاً إلى نظرية القيود التي عرفت بأنها (مدخل إداري يتجه نحو تعظيم الربح طويل

الأمـد مـن خـلال إدارة تهـتم بمعالجـة الاختناقـات التنظيميـة أو المـوارد النادرة). (Hilton, 1999, 224)

وكذلك عرفت نظريـة القيـود بأنهـا (عمليـة مسـتمرة لتحديـد قيـود النظـام وإزالتهـا لضـمان الاسـتغلال الأمثـل للمـوارد وزيـادة المخرجـات للمنتجـات التامـة بأكبر حجم ممكن لضمان زيادة الربحية للمنظمة).(الطرية، ٢٠٠٦ ، ١٢).

إما مبادئ تطبيق نظرية القيود فيمكن تحديدها بالنقاط الآتية: -

(الطرية ، ٢٠٠٦، ١٦-١٧)

١. إن مستوى المخرجات المتحققة على مستوى الموارد غير المقيدة يتحدد بمستوى موارد النظام المقيدة.
٢. إن منفعة وفاعلية الموارد ليستا مترادفتين.
٣. إن هامش الوقت المتحقق على مستوى الموارد المتحققة يساوي الزيادة في معدل مخرجات الموارد المقيدة.
٤. إن هامش الوقت المتحقق على مستوى الموارد غير المقيدة يعتبر وهما تاماً.
٥. إن دفعة الانتقال ربما أو يجب إن لا تساوي دفعة الإنتاج.
٦. إن دفعة الإنتاج يجب إن تكون متغيرة.
٧. التركيز على التدفق المتزامن بدل التركيز على توازن الطاقات.

إمـا مفهـوم القيـد فيعـرف (بأنـه ذلـك العامـل الـذي يجعـل مـن تحقيـق المخرجات أمراً أكثر صعوبة مما سوف تكون عليه . والقيود ربما تأخذ عدة

أشكال مثل نقص مهارات العاملين أو الحاجة إلى تحقيق مستوى عالي من النوعية من المنتجات). (السبوع، ٢٠٠٠، ٤٢)

بذلك يتضح إن القيود يتم تخطيطها ووضعها قبل البدء بالعملية الإنتاجية فقد تكون ندرة الموارد أو العمال الماهرين ليس لها موقع محدد لظهورها أو حدوثها فقد تكون قبل البدء بالعملية الإنتاجية أو إثناءها أو بعدها، إما الاختناق فيحدث إثناء التشغيل أي إثناء أداء العملية الإنتاجية وقد يكون غير مخطط له، إلا انه يمكن إن يتحول القيد إلى اختناق لذلك قد يستعمل المصطلحين كمترادفين والقيود يمكن إن تقسم إلى قيود مادية وسياسية ونموذجية أو قيود داخلية وخارجية.

٣- تقنية بطاقة الأداء المتوازنة:

في ظل المفهوم التقليدي للقياس المحاسبي كانت المنظمات تركز على النتائج المالية إلا إن الرؤيا الإستراتيجية أضافت بعداً جديداً في قياس الأداء تمثل باستخدام مقاييس غير مالية إلى جانب المقاييس المالية، خاصة بعد تحول اتجاه اهتمام المنظمات نحو احتياجات الزبائن من حيث الكلفة والنوعية بذلك فان تلك الرؤيا استحدثت تقنية جديدة لقياس الأداء سميت بتقنية بطاقة الأداء المتوازنة (BSC)

فقد عرفت تقنية BSC : بأنها (مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية المتعلقة بعوامل النجاح الحرجة لخلق قيمة للمنظمة من خلال تكامل مكوناتها المتمثلة بالفرص الحالية والمستقبلية كما أنها تركز على توجه المنظمة نحو الإبداع في مقاييس الأداء في ظل بيئة التصنيع الحديثة). (البرزنجي ، ٢٠٠٨ ، ٤١).

وكذلك عرفت بأنها (قياس كفاءة أداء إدارة المنظمة وقدرتها على الأداء بالشكل الجيد الذي يحقق مصالح واهتمامات تلك الأطراف ذات المصالح المشتركة). (باسيلي، ٢٠٠١، ٤٣)

وأيضاً عرفت تقنية BSC بأنها (مجموعة من مقاييس الأداء التي توفر نظرة شاملة عن المنظمة من خلال التعرف على أهداف المساهمين ورضا الزبون، فهي أسلوب يتضمن مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية من اجل إعطاء المدراء التقويم الشامل لأداء المنظمة وترابطها بإستراتيجية المنظمة عن طريق أربعة مناظير أساسية هي " المالية، الزبون، العمليات الداخلية، التعلم والنمو"). (كندوري ، ٢٠٠٦ ، ٤٦)

ثالثاً: علاقات التكامل بين تقنيات كل مجموعة وتقنيات المجاميع ككل:

- **مدى تكامل تقنيات المجموعة الأولى (JIT وTQM وB.F.C) والأثر في خدمة المنظمة:**

لما كانت تقنية JIT فلسفة شاملة لإدارة الخزين أو اعتبارها نظام يعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال إزالة قدر الإمكان تأخيرات الإنتاج والتخلص من تكاليف المخزون فقد قابلتها استجابة من قبل محاسبة التكاليف

متمثلة بتقنية جديدة لتسجيل وتتبع التكلفة ألا وهي تقنية الومضة المرتدة أو ما يسمى بالتسجيل العكسي للتكلفة ، لأن على محاسبة التكاليف إن تتلاءم وتتفاعل مع بيئة التصنيع الحديثة، لذلك فان التقنيتين JIT وB.F.C تتكاملان لتحقيق الأهداف التي تسعى تقنية JIT لتحقيقها وذلك من خلال آلية العمل المشتركة بينهما، ففي ظل بيئة التصنيع الحديثة أصبح التخطيط الجيد أحد مقومات الإدارة الكفوءة والتي منها يتم التخطيط للمخزون بحيث أصبح السعي للوصول بالمخزون إلى أدنى مستوياته ومن ثم الوصول إلى المخزون الصفري من خلال الاعتماد على وصول المواد عند الحاجة فقط وهذا ينعكس على تخفيض التكاليف.

هذا بالإضافة إلى إن مقومات تقنية JIT تتطلب إن يتم تنظيم المصنع إلى خلايا تصنيعية وتوفر مهارات وتهيئة علاقات جيدة مع الموردين وتخفيض فترة الانتظار وإدارة شاملة للجودة لجميع تلك المقومات انعكاساً كبيراً فيما يتعلق بجودة المنتجات وسلامتها وخلوها من العيوب وصولاً إلى التلف الصفري من خلال التحسين المستمر لجميع عمليات الإنتاج وهذا أيضاً يعود بالأثر على تخفيض تكاليف ومن ثم تخفيض تكاليف التلف ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج والتكاليف ككل وهذه ما يمكن ملاحظته مباشرة من المنافع المحققة من تطبيق تقنية JIT.

من أعلاه يتضح إن أحد المقومات الأساسية الواجب توافرها لتطبيق تقنية JIT هو إدارة الجودة الشاملة TQM التي سبق وان تم توضيحها كأحد التقنيات.

وتتكامل تقنية TQM مع تقنية JIT من اعتبار تقنية TQM أمراً جوهرياً في تقنية JIT، فعندما يكتشف عامل في خلية تصنيعية عيباً فانه يصدر فوراً إشعاراً للآخرين بوجود مشكلة حيث يحدث التوقف الفوري، وطبقاً لتقنية JIT يؤدي أي توقف لإحدى العمليات إلى توقف فوري لكافة العمليات الصناعية الأخرى إلى إن يتم حل مشكلة الجودة، وبهذا نجد إن تقنية JIT تخلق حالة الطوارئ لاستعجال الحل الفوري للمشكلات والتخلص من الأسباب الرئيسية لعيوب الجودة بأقصى سرعة ممكنة. (الجمال ونور الدين، ٢٠٠٥، ١٧٣). بهدف التخلص من تراكم مخزوني غير مستحب وهذا الأسلوب يؤدي إلى إنتاج نموذج خالي من العيوب وهو ما يسمى بأنموذج العيب الصفري وهو ما تشترك به كل من تقنيتي JIT وB.F.C وتقنيتي JIT وTQM.

أما بخصوص العلاقة بين TQM ومحاسبة التكاليف فتتمثل بأهداف TQM من حيث السعي للوصول إلى الجودة للمنتج والمنظمة ككل ومن ثم الوصول إلى العيب الصفري وبالتالي تخفيض أو إلغاء التلف ومن ثم تكاليف التلف لتخفيض إجمالي تكاليف الإنتاج وبما يحقق ميزة تنافسية للمنظمة وضمان التحسين المستمر والشامل فيها لكل قطاعات المنظمة بما يحقق البقاء والنمو والتوازن في السوق وزيادة الإنتاجية والحصة السوقية وهو ما ينعكس على تخفيض الكلف وتعظيم الأرباح وتحسين المركز التنافسي وصولاً إلى إرضاء الزبائن.

بذلك نجد إن التقنيات JIT وB.F.C وTQM تتكامل من حيث آلية التنفيذ باعتبار JIT أحد التقنيات الحديثة وb.F.C استجابة محاسبة التكاليف لها وtqm هي أحد مقومات JIT .

وكذلك فان التقنيات الثلاث تترابط في تحقيق الأهداف ، كهدف تخفيض الكلف من خلال إلغاء المخزون وتخفيض تكاليفه وكذلك في أهداف تحقيق جودة المنتج من خلال TQM في كافة مراحل العمل الإنتاجي.

بذلك فان انعكاسات تكامل وترابط هذه التقنيات يصب في خدمة منظمات الأعمال لأن أهداف تلك التقنيات نابعة من أهداف إدارة التكلفة والمتمثلة بنفس الوقت أهم أهداف منظمات الأعمال والساعية إلى تحقيقها .

- **مدى تكامل تقنيات المجموعة الثانية (ABC وABM وABB) والأثر في خدمة المنظمة:**

من خلال تحديد وتصنيف الأنشطة الرئيسية الداخلة في تصنيع المنتجات ينطلق عمل تقنية ABC حيث تقوم هذه التقنية على أساس أن الأنشطة تستهلك الموارد ومن ثم المنتجات تستهلك تلك الأنشطة، بذلك فان كلف الأنشطة تجمع في مجمعات استعداداً لتخصيصها على أهداف التكلفة (المنتجات أو الخدمات).

ومخرجات تقنية ABC تكون مصدراً مهماً للمعلومات لانطلاق تقنية ABM وABB حيث لا يمكن تطبيق تقنية ABM وABB بمعزل أو بدون تطبيق تقنية ABC لأن الأخيرة مصدر المعلومات الأساسي لهما.

إضافة إلى إن ABC تعمل على تحديد الأنشطة التي تضيف القيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة وان تقنية ABM تعمل على تحديد الأنشطة الضرورية الكفوءة والأنشطة غير الضرورية غير الكفوءة فأنها تعمل إلى تمكين الإدارة من استغلال معلومات التكلفة ومعلومات الأنشطة لتحسين الربحية وتخفيض التكاليف وتحقيق الأرباح، كذلك الحال فان مصدر معلومات تقنية ABB هي معلومات تقنية ABC لأنه وكما تم عرضه سابقاً فان ABB هي تقنية ABC معكوسة بهدف إعداد موازنة على أساس الأنشطة من اجل تجهيز المواد فقط المطلوبة للإنتاج.

أما أهداف تخفيض الكلف فتتحقق في ABC وABM من خلال تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة والأنشطة الضرورية الكفوءة والعمل على التركيز عليها، وتحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة والأنشطة غير الضرورية وغير كفوءة والعمل على التخلص من كلفها من خلال تقليل الجهود اللازمة لأداء الأنشطة.

والى جانب ذلك أيضاً السعي لتحسين جودة المنتج لاكتساب رضا الزبائن والذي تشترك فيه تقنيات أخرى إلى جانب ABC وABM.

بذلك يمكن القول إن تكامل تقنيات ABC وABM وABB ينعكس بالأثر على المنظمة لاعتماد تلك التقنيات على أنشطة المنظمة كسبب لوجودها وكذلك الاعتماد الكامل لـ ABM وABB على كامل معلومات الأنشطة الناتجة عن ABC لأن اعتماد ABB داخل المنظمة يتطلب تطبيقاً لل ABC.

أما بالنسبة للترابط بين التقنيات الثلاث فان تطبيقات تلك التقنيات تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وذلك من خلال الاعتماد في العمل الكلفوي على تحليل الأنشطة والعمل على استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة عن طريق ABC والأنشطة غير الكفوءة عن طريق ABM مع المحافظة على الأنشطة الكفوءة والمضيفة للقيمة. وهو ما يعود بالأثر الكبير على المنظمة وأداءها.

- **مدى تكامل تقنيات المجموعة الثالثة (T.C وV.E وKaizen) والأثر في خدمة المنظمة**

اتضح مما سبق انه لتحقيق تقنية T.C يتم الاعتماد على تقنية هندسة القيمة V.E بهدف تخفيض التكلفة خلال مرحلة التخطيط والتصميم مع المحافظة على جودة المنتج لضمان الوفاء باحتياجات الزبائن ورضاهم.

فبعد انتقال عملية التسعير من يد المنظمة إلى يد المستهلكين والذي ينعكس بالأثر على المنظمة وجميع المنافسين أصبحت تقنية T.C هي التقنية الأكثر استجابة لواقع متطلبات الزبائن واحتياجاتهم وذلك من خلال التسعير القائم على أبحاث السوق والعمل على اختيار المنتجات التي تحقق أرباحاً مستهدفة ضمن جودة مواصفات معينة تشبع حاجات الزبائن لإقناعهم بقيمة منتجات المنظمة ومنافعها والتي يكونون مستعدين للدفع مقابل عنها.

فنجد إن أفضل تقنية مساندة لعملية تقنية T.C هي V.E التي تعد احد أساليب تحسين الجودة وتخفيض التكلفة والتي تستخدم المعلومات المجمعة في عملية تصميم المنتج وإنتاجه واختيار الصفات المختلفة للتصميم والإنتاج، بذلك فان العلاقة بين T.C وV.E هي علاقة متداخلة ومتكاملة ولا يمكن إن يكونا

مترادفين وسبب استخدام V.E إلى جانب T.C وجود شبه كبير بين التقنيتين .

أما التحسين المستمر Kaizen فيعد أمراً ضرورياً في ظل الرؤية الإستراتيجية لتخطيط ورقابة التكاليف بقصد خفض التكاليف للمنتجات الجديدة أو القائمة بالفعل.

فتقنية Kaizen تعتبر مكملة لـ T.C والتكامل بينهما واضح خصوصاً إن هدف كل منها هو تخفيض التكلفة الكلية للمنتج بالرغم من اختلاف مناطق إجراء التخفيض، فالـ Kaizen يركز على مراحل التصميم والإنتاج والتسويق وخدمة الزبائن من دورة حياة المنتجات.

أما T.C فتركز على مراحل ما قبل الإنتاج وان التكامل بين T.C وKaizen يظهر من خلال الدعم الذي يقدمه الـ Kaizen بعد دخول المنتج إلى الإنتاج حيث سيكون من العوامل المؤكدة لخفض الكلف ورفع الربحية في حالة استخدام هذا التكامل بينهما (خضر ، ٢٠٠٥ ، ١٧) بذلك فان عمل تقنية Kaizen في تخفيض الكلف يكون عن طريق تحسينات إضافية لعملية الإنتاج الحالية أو لعملية تصميم المنتج.

إن موقع تطبيق تقنية Kaizen في سلسلة القيمة يأتي بعد التكلفة المستهدفة المطبقة في بداية السلسلة وما يرافقها من تقنيات أخرى مثل V.E

وان أوجه الشبه كبيرة بين V.E وKaizen ويبرز التكامل بين التقنيتين بحيث يكمل أحدهما الآخر فكلاهما يسعى إلى التحسين التدريجي المستمر

وان V.E يذهب تركيزها على المنتج وبدرجة قليلة على العملية أما Kaizen فينصب عمله على العملية والمنتج، وان عمل V.E يقع ضمن المدى القصير إلا أنها تحدث تراكمات تحسينية على المدى الطويل أما Kaizen فيعمل ضمن المدى الطويل، هذا وان كلا التقنيتين تستندان في عملهما إلى معلومات التكاليف الناتجة عن الأنظمة المطبقة، كما إن V.E أوسع فهي تهدف إلى تخفيض التكلفة مع المحافظة على الوظيفة والجودة ثابتتين أو زيادة الوظيفة والجودة مع المحافظة على التكلفة ثابتة أو الاثنين معاً، أما Kaizen فيركز على هدف تحقيق الجودة في الأداء قياساً إلى تخفيض التكلفة

ولجمع هذه العلاقات التكاملية والترابطية بين تقنيات T.C وV.E وKaizen أثراً على المنظمة وأهدافها لأن أهداف تلك التقنيات واثأر ترابطها تتفق وتعود بالأثر الإيجابي على المنظمة ، لأن اثر تلك التقنيات على المنظمة يظهر في القيمة التي تمتلكها منتجاتها المقدمة أو خدماتها المؤداة .

٤- مدى تكامل تقنيات المجموعة الرابعة (BENG وTOC وbsc) وتكامل التقنيات ككل والأثر في خدمة المنظمة .

إن بطاقة الأداء المتوازنة تسهم في توفير معلومات غير مالية لإدارة المنظمة تساعد في قياس الأداء وهذه التقنية تتكامل معها تقنية TQM لتحقيق الجودة والنهوض الشامل للمنظمة ككل وقياس مدى قدرة المنظمة على الأداء بالشكل الذي يحقق مصالحها وأهدافها.

إما علاقة تقنية ABC مع تقنية T.C

فان تطبيق ABC يعمل على تزويد إدارة المنظمة بالمعلومات اللازمة لفهم بنية كلف منتجاتها أو خدماتها وبالتالي تستطيع الإدارة اتخاذ قرارات التسعير ، أيضاً ABC يوفر معلومات دقيقة عن التكلفة حيث تساعد هذه المعلومات إدارة المنظمة من تحديد السعر المنافس والمحافظة على ربح معقول كما إن المعلومات الدقيقة تقدم رؤية واضحة عن كلف المنتجات أو الخدمات بما يدعم القرارات في تحديد المزيج الأمثل من المنتجات

وان للـ ABC علاقة أيضاً مع تقنية TQM لأن ABC يساهم في مجال التحسين المستمر والتركيز على المستهلك.

إما علاقة V.E مع TQM فتظهر من خلال اعتماد V.E في عملها على الجودة للاختيار بين البدائل المعروضة لأجزاء المنتج كما إن الجودة هي جزء من القيمة لأن V.E تحافظ على جودة المنتج منذ مرحلة التصميم وصولاً إلى ما يعرف بهندسة الجودة (شهاب، ٢٠٠٨ ، ٥٥).

كذلك فان تقسيم المنظمة إلى مجموعة من الأنشطة سواء كانت تلك الأنشطة إدارية أم تكاليفية وذلك عن طريق اعتماد تقنيات ABC وABM فان ذلك يوفر معلومات عن الأنشطة تعتبر تغذية لتقنية V.E والتي تدخل في تقييم البدائل المعروضة لإعادة تصميم المنتج وهذا ما يظهر العلاقة التكاملية بين تقنيات ABC وABM وV.E.

وتتكامل V.E مع المقارنة المرجعية من اشتراكهما بهدف التحسين المستمر التدريجي غير المتسارع بهدف تحسين الإنتاجية والجودة وتخفيض التكاليف وتلبية حاجات الزبائن ورغباتهم بالحصول على منتج ذو قيمة تفوق السعر الذي يرغب بدفعه الزبون، إلى جانب إمكانية استخدام V.E لتقنية المقارنة المرجعية في مرحلة تصميم المنتج وتطويره

إما علاقة نظرية القيود TOC مع بعض التقنيات الأخرى (ينظر إلى تقنية TOC بأنها عملية تحسين مستمرة لا تنتهي عند مرحلة معينة إذ كلما حل قيد بتحسين العملية التي يظهر عندها القيد كلما ظهر قيد أخر وعندها تبدأ الدورة من جديد لذلك يمكن إن يتحقق التكامل بين TOC و Kaizen وخصوصاً في مرحلة العملية التشغيلية إذ كلاهما يركز بالغالب على العملية المسببة لحدوث القيد، كذلك إن Kaizen يكون بخطوات تدريجية وان TOC خطواتها صغيرة لا تتجاوز المنطقة التي تعاني حدوث القيد.

كذلك من حيث الهدف فان Kaizen يهدف إلى التحسين المستمر على طول سلسلة القيمة لتخفيض التكاليف وحذف الأنشطة التي لا تضيف قيمة، إما TOC فهدفها صيانة وتحسين ورفع كفاءة موارد القيد إلى أفضل مستوى بهدف استغلال طاقات موارد القيد وتعظيم ربحيته، فضلاً عن هدف تخفيض التكاليف الناتجة عن سوء استخدام موارد القيد بهدف ضمان خدمة الزبون.

أما علاقة TOC مع TQM:

إن للجودة الأثر في حدوث القيد والاختناقات التي تحدث في العملية الإنتاجية وذلك بسبب المنتجات الرديئة والناشئة عن استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات، بذلك فان الاهتمام بجودة المنتج سوف تؤدي إلى تجاوز الكثير من المعوقات ليس فقط القيود الناشئة عنها وإنما التكاليف التي تتجه إلى الارتفاع في حالة ظهور هذه الحالات.

وعلاقة TOC مع V.E تظهر من خلال الهدف حيث يهدفان إلى تحسين المنتج مع المحافظة على الجودة عن طريق تبسيط أجزاء المنتج بذلك يمكن إن يكمل كل منها الآخر في التطبيق، أي يمكن استخدام V.E في معالجة القيود التي تظهر في أي منظمة وحسب موقعه ودرجة تأثيره.

وكذلك تستند علاقة TOC مع JIT على مفهوم سحب الإنتاج وليس الدفع كما هو في نظم الإنتاج التقليدية، وان تطبيق تقنية JIT له الأثر الكبير في توجيه اهتمام الإدارة إلى الانسياب الكفء للمنتج في العملية الإنتاجية وتحديد المجالات التي تعوق سير تلك العملية وإيجاد الطرق المناسبة لمعالجتها، وكذلك تهدف JIT إلى إلغاء جميع الأنشطة غير الضرورية التي قد تكون سبباً في تأخر التسليم للزبون، كما أنها تخفض زمن دورة التصنيع من خلال تقليل مدة الانتظار والإعداد والتهيئة وإزالة الضياع وحذف التلف جميعها أهداف تسعى كل من TOC وJIT إلى تحقيقها إلى جانب الاهتمام بحذف المخزون أو تخفيضه إلى ادني مستوياته.

إما علاقة TOC و ABC فان التكامل بين التقنيتين يحقق منافع مهمة فإلى جانب وصف TOC أساس للتحسين المستمر فإنها بالإمكان إن تدار وتقيم باستخدام ABC وذلك من خلال إمكانية ABC في المساعدة في اكتشاف مناطق حدوث القيد من باستخدام معلومات ABC.

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات:

- **الاستنتاجات :**

١. توفر إدارة التكلفة المعلومات التي تحتاجها إدارة المنظمة سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية من خلال مستجدات محاسبة التكاليف والمتمثلة بتقنيات إدارة التكلفة.

٢. تساعد إدارة التكلفة ومن خلال التقنيات المستجدة في محاسبة التكاليف إظهار تكلفة المنتجات بدقة ورقابتها وقياس الأداء عن طريق متابعة الكلف من خلال استخدام العلاقات السببية بين الكلف والأنشطة بما يساعد مواصلة الاستراتيجيات التنظيمية .

٣. وجود علاقة تكامل وترابط بين التقنيات JIT و B.F.C و TQM وذلك من خلال:

أ. تعتبر تقنية B.F.C استجابة محاسبة التكاليف لتقنية JIT فالتقنيتين تتكاملان في تحقيق أهداف تقنية JIT.

ب. من المقومات الأساسية لتقنية JIT هو تقنية TQM واعتبارها أمراً جوهرياً فيها، وذلك لأن TQM تسعى للارتقاء بالجودة على مستوى المنظمة ككل وليس للمنتج فقط.

ت. ج. من أ وب أعلاه نجد إن التقنيات JIT وB.F.C وTQM تتكامل من حيث آلية التنفيذ وترابط من حيث تحقيق الأهداف.

٤. وجود علاقة تكامل وترابط بين التقنيات ABC وABM وABB وذلك من خلال:

أ. تقوم تقنية ABC على أساس تقسيم المنظمة إلى عدة أنشطة واعتبار أن الأنشطة هي التي تستهلك الموارد ومن ثم المنتجات تستهلك تلك الأنشطة وان ABC يعتبر مصدراً مهماً للمعلومات لانطلاق تقنية ABM.

ب. ABC يعمل على تحديد الأنشطة التي تضيف قيمة والأنشطة التي لا تضيف قيمة وabm يعمل على تحديد الأنشطة الضرورية والكفوءة والأنشطة غير الضرورية وغير الكفوءة.

ج. تعتمد تقنية ABB على كامل معلومات ABC.

٥. وجود علاقة تكامل وترابط بين التقنيات T.C وV.E وKaizen وذلك من خلال :

أ. بعد انتقال قرارات التسعير من يد المنظمة إلى المستهلكين ومن ثم الاعتماد على أبحاث السوق في التسعير لتطبيق تقنية T.C فان أفضل تقنية مساندة لها هي تقنية V.E والتي تعد احد تقنيات خفض الكلف وتحسين الجودة.

ب. لما كانت تقنية Kaizen أمراً ضرورياً في ظل الرؤية الإستراتيجية فإنها تعتبر مكملة لتقنية T.C بسبب تكاملهما في أهداف تخفيض الكلف وتحسين الجودة.

ج. إن للعلاقة التكاملية للتقنيات T.C وV.E و Kaizen أثراً على المنظمة وأهدافها لأن أهداف تلك التقنيات جاءت لتخدم أهداف المنظمة وتحقيق أهداف إدارة الكلفة.

٦. وجود علاقة تكامل وترابط بين عدة تقنيات مختلفة وكالآتي:

أ. اشتراك تقنيتي Beng وV.E بأهداف التحسين المستمر والتدريجي بهدف تحسين الإنتاجية وتخفيض الكلف وتحقيق الجودة ولكسب رضا الزبائن.

ب. لنظرية القيود علاقة تكاملية مع العديد من التقنيات مثل JIT وTQM وV.E و Kaizen وABC

ج. تقييم الأداء وتحقيق الجودة الشاملة من خلال البيانات المالية وغير المالية تتم من خلال علاقة BSC وTQM.

١. في ظل التطورات التقنية الواسعة في ميادين الأعمال كافة وخصوصاً ميدان التصنيع أصبح على المنظمات إن تتفاعل مع تلك التطورات والعمل على تطويعها لخدمة مصالحها.

٢. نتيجة تفاعل المنظمة مع البيئة الحديثة يصبح على المنظمة الاستجابة لظروف تلك البيئة من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة لإدارة التكلفة لتوفير معلومات تدعم المنظمة في تنفيذ وتطوير إستراتيجيتها.

٣. لما كانت تقنية JIT تستدعي القيام بـ TQM كأحد مقوماتها فان عمل التقنيتين المتكامل سوف يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق JIT وB.F.C وTQM.

٤. إن تطبيق تقنية ABC سوف يوفر المناخ المناسب لتطبيق تقنيات ABM وABB.

٥. إن عمل تقنيات T.C وV.E وKaizen بصورة متكاملة يؤدي بالمنظمة إلى تحقيق أهدافها خصوصاً إن V.E تتدخل لتحسير الفجوة بين T.C والكلفة المبدئية للمنتج لتحقيق T.C ضمن مواصفات الجودة المرجوة باستخدام التحسين المستمر التدريجي.

٦. لما كانت المقارنة المرجعية تشترك مع B.S.C في هدف التحقق من تحقيق الأهداف وتقييم الأداء فان العمل المشترك بينهما يساعد على تحديد نقاط الضعف، بذلك فبإمكان المنظمة استخدام نظرية القيود لتجاوزها.

٧. لما كان التكامل بين تقنيات إدارة التكلفة واضحاً فان أثر ذلك التكامل على المنظمات أوضح متمثلاً بالأهداف المشتركة بين تلك التقنيات أو المكملة لبعضها أو الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها والتي تتحقق من خلال أهداف تلك التقنيات والمتفقة مع أهداف إدارة التكلفة.

الفصل الثاني

مواكبة النظام المحاسبي لتطورات فروعها بتفاعل عوامل اقتصادية

يكتسي موضوع الإبداع المحاسبي أو كما يسميه البعض بالمحاسبة الإبداعية أو الخلاقة (comptabilité créative) أهمية بالغة في الوقت الراهن بسبب التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصالات التي تمر به مختلف المنظمات أو المؤسسات الاقتصادية مهما كان شكلها ونشاطها وحجمها، وكذا انفتاحها على الأسواق العالمية، فضلا عن بروز الكثير من المشاكل والصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات والتي تحتاج إلى حلول غير تقليدية أو غير روتينية ينبغي على المسير آو الإداري أو المحاسب إيجادها، ومن هنا أصبح من الضروري على المحاسب أو المسير المالي أو المراقب المالي مواكبة هذه المستجدات وإيجاد حلول إبداعية لمواجهة هذه المشاكل ومساعدة المؤسسة على اتخاذ القرارات الملائمة من خلالها.

لقد نشأت المحاسبة وتطورت فروعها بتفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية، أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المتخصص في تقديم المعلومات، التي تساعد على معرفة نتائج نشاط المؤسسة خلال فترة معنية، وتوضح مركزها المالي في تاريخ معين، وتساعد الإدارة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، والمهتم بمجال المحاسبة يمكن أن يلمس التطور الحاصل في مجال المحاسبة عبر مراحل وحقب زمنية رئيسة **ثلاث وهي:**

أولاً: الحقبة الأولى: وتمتد منذ القدم حتى نهاية القرن الخامس عشر (١٥) بعد ظهور كتاب الإيطالي باشيولو (Paciolo) الذي يتحدث فيه عن القيد المزدوج.

- **ثانياً: الحقبة الثانية:** وتمتد منذ بداية القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر تاريخ الثورة الصناعية في أوربا.
- **ثالثاً: الحقبة الثالثة:** وتمتد من القرن الثامن عشر حتى عصرنا الحاضر.

إذ انفتحت المحاسبة على كل من النظرية الحديثة للقياس والنظرية الحديثة للمعلومات، وقد تركت هاتان النظريتان آثار جوهرية على وظيفة المحاسبة وذلك بتحويلها من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات الاقتصادية. فضلاً عن ذلك يضيف (مطر وآخرون) في عصرنا الحاضر، أصبحت الأساليب الرياضية والإحصائية وتطبيقاتها العملية في مجالات القياس المحاسبي، موضوعاً رئيساً قلما يخلو منه مؤلف أو دورية محاسبية، كما أن هذا الاتجاه لدى المحاسبين سيزداد في المستقبل طالما استمر سعيهم نحو ترشيد أساليب القياس التي يستخدمونها وذلك بقصد توفير مزيد من الموضوعية للبيانات المحاسبية. ومن المؤشرات الواضحة على توطد العلاقة بين المحاسبة والرياضيات خلال هذه المرحلة تزايد عدد البحوث والدراسات المقدمة من قبل المحاسبين حول الأصول العلمية والرياضية للقياس المحاسبي، ولعل أول خطوة

على هذا الطريق كان مؤلف (Mattessich) الذي تعرض فيه بالبحث لعملية القياس المحاسبية بمنهج رياضي مما يجعله مع مؤلف (Ijiri) في هذا المجال مرجعين لا غنى عنهما بالنسبة لأي باحث في مجالات القياس المحاسبي. كما لا يخفى على المختصين أن المحاسبة هي مثل غيرها من العلوم الأخرى قد تطورت عبر تاريخها من الزاويتين النظرية والعملية إلا أن المؤرخين والباحثين على حد سواء يجمعون على أنها أي المحاسبة كانت بطيئة في تطوير بنيانها النظري، ويربط الباحثون نشأة الفلسفة الحديثة للمحاسبة بدراسة (Patton) عام ١٩٢٢ والتي شملت كثيراً من المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها الآن. ويرى بعضهم بأن نظرية المحاسبة قد نشأت في بداية الستينات. ومهما كان الأمر فإن فلسفة المحاسبة تركز في البحث عن الحقيقة المتأتية عن طريق العلم وقد عُرّف العلم بأنه ذلك النشاط الذي يحصل به على قدر كبير من المعرفة عن حقائق الطبيعة والسيطرة عليها. وقد نظر إلى العلم من حيث التفكير والبحث كونه أسلوب البحث الذي يتخذ من العلم منهجاً لدراسة الظواهر التي تقع في مجال بحثه.

ولعل مناهج دراسة النظرية المحاسبية المتمثلة بالمنهج الرياضي، المنهج الاستنتاجي (الاستنباطي)، المنهج الاستقرائي، المنهج العلمي، والمنهج العملي جعلت انفتاح المحاسبة كعلم على فروع المعرفة الأُخرى العامل الأهم في تطوير نظريتها للوصول إلى ما يعرف بالنظرية المحاسبية الحديثة (Modern Accounting Theory) فضلاً عما يجمع الباحثون على أن

المحاسبة تأثرت بمجموعة من النظريات منها أربع نظريات رئيسة هي نظرية القرار، نظرية القياس، نظرية المعلومات، نظرية الاتصال.

لما كانت المحاسبة تمثل عملية تلخيص البيانات المالية المستخرجة من السجلات المحاسبية للشركة والمبلغة بصيغة تقارير سنوية تفيد أطراف مختلفة من داخل وخارج المنظمة. وفضلاً عما تم ذكره آنفا إذ لاحظنا كيف أن المحاسبة قد تحولت عبر الحقب الزمنية من مجرد عمليات تسجيل بالدفاتر إلى محاسبة تخدم أطراف عدة وتوصل المعلومات لهم، يضاف إلى ذلك إتباع المناهج والأساليب العلمية المتطورة وتنوع فروع المحاسبة، ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على إن هناك إبداعاً متواصلاً في تطور المحاسبة لتصل إلى ما وصلت إليه الآن. وعليه فإن الإبداع في المجال المحاسبي يركز في كيفية جعل البيانات المالية عبر إجراء معالجات تتصف بالإبداع الفكري باستخدام المهارات التقنية كمخرجات تتمثل بالتقارير المالية بقصد توصيل المعلومات المالية إلى الجهات المستفيدة لتحقيق أهدافها ومنها اتخاذ قرارات، طرح أسهم، اقتراض، التخطيط للضريبة ...الخ.

من خلال ما سبق يمكننا إبراز إشكالية ورقتنا البحثية فيما يلي:

كيف يمكن للمحاسب أو المسئول المحاسبي أن يساعد في ترشيد عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وتقديم إفصاحات ملائمة يمكن لمستعمليها الاستفادة منها وهذا من خلال إيجاده لحلول محاسبية إبداعية؟

أو بصيغة أخرى كيف يمكن للمحاسب أن يبدع في مهمته ويقدم حلولا مجدية وموضوعية يمكن على أساسها اتخاذ قرارات صائبة، جنبا إلى جنب مع الإبـداعات فـي المهمـات والوظـائف الأخـرى (الإدارة، الإنتـاج، التسـويق، الاتصال....إلخ)؟.

وللإجابـة علـى هذه الإشكالية إرتاينـا أن نقسـم هـذه الورقـة البحثيـة إلـى مجموعة من العناصر نلخصها فيما يلي:

١- مفهوم الإبداع.
٢- مفهوم الإبداع التنظيمي.
٣- مفهوم الإبداع المحاسبي.
٤- مجالات الإبداع المحاسبي.
٥- خطوات الإبداع المحاسبي والمالي.
٦- عوامل تحقيق الإبداع المحاسبي.
٧- مقومات ومعوقات الإبداع المحاسبي.
٨- مظاهر المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية (الإفصاح).

١- **مفهوم الإبداع:** (بشكل عام) يعرف الإبداع لغويا إنشاء الشيء أو بدعه، أو الإيجاد أو التكوين أو الابتكار.*

* لابد من التفرقة بين الابتكار والإبداع: فالأول يتعلق بإنتاج جديد لا يتصف بالجمال بدرجة كبيرة كما هو الحال في مجال العلوم المختلفة، ففي هذه المجالات لا يهتم المبتكرون بالجمال بقدر فائدة المنتج، بينما الإبداع يشترط أن يتصف هذا الجديد بالجمال كما هو الحال في الفنون التشكيلية مثلا.
ويوضح (Peter Cook) أن الإبداع (créativité) هو التفكير بأفكار غير مألوفة وتشمل الأفكار ، الأفراد والتمويل، ويعتبر مدخلات للعمليات الإبداعية في حين أن الابتكار (Innovation) هو التطبيق الناجح للأفكار الإبداعية، وتشمل الإبداع ، النمو والعائد من الاستثمار، وتعتبر مخرجات للعملية الإبداعية.

٢- **مفهوم الإبداع التنظيمي:** هو الإتيان بشيء جديد ومفيد، قد تكون فكرة أو خدمة أو سلعة أو عملية أو نشاط يتم داخل المؤسسة (المنظمة)، من خلال التصرف المميز الذي يمارسه الفرد كتبني التغيير وتشجيع الابتكار واستخدام طرق أو أساليب حديثة في مجال العمل والرغبة في التجريب والمناظرة وعدم الانصياع للأوامر التي تحد من تفكيره وقدرة التكيف والمرونة والمساهمة في حل المشاكل وكثرة الاتصالات.[١]

ولقد عرف J.A.schumpeter الإبداع على أنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذلك التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه، وحددت خمسة أشكال للإبداع وهي:[٢]

- ✓ إنتاج منتج جديد.
- ✓ إدخال طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق أو المحاسبة.
- ✓ استعمال مصدر جديد للمواد الأولية.
- ✓ فتح واقتحام أسواق جديدة.
- ✓ إيجاد تنظيم جديد للصناعة.

١ عجيلة محمد، دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار، دراسة ميدانية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير مناقشة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ٢٠٠٩، ص (١٧٨).

٢ . بن نذير نصر الدين، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢، ص (٢).

يجب الإشارة أن هناك إبداع مادي ويقصد به الإبداع التقني أو التكنولوجي ويتعلق أساسا بالإنتاج أو تطوير منتجات أو أساليب فنية للإنتاج، وإبداع غير مادي (معنوي) ويقصد به الإبداع التنظيمي والإداري ويتعلق بتغيير إجراءات وأساليب التسيير والإدارة، وهذا كله يرمي إلى تحقيق ميزة تنافسية في المؤسسة والمنظمة.

٣- **مفهوم الإبداع المحاسبي:** إن المعنى الظاهري لمصطلح محاسبة الإبداع يبدو من الوهلة الأولى أنه نوع جديد من أنواع المحاسبة، إلا أنه ظهر بشكل أساسي من قبل المهنيين والمحللين الماليين في الأسواق المالية ليشير إلى أن المحاسبة تتضمن إبداعا في التحايل والتلاعب وتضليل المستثمرين ومستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، وبالتالي لا يوجد في حقيقة الأمر تأصيل وتنظير علمي لهذا النوع من المحاسبة، لأنه ظهر أساسا من خارج الوسط الأكاديمي للمحاسبة.

فأعتبر العديد من المهنيين والممارسين والمحللين الماليين أن السوق والمستثمر مخدوعات بالأرقام المحاسبية، إذ تتعرض هذه الأرقام لما يشبه بعملية الطهي (Cooking) للدفاتر المحاسبية تلبي رغبات أطراف معينة بالدرجة الأولى.

وعليه ومما تقدم نحاول أن نقدم جملة من التعاريف لمفهوم الإبداع المحاسبي أو المحاسبة الإبداعية.

التعريف الأول: يتمثل الإبداع المحاسبي في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، يمكن للمستفيدين من حسن استخدامها ويجعل المستفيدين يبحثون دائما عنها ويرغبون في الحصول عليها مما يضفي عل زيادة قيمة هذه المعلومات.[١]

التعريف الثاني: يتمثل الإبداع المحاسبي في التجديد والتطوير في طرق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات، كما يتمثل في العناصر التي يشملها النظام المحاسبي كالموارد البشرية (المحاسبين) عن طريق اختيارها وتدريبها ورفع كفاءتها، كما يتضمن الإبداع المحاسبي جانب الموارد المادية كالتجهيزات الآلية والبرمجة المالية والمحاسبية اللازمة للأداء المحاسبي المتطور.[٢]

التعريف الثالث: ويقصد بالُمحاسبة الخلاقة (كما يعرفها العديد من المحللين والاقتصاديين) وهي إتباع بعض الحيل والأساليب المحاسبية لجعل الشركة المساهمة تبدو بشكل وصورة أفضل من الواقع، سواء كان ذلك من حيث قوة مركزها المالي و/أو حجم أرباحها الصافية و/أو وضعها التنافسي والمالي والتشغيلي.[٣]

التعريف الرابع: تعرف المحاسبة الإبداعية أنها عملية التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال الأخذ بمزايا الغموض في القواعد واختيار ممارسات الإفصاح والقياس من بين هذه القواعد لتغيير القوائم المالية مما هي عليه

---

١ محمود رمضان محمد، الإبداع المحاسبي، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربيةن مصر، ٢٠٠٥.

٢ عجيلة محمد ، مرجع سبق ذكرهن ص (١٨٢).

٣ لؤي بديع بطاينة، الإبداعية (Créative Accounting) في القوائم المالية، Sun, 16 مايو ٢٠١٠. http:// www.main.omandaily.om

لتصبح بالصورة التي يرغبها معدو هذه القوائم.[1]

التعريف الخامس: يعرف الإبداع المحاسبي على أنه استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليه من زاويتين: الأولى إيجابية وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، كما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستعمليها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية. أما الثانية فهي سلبية وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.

ويربط الكثير من الباحثين ظهور المحاسبة الإبداعية بمواجهة الشركات صعوبات خلال الأزمات التي عرفتها فترة الثمانينات من القرن الماضي، فنتج هنالك ضغط كبير على المحاسبين والماليين والمدققين لتضخيم الأرباح وتوضيح الوضعية المالية للمؤسسة بصورة أفضل.

ومنه يتضح أن المحاسبة الإبداعية هي عملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والإجراءات المحاسبية لمعالجة الأرقام

---

١ عجيلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص (١٨٥).
٢ محمود رمضان، مرجع سبق ذكره.

المسجلة في حسابات المؤسسة أو التلاعب بها قصد تحقيق أهداف معينة.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن الإبداع المحاسبي هو القدرة على إيجاد أشياء جديدة قد تكون أفكارا أو حلولا أو منتجات أو خدمات أو طرق أو أساليب عمل مفيدة من خلال استخدام المحاسب لمهاراته وخبرته الشخصية الإبداعية في استنباط أساليب محاسبية جديدة أو توصله إلى حلول محاسبية تواجه التنظيم المحاسبي بالاعتماد على التحليل المنهجي المنطقي الهادف.

٤- **مجالات الإبداع المحاسبي:** يأخذ الإبداع بشكل عام مجالات عدة، فقد يكون إبداعا إداريا، جذريا، مخططا، جوهريا، تنظيميا، فرديا، جماعيا، داخليا أو خارجيا، غير أن مجالات الإبداع المحاسبي يمكن ذكرها على سبيل المثال في المجالات الآتية: [١]

- ✓ نظام المعلومات المحاسبي.
- ✓ المفاهيم، التعاريف، الفروض، الأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة.
- ✓ القياس المحاسبي (التقييم).
- ✓ أساليب التسجيل أو التقييد وعرض البيانات المحاسبية والقوائم المالية.
- ✓ طرق توزيع أو تحميل المصاريف المختلفة.
- ✓ أساليب إعداد وعرض التقارير.
- ✓ أساليب التحليل المالي.

---

١ نفس المرجع السابق.

✓ تطوير البرامج الآلية المحاسبية.

٥- **خطوات الإبداع المحاسبي والمالي:** تمر عملية الإبداع المحاسبي والمالي عبر مراحل أو خطوات نوجزها فيما يلي: [١]

✓ استشعار المشكلات المالية والمحاسبية والنقائص والتغيرات في المعرفة والعناصر المفتقدة وعدم التناسق.

✓ تحديد الصعوبات وإبراز طبيعتها.

✓ البحث عن الحلول المالية والمحاسبية وإجراء التخمينات أو الافتراضات عن النقائص والعيوب.

✓ اختبار الفرضيات وإعادة اختبارها.

✓ صياغة النتائج وإيصالها.

٦- **عوامل تحقيق الإبداع المحاسبي:** من أهم العوامل المساعدة على تحقيق الإبداع في المجال المحاسبي ما يلي:[٢]

✓ عوامل الطلاقة الفكرية والترابطية: وتتضمن نسبة توليد كمية من الأفكار (الطلاقة الفكرية)، وإكمال الأفكار وإعطاء التماثل أو التناقض (الطلاقة الترابطية أو التكاملية).

✓ **عوامل المرونة:** أي المرونة في تفكير الأفراد بكل عفوية وتلقائية ومدى قدرة الفرد على إحداث التغييرات المناسبة.

✓ **عوامل التوسيع:** حيث تقيس قدرات الفرد على التوسع في الموضوع وبنائه.

---

١ نفس المرجع السابق.

٢ عجيلة محمد، مرجع سبق ذكره، ص (١٨٦-١٨٧)

- ✓ **عوامل الكم والكيف:** أي قدرة الفرد على إنتاج عدد من الأفكار الجيدة ذات النوعية أو ما يعرف بالعصف الذهني.
- ✓ **عوامل التفكير الجماعي والفردي:** استعمال الطريقتين معا لتحقيق الإبداع.
- ✓ **عوامل التمييز (الإدراك) والذاكرة:** المحاسب المبدع هو ذلك الذي يتمتع بالقدرة على اكتشاف وإدراك وتمييز المعلومات وأشكالها المختلفة وكذلك القدرة على تثبيت المعلومات وحفظها.

بالإضافة إلى العوامل المركزة على الجوانب الفكرية هناك عوامل أخرى معززة للإبداع المحاسبي من الناحية العملية والتنظيمية نوجزها فيما يلي:[1]

- ✓ صياغة الأنظمة والتعليمات بطريقة تساعد على الإبداع والتطوير، كاستخدام طريقة أو سياسة محاسبية في تسجيل أو تسعير المخزون أو حساب الإهتلاك أو التدهور....إلخ.
- ✓ الاهتمام بإيصال الخبرات التكنولوجية والاستشارات المستحدثة من خلال التدريب والتكوين المستمر والمتواصل للعاملين في المجال المحاسبي.
- ✓ زيادة الاتصال الفعال بين العاملين داخل المؤسسة أو المنظمة.

١ د. بوتو، الإبداع موقعه ودوره في المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية ، البصرة، العراق، ٢٠١٠. http://mtechnib.alafdal.net

- ✓ التشجيع على حضور الندوات والجلسات العلمية للإطلاع على الجديد في المجال المحاسبي، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للإطلاع على ما هو جديد قصد تطوير الأفكار.
- ✓ منح صلاحيات وتفويضها للأقسام أو الوحدات داخل المؤسسة مما يشجعها على الإبداع.
- ✓ التعامل مع جميع الأفكار ولاسيما الجذرية منها.
- ✓ قبول التغيير والتحسين المستمر (Keisen) وتشجيعه.

وإلى جانب كل العوامل التي ذكرناها والتي تساعد على تحقيق الإبداع وتطويره هناك من الباحثين من يقسم هذه العوامل إلى ثلاثة أصناف:

أ/ عوامل تتعلق بالفرد بحد ذاته: وهي:

- ✓ التعود على التفكير.
- ✓ النقد الذاتي.
- ✓ تنمية الشخص لمهارات الاستفسار والملاحظة والتحليل التي يمتلكها.
- ✓ ترك المجال للغير لاختبار ما تم التوصل إليه من نتائج.
- ✓ تغيير الإطار أو الزاوية التي يرى من خلالها الأمور إذا تطلب الأمر ذلك.

ب/ عوامل تتعلق بالمؤسسة (المنظمة):

- ✓ تحسين المناخ العام بالمؤسسة وجعله أكثر انفتاح وتبادل للأفكار والخبرات وتقبلا للآخر.
- ✓ تشجيع الإبداع ودعم المبدعين وتبني أفكارهم ودراستها بشكل جدي.
- ✓ تشجيع المحاسب على السؤال.

- ✓ ضرورة الربط بين التعليم النظري والعملي.
- ✓ وضع هيكل تنظيمي يشجع على حرية التفكير وديمقراطية العمل وروح التعاون والمشاركة والنقد البناء وتشجيع التفكير الإستراتيجي.
- ✓ الاعتراف بالفروقات الفردية.
- ✓ التخلص من الإجراءات الروتينية المعقدة التي تحول دون انطلاق الأفكار والإبداع.
- ✓ وضع الكفاءات المناسبة في المهمات المناسبة.
- ✓ بث الثقة بالنفس بين العاملين، على أن كل إنسان قادر على تقديم أفكار مبدعة.
- ✓ تشجيع استخدام الأساليب العلمية والعملية التي تساهم في إثارة الفكرة.
- ✓ ابتكار أساليب جديدة للتحفيز.

ج/ عوامل تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية (المحيط):

- ✓ الأسرة.
- ✓ التعليم.
- ✓ وسائل الإعلام.
- ✓ العادات والتقاليد.

٧- **مقومات ومعوقات الإبداع المحاسبي:** الإبداع كفاءة واستعداد يكتسبه الإنسان من خلال تركيز منظم لقدراته الذهنية وخياله وتجاربه ومعلوماته، وهو ميزة من ميزات التفوق في ميادين الحياة، وأصبح الإبداع المادة الأساسية في عمليات التغيير والتطوير، فله مقوماته ومعوقاته نقف عند بعضها فيمايلي:

أ/ مقومات الإبداع: تتمثل مقومات الإبداع فيما يلي:

- ✓ ميول الأشخاص المبدعون إلى الفضول والبحث وعدم الرضا عن الوضع الراهن.
- ✓ التفاني في العمل والقدرة على تقديم الأفكار.
- ✓ التلقائية والمرونة بتبادل الرأي والمشاركة والنقد الذاتي.
- ✓ التحرر من النزعات التقليدية والتصورات الشائعة والابتعاد عن المألوف في التفكير والتعبير.
- ✓ وضوح الرؤيا والقدرة على تفهم المشاكل.

أما بخصوص مقومات الإبداع المالي والمحاسبي نلخصها فيما يلي:

- ✓ العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة.
- ✓ قدرة المحاسب على التحليل والتجميع.
- ✓ قدرة المحاسب على التخيل والحدس.
- ✓ تمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس.
- ✓ اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية.
- ✓ الجرأة في إبداء الرأي والمقترحات.

ب/ **معوقات الإبداع المحاسبي:** يعترض الإبداع المحاسبي جملة من المعوقات نوجزها فيما يلي:

- ✓ مقاومة الجهات الإدارية وعدم رغبتها في التغيير.
- ✓ الالتزام الحرفي بالنصوص والقوانين والتعليمات والإجراءات.
- ✓ سوء المناخ التنظيمي، سوء انسياب المعومات.

- ✓ عدم وجود قيادة إدارية في المستوى المطلوب.
- ✓ ضعف التشجيع والتحفيز.
- ✓ انعدام روح الفريق.

٨- **مظاهر المحاسبة الإبداعية وأثرها على القوائم المالية (الإفصاح):** فيما يلي بعض المظاهر التي يتم فيها استخدام المحاسبة الإبداعية (الخلاقة) واثر كل منها على القوائم المالية:[١]

- ✓ عدم إظهار الحسابات المستحقة والمعدومة مما يؤدي إلى تضخيم الأرباح والموجودات المتداولة وتضخيم حقوق الملكية والموجودات المتداولة.
- ✓ اعتماد تقديرات الإدارة للمخزون والبضائع وعدم تحقق مدقق الحسابات القانوني منها مما يؤدي إلى تضخيم الإرباح والموجودات المتداولة.
- ✓ تضمين المبيعات عقود بيع غير مؤكدة مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات والأرباح.
- ✓ تسجيل جزء من المبيعات في الفترة اللاحقة و/أو الماضية مما يؤدي إلى التأثير على النتائج والأرباح.
- ✓ عدم استبعاد مبيعات ما بين الشركات التابعة والشقيقة مما يؤدي إلى تضخيم المبيعات.
- ✓ إعادة التقييم للموجودات الثابتة مما يؤدي إلى تضخيم الموجودات وحقوق المُساهمين.

---

١ لؤي بديع بطاينة، مرجع سبق ذكره.

- ✓ تصنيف الشركات التابعة والخاسرة منها كاستثمار وعدم دمج حساباتها مع الشركة الأم مما يؤدي إلى إظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل.
- ✓ زيادة توزيعات أرباح الشركات التابعة إلى الشركة الأم مما يؤدي إلى تضخيم أرباح الاستثمارات.
- ✓ تحويل الأعمال الخاسرة إلى شركة تابعة مما يؤدي إلى إظهار جزء من الخسائر بنسبة الاستثمار المسجل في دفاترها المحاسبية.
- ✓ تسجيل بعض الإيرادات و/أو المصاريف غير العادية في الاحتياطيات الخاصة وليس في قائمة الدخل مما يؤدي إلى التأثير إيجابا أو سلباً على الأرباح.
- ✓ تخفيض المخزون بشكل غير عادي في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمخزون.
- ✓ تسريع تحصيل المدينين وتأخير دفع الدائنين في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين.
- ✓ تأخير عمليات الشراء وتسريع إصدار الفواتير في نهاية الفترة مما يؤدي إلى تحسين معدلات الدوران للمدينين والدائنين وتحسين النتائج النهائية وبالتالي صافي الأرباح المحققة.

إن تلك الممارسات غير الأخلاقية وقد تكون غير قانونية في غالبية الدول هي تحت مجهر ومراقبة الهيئات والسلطات الرقابية المالية والتنظيمية في جميع الدول ولكن يبقى الأمر هو حتمية وجود مراقبة ورقابة وممارسة ذاتية وأخلاقية من قبل الإدارات التنفيذية والإدارات المالية ومراقبي الحسابات والمدققين الداخليين أنفسهم لتلك المؤسسات.

إن قيام عدد كبير من الشركات إما بالتحفظ عن الإعلان عن المعلومات بسبب كونها معلومات جوهرية تمس وتؤثر على أداء الشركة وقدرتها على المنافسة وخاصة أمام منافسيها التجاريين في حال الإعلان عنها و/أو محاولة إعادة صياغة تلك المعلومات المالية والتشغيلية والإدارية بطرق ووسائل متعددة (قانونية وغير قانونية) يمكن تسميتها بالمحاسبة الإبداعية (Créative Accounting)أو (الخلاقة) وهي عبارة عن القيام بممارسة الانتقائية في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية والإفصاح اللازم بهدف التأثير على القوائم المالية إيجابا و/أو سلباً، لأنه ليس بالضرورة أن تقوم الشركات بإخفاء المعلومات السلبية فقط ولكن من الممكن أن تقوم بتأجيل الإعلان عن المعلومات الايجابية وتقديمها بطرق وأساليب وأشكال غير دقيقة وواضحة للمُساهمين والمُستثمرين كما جرى لدى العديد من الشركات العالمية الكبرى مؤخراً، مما أثر في أداء أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية العالمية. هذا وتلجأ الشركات عادة إلى المحاسبة الإبداعية أو ما يسمى

بالمحاسبة الخلاقة عندما تسوء أوضاعها المالية والتشغيلية ولا ترغب إدارتها التنفيذية (ومجلس الإدارة أيضاً في العديد من الحالات) في الاعتراف بالواقع، بحيث تستمر بالانجازات المزعومة بدلاً من الملامة على التراجع وسوء التصرف.

وكانت الأزمة المالية الأخيرة والحالية والمُستمرة في أمريكا والعالم توفر أرضا خصبة للمحاسبة الخلاقة، لحفظ ماء وجه الإدارة، و/أو تحسين سعر السهم، و/أو تبرير الحصول على مكافأة كبيرة وغير مستحقة للرؤساء والمديرين التنفيذيين وبالتالي لمجالس الإدارات.

أما المحاسبة الخلاقة الآن فبدأت بالتوسع والتقدم والإبداع من خلال التنوع فمثلاً من الممكن أن تكون هناك ديون معدومة لا يتم أخذ مخصصات كافية، ومن الممكن أن يكون هناك المبالغة في تقييم المخزون في نهاية الفترة المحاسبية لأغراض زيادة أرقام الأرباح. ومن الممكن أيضاً أن يكون هناك إخفاء وطمس (دائم أو مؤقت) لبعض النفقات غير الواضحة والمعلومة تحت باب نفقات متفرقة و/أو أخرى.

في الحقيقة المحاسبة الإبداعية أو الخلاقة هي إخفاء حقيقي للأرقام بالأرقام نفسها، وهي عكس تام ونقيض الشفافية والإفصاح والأمانة التي من المُفترض أن تكون لدى الإدارة التنفيذية لأية شركة.

ومؤخراً أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل التركيز والاهتمام من قبل المحاسبين القانونيين والمدققين الداخليين وهيئات الرقابة المالية والإشرافية سواء أكانت الهيئات العامة لأسواق المال والأسواق المالية نفسها من خلال فرق

المتابعة والتدقيق والتفتيش لديها بشكل كبير جدا خلال السنوات العشر الأخيرة وخاصة بعد أحداث انهيار شركة البترول الأمريكية الكبرى) انرون (Enron وغيرها من الشركات العالمية الأخرى وتحميل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة تدقيق الحسابات العالمية شركة (آرثر أندرسون) كونها الشركة المسئولة عن تدقيق حسابات الشركة الأمريكية وكانت جزءا رئيسيا من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح.

والملاحظ أنه خلال السنوات الأخيرة وعند قيام عدد لا بأس به من الشركات والتي قامت بطرح أسهمها للاكتتاب العام بالقيام بالعديد من الإجراءات والخطط والبرامج والممارسات والتي بدورها يمكن أن تُعد من قبيل الممارسات غير صحيحة والتي تم التعبير عنها من خلال المحاسبة الإبداعية سواء أكانت من تجميل الميزانيات وتعديل وتضخيم لقوائم الأرباح وبالتالي التأثير على التقييم الحقيقي لسعر الطرح وبالتالي لأسعار أسهم تلك الشركات ما بعد الطرح العام.

إن ما نشاهده الآن ومؤخراً من أزمة مالية واقتصادية عاصفة على الاقتصاديات العالمية والإقليمية وشملت دولاً وشركات ومؤسسات كبرى ستؤدي إلى تعديل وتغيير وإزالة العديد من المعايير المحاسبية الدولية والمتعارف عليها وسوف تؤدي إلى وضع أسس حوكمة جديدة للشركات بدلاً من المعايير الحالية

والتي يجب أن تعتمد المعايير الجديدة على السلوك والإطار الأخلاقي في المعالجات المحاسبية، كما جاء في حديث العديد من المسئولين الماليين والحكوميين في كبرى الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة لدى العديد من الدول.

الفصل الثالث

الوضع التكنولوجي للإبداع المحاسبي في بيئة المال والأعمال

في ظل التطور التكنولوجي وبروز المعرفة كعامل أساسي وضروري للتنافس بين المؤسسات تطلبت إدارة الإبداع والتغيير في الفكر المحاسبي والمالي حتمية تحسين ورفع كفاءة وفاعلية المحاسبين المبدعين، ومن هنا تعاظمت أهمية المهارات والقدرات الفكرية للطاقة البشرية باعتبارها مصدر للتفكير والتخطيط الإستراتيجي وأساس الميزة التنافسية المستدامة، والمحدد الأساسي للتقييم وصنع القرارات الإدارية في بيئة المؤسسة، وفي ظل الظروف الحالية للمحاسبة ومحاولاتها المتقدمة في وضع التكنولوجيا كعامل أساسي لتطورها، وإسهاماتها في التنافسية بين المؤسسات، كان التفكير الكبير في رفع كفاءة وفعالية المحاسبة والمحاسبين عن طريق الإبداع والابتكار المحاسبي.

من هنا جاءت فكرة وموضوع البحث ، حيث أن مناقشة موضوع الإبداع والابتكار المحاسبي له مفاهيم وأسس وأهداف قام عليها البحث ، فقد تم الإشارة إلى الإبداع لغويا ومن وجهة نظر إدارية ومحاسبية ، والتطرق إلى مفهوم الابتكار ، والخوض بموضوع الميزة التنافسية لما لها من تأثير ناتج عن الإبداع المحاسبي ، ثم تم مناقشة دور إدارة المعرفة وأهميتها بين الإبداع المحاسبي والمحاسبين. وتم وضع المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات لدورها

الكبير في تطبيقات الإبداع المحاسبي، من هنا حاول الباحثان وضع الموضوع في إطار منطقي ومرن لوضع لمسة إبداعية في سلوكيات البحث .

عادة ما تستعمل كلمة الإبداع للدلالة عل كل شيء جديد بارع أو مدهش وحتى فريد من نوعه. دون التمييز بين تلك الأشياء خاصة من حيث طبيعتها، ونجد العامة أيضا تستعمل كلمة الإبداع حتى عند الحديث حول الأفكار البارعة ، الفنون الجميلة ، وكل الأشياء غير عادية.

إن حقيقة الأمر هي أنه ليس كل شيء بارع أو رائع أو جديد هو إبداع يمكن تقوية وتعزيز قدرات المؤسسة الصناعية والاقتصاد . ومن هنا ندخل إلى لب مفهوم الإبداع لإبراز أهميته المتميزة ودوره الكبير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.

إن تطوير روح الإبداع المحاسبي في المؤسسات مرهون بمدى توفر مجموعة من الشروط والعوامل لعل أهمها المناخ الملائم ومدى التحفيزات التي تقدمها المؤسسة لمبدعيها بالخصوص المحاسبين المبدعين. كما أن تسيير نشاطات الإبداع قد يختلف من مؤسسة لأخرى إلا أنه وما هو متفق عليه، فإن احترام العلاقات الإنسانية في تسيير الإبداعات المحاسبية وترقيتها.

كما تظهر أهمية الإبداع في كونه يعطي للمؤسسة القدرة التنافسية على مواجهة منافسيها وهذا على المستوى الجزئي بينما على المستوى الكلي يعتبر الإبداع أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الورقة البحثية يمكن صياغته على النحو التالي:

ما هو دور الإبداع المحاسبي في تحقيق كفاءة وفاعلية المؤسسات الإقتصادية في ظل بيئة الأعمال الحديثة المركزة على التنافسية والابتكار؟

١. مفهوم الإبداع:

تعد كلمات إبداع وابتكار ونحوهما، مترادفات لمعنى يمثل إثبات شيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، ويعرف الإبداع في اللغة كما جاء في (لسان العرب)، من بدع الشيء وهو أنشأه، وجاء في (المعجم الوسيط): بدعه بدعا أي أنشأه على مثال سابق، وعرفه (القاموس العصري الحديث) بأنه : الإيجاد أو التكوين أو الابتكار، أما التعريف الموضوعي فقد اختلف المفكرون حول تحديد ماهية الإبداع، حيث لا يوجد اتفاق واضح ومحدد لأسباب تتعلق بتعقد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه أو ميوله. فمنهم من ينظر إليه على أنه منتج، ومنهم من ينظر إليه على أنه عملية،ومنهم من ينظر إليه على أساس السمات والخصائص التي تميز المبدعين، ولذلك سنتناول بعض التعاريف وهي :

الإبداع هو القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد ، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة ، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة ، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس.

الإبداع عبارة عن الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة من الفرد والجماعة ، والإبداع بمعناه الواسع يعني إيجاد الحلول الجديدة للأفكار

والمشكلات والمناهج

الإبداع هو استحداث فكرة أو نظرية أو افتراض علمي جديد أو اختراع جديد أو أسلوب جديد لإدارة منظمه.

ويمكن تعريف الإبداع بأنه أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة.

و بناءا على هذا نعرف الإبداع بأنه الإتيان بفكرة أو مجموعة أفكار جديدة وغير مألوفة عند الغير، تشكل تحسينا وتطويرا على النمط الموجود .

وبصفة عامة فإن تعريف الإبداع يختلف باختلاف الجوانب والمداخل التي يهتمون بها والأهداف التي يريدون تحقيقها، وتنقسم هذه الجوانب إلى أربعة أنواع رئيسية وهي:

- **التركيز على العملية الإبداعية نفسها (آلية الإبداع):** أي المراحل التي تمر بها عملية الإبداع وفي هذا المجال بأنه "عملية ينتج عنها عمل جديد يرضي الجماعة وتقبله أنه مفيد"؛
- **التركيز على الناتج الإبداعي (الإنتاج الإبداعي):** أي مقدار الإنتاجية التي تحققها – أو تنتج عن عملية الإبداع – وفي هذا المجال يعرف بأنه " يسعى لتحقيق إنتاج يتميز بالجدة والملائمة وإمكانية التطوير" وبالتالي يركز على الإنتاج الإبداعي وحل المشكلات وتبني التغيير.
- **الصفات الشخصية للمبدعين:** كالفضول والبحث ووضوح الرؤيا والقدرة على تفهم المشكلات ونجد صفات الإبداع بالخصائص النفسية المتمثلة بالمخاطرة والاستقلالية والمثابرة والانفتاح على الخبرة الداخلية والخارجية؛

- **الإمكانيات الإبداعية عند الأفراد (القيم الإبداعية):** كالاستقلال والصدق والبحث عن الحقيقة، والحاجة إلى الإنجاز. ونجد أيضا من يركز على الإمكانية الإبداعية والاستعدادات النفسية الكامنة للإبداع كما تكشف عنها الاختبارات النفسية، ويعرف الإبداع على أساسها على أنه الاستعداد الكامن للتفوق أو التميز كما يراها.

١-١. مفهوم الابتكار.

لا شك في أن التطور والسمة الأبرز في حياة الفرد والمؤسسات. فلقد تراكم هذا التطور منذ ذلك الظهور الأول بمعدلات متباينة بفعل القدرة العقلية العظيمة التي يتميز بها الإنسان على كل الكائنات الأخرى التي تشاركه هذه الأرض، في كونه قادرا على أن يطور ويبتكر الأشياء الجديدة.

وفي دراسات وأبحاث سابقة وضعت تعريفات للابتكار :

- الابتكار كأسلوب من أساليب الحياة : يشار إلى الابتكار هنا على أنه يشمل جميع جوانب حياة الفرد، بحيث يصبح الابتكار دالا على نوع أو أسلوب معين في الحياة . الابتكار هنا هو القوة التي تدفع إلى الاكتمال.

وهناك نوع من الابتكار.

أ. **ابتكار الموهبة:** وهو يعتمد على قدرات خاصة تطهر ثمراتها على شكل أعمال عظيمة.

ب. **ابتكار تحقيق الذات:** والذي يعتبر عن القدرة على التعبير عن الأفكار دون خوف من سخرية الآخرين وبصورة مستمرة، ويكاد يكون هذا النوع من الابتكار مرادفا للصحة النفسية السليمة، حيث يصبح صفة مميزة للإنسان المتكامل.

- **الابتكار كناتج جديد:** إن العملية الإبتكارية هي التي ينشأ عنها ناتج جديد نتيجة لما يحدث من تفاعل بين الفرد بأسلوبه المتميز وما يواجهه في بيئته.
- **الابتكار كعملية عقلية:** إن الإبتكار هو العملية التي تتضمن الإحساس بالمشكلات والثغرات في مجال ما، ثم تجديد بعض الأفكار ووضع الفروض التي تعالج هذه المشكلات، وإختيار مدى صحة أو خطأ هذه الفروض، وتوصيل النتائج إلى الآخرين.

١-٢. الفرق بين الإبداع والإبتكار: Creativity and Innovation.

تطرق الباحثون والدارسون لمفهوم الإبداع (Creativity) من زوايا مختلفة تبعا لتباين فلسفة كل منهم ونظرته إلى الإبداع، وميز بعضهم بينه وبين مفهوم الإبتكار (Innovation).

إن الكثير منا تراه لا يفرق أحيانا بين الإبداع والإبتكار بل يرى أنهما كلمتان تدل على معنى واحد بل لا يجد أن هناك فرق يذكر بينهما والحقيقة أن هنالك فرق بين الإبداع والإبتكار. من حيث مناقشة مفهوم الإبداع والإبتكار نجد أن: الإبتكار إنتاج الجديد لا يتصف بالجمال بدرجة كبيرة كما هو الحال في مجال العلوم المختلفة ففي هذه المجالات لا يهتم المبتكرون بالجمال بقدر فائدة المنتج.

بينما الإبداع يعني إيجاد الجديد شريطة أن يتصف هذا الجديد بالجمال كما هو الحال في الفنون التشكيلية .

نجد تلخيص بين الإبداع والإبتكار وأهم ما يميزه في الجدول التالي :

مسعود صديقي، محمد عجيلة، أهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية – رؤية مستقبلية– ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة الإسراء ، ٢٠٠٧ .

الجدول رقم (١)

الفرق بين الإبداع والإبتكار

البيان	الإبداع (Creativity)	الإبتكار (Innovation)
١- المحاولة	فردية	جماعية
٢- العملية	متقطعة ، لحظية	مستمرة، طويلة
٣- الأثر	غير قابل للقياس ، محتمل	قابل للقياس، مؤكد
٤- التكوين	استعمال وتعلم طرق التفكير	استعمال الأدوات الإستراتيجية
٥- نوع الإجتماعات	عصف الأفكار	تسيير المشاريع
٦- نوع التفكير	تضارب الأفكار وتشبعها	تقارب الأفكار والإجماع حولها
٧- دور المشرف أو المسئول	التوجه نحو التفكير	التوجه نحو التطبيق
٨- أهميتها في المؤسسة	مصدر (Resource)	كفاءة (Completence)

ويمكن القول، كتلخيص لما جاء في الجدول السابق، أن الإبداع تصرف فردي أو شخصي مصدره عقل الفرد نفسه، أما الإبتكار هو عملية جماعية يتدخل فيها عدد من المتعاملين. وعلى اعتبار أن الأولى هي عملية إدراكية وعقلية، والثانية عملية تفاعلية .

٢. ماهية الميزة التنافسية ؟

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي والعلمي، فأكاديميا لم يعد ينظر للإدارة كهم داخلي أو كمواجهة وقتية مع مشاكل ليست ذات بعد إستراتيجي ولكن أصبح ينظر للإدارة كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق والتميز المستمر للمؤسسة على المنافسين والموردين والمشترين وغيرهم.

وعملياً يحرص المسئولين على العمل الدءوب والمستمر للتعرف على وتحليل واكتشاف والمحافظة والاستثمار في الميزة التنافسية للمؤسسة.

٢-١. مفهوم الميزة التنافسية وأهميتها.

في الوقت الحالي أصبح مفهوم الميزة التنافسية الشغل الشاغل للباحثين الاقتصاديين وعلى هذا الأساس فالدخول في دائرة التنافس لا يعني القضاء على المنافسين وإنما تقديم منتجات ترضي المستهلكين تختلف عن المنافسين، ومن التعاريف التي أعطيت لها ما يلي:

١. " الميزة التنافسية تعتمد على نتائج، فحص وتحليل كل نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة للفرص والتهديدات المحيطة السائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها في السوق.

٢. ويعرفها عبد الستار محمد علي" إنها القدرة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يتم الحصول عليها من ذلك المنتج ومثال ذلك قصر فترة التوريد أو الجودة العالية للمنتج ".

٣. الميزة التنافسية هي " ما تختص به المؤسسة دون غيرها ولما يعطي قيمة (أو يختلف عما يقدمه) مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق .

٤. ويعرف د. علي السلمي الميزة التنافسية بأنها " مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:

– إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.

– تأكيد حالة من التمييز والاختلاف في ما بين المنظمة ومنافسيها .

من خلال التعاريف نستنتج أن الميزة التنافسية هي القدرة على تحقيق رغبات المستهلكين باعتبار أن المستهلك هو الحكم في السوق فإرضائه يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، ومنه فالميزة التنافسية تعني تقديم منتجات متميزة عما يقدمه المنافسون في السوق وإرضاء الزبائن بشكل يختلف أو يزيد عنهم، وتستطيع المؤسسة الاقتصادية تحقيق ميزة تنافسية من خلال وضع إستراتيجية للتنافس مبنية نتائج التحليل الداخلي للبيئة المحيطة بها (للميزة التنافسية بعدان رئيسيان بعد داخلي وبعد خارجي، فداخليا تتبنى الميزة

التنافسية لأية مؤسسة على عدد من القدرات المميزة ويجب التعرف عليها وكذا الإمكانات والاستثمار فيها. أما البعد الخارجي يتمحور حول حقيقة أنه لا توجد ميزة تنافسية بدون القدرة على لجم الأطراف الخارجية والتعامل معها على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات) .

وإستراتيجية التنافس تتحدد بثلاثة مكونات رئيسية:

١. **طريقة التنافس:** وهي الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة للوصول إلى ميزة تنافسية في السوق وتتحدد وفق إستراتيجية السعر والمنتج والترويج والتوزيع.
٢. **حلبة التنافس:** ويقصد بها السوق المستهدفة والمنافسين للمؤسسة.
٣. **أساس التنافس:** يشمل جميع ممتلكات المؤسسة ومقدرتها على تحقيق ميزة تنافسية مستمرة على المدى الطويل.

الشكل رقم (١)

الحصول على ميزة تنافسية متواصلة

الطريقة التي تنافس بها: **أين تنافس:**

- إستراتيجية المنتج؛
- • اختيار السوق؛
- إستراتيجية الموقع؛
- • اختيار المنافس.
- إستراتيجية مصادر ؛
- التوريد؛

ميزة تنافسية متواصلة

- إستراتيجية التغيير؛
- إستراتيجيات أخرى.

*** أساس التنافس: الأصول والمهارات.**

اختلف الباحثون الاقتصاديون في وجهة النظر بالنسبة لتصنيف المزايا التنافسية ولكل وجهة نظر، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تصنيف المزايا التنافسية ومحدداتها.

٢-٢. تصنيف المزايا التنافسية.

لم يتم التوصل إلى تصنيف واضح للمزايا التنافسية إلا في عقد التسعينات حيث ما زال قيد الاجتهادات الفردية دون أسس واضحة لكن هناك محاولات لم تحضي بالاتفاق ، نذكر منها نموذجين:

١- **النموذج الأول:** يعتمد على الموارد كأساس للميزة التنافسية والذي أسهم فيه كل من pandian1991 و petertaf1992 و barny1993 ومدخل الموارد يرى المؤسسات كوحدات مختلفة بالقدرات والموجودات المادية الملموسة والغير الملموسة وبالموارد البشرية والمادية إذ لا يوجد مؤسستان متشابهتان كلياً وذلك لسبب اختلاف الموارد والتجارب والمهارات المتاحة والثقافات التنظيمية .

وتتمثل الموارد وفقاً لهذا النموذج في جميع أصول المؤسسة بما فيها الإمكانيات والتجهيزات والممتلكات المادية والبشرية والكفاءات والقدرات وهي أصول ملموسة وتشمل أصول غير ملموسة تكمن في تقديم خدمات ما بعد البيع، الإشهار...الخ.

النموذج الثاني: وجاء بهذا التصنيف الاقتصادي porter ويعتمد في تصنيفه على ما يحققه المشتري من مزايا والتي تشمل تخفيض التكلفة، تحقيق قيمة مضافة، ولإيجاد إطار شامل ومتكامل التصنيف الميزة ويتمثل في ما يلي:

- تتحقق الميزة التنافسية من منفعة المشتري.
- تنبع الميزة التنافسية من خاصية في المؤسسة تميزها عن غيرها لدى المشتري وتلك الخاصية تشكل مصدر الميزة التنافسية.

وقد حدد كل من hayes و wheel wrigh أنواع المزايا التنافسية وفقا لمصدرها النهائي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)

المصادر النهائية للميزة التنافسية

مصدر الميزة التنافسية	**الإيضاح**
الكلفة	يمكن المؤسسة من البيع بسعر أقل من معدل سعر الصناعة وتتفوق على المنافسين
النوعية	وتتمثل في المواصفات والأداء الجيد والوظيفة التي يخدمها
الاعتمادية	وتتمثل في إعادة المنتوج للمشتري عند الطلب
المرونة	التكيف للتقلب في الطلب والقدرة على الاستجابة له
الإبتكارية	تقديم منتجات جديدة

٣. الإبداع المحاسبي

٣-١ مفهومه : استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة .

٣-٢ خصائصه :

- العقلية المحاسبية والمالية المتسائلة والخلاقة .
- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع .
- قدرة المحاسب على التخيل والحدس .
- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس .
- اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية .
- النقد الذاتي، فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهذيب والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها .

٣-٣ مجالاته :

- نظام المعلومات المحاسبي .
- المفاهيم والتعاريف والفروض والأسس والقواعد والمعايير المختلفة للمحاسبة والمراجعة .
- القياس المحاسبي .

- أساليب القيد والعرض .
- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة .
- الأساليب المختلفة لعرض التقارير .
- أساليب التحليل المالي.
- تطوير البرامج الآلية المحاسبية

٣-٤ معوقاته :

- المعوقات الشخصية .
- المعوقات التنظيمية .
- المعوقات الاجتماعية .
- المعوقات البيئية

٣-٥ تنمية الإبداع المحاسبي :

- تشجيع المحاسب على السؤال .
- ضرورة الربط بين التعليم النظري والعملي .
- وضع هيكل تنظيمي يشجع على حرية التفكير وديموقراطية العمل وتنمية روح التعاون والمشاركة والنقد البناء وتشجيع التفكير الاستراتيجي .
- الاعتراف بالفرو قات الفردية .
- زيادة التوعية نحو بيئة الأعمال الشاملة

٤. إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي والمحاسبين.

سنحاول في هذا المحور أن نعرف مدى تأثير درجة المعرفة وتنوعها وحجمها وزخمها من خلال التطور التكنولوجي الهائل على آراء المحاسبين وكيف استطاعوا أن يلحقوا ذلك التطور ولمواكبته ولتسخير الأدب المحاسبي لخدمة تلك التكنولوجيا والمعارف.

كان من الضروري أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي وممارسوا المهنة المحاسبية للتطورات سريعة الخطر التي ألمت في اقتصاديات العالم.

فلقد بدأ واضحا أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة على مسايرة التعقيد الشديد في العملية الإدارية على مستوى الوحدة الاقتصادية لهذا كله ظهر لنا ما يسمى بالمحاسبة الإدارية Management Accounting لتكون منفذا جديدا يمكن من خلاله معالجة أوجه قصور الأنظمة المحاسبية الموجودة على مستوى المشروع ، بل يمكن القول بأن ظهور هذا الإقتراح في بداية الخمسينات كان بمثابة صرخة من الرواد الأوائل إلى المفكرين المحاسبين بدعوتهم للإسهام في تطور علم المحاسبة ليساير التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وما ترتب عليه من تطور في العلوم الإدارية والسياسية والاجتماعية.

وأصبحت المحاسبة الإدارية أمرا ضروريا وحيويا لاستقرار الوحدات الاقتصادية وازدهارها، وتمثل بما توفره من معلومات خارجية وداخلية تفصيلية أحد أهم مصادر المعرفة اللازمة لتأكيد قدرة المؤسسة الاقتصادية على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة ، ويسعى المحاسب الإداري المبدع وبالتالي نظام

المعلومـات المحاسـبية الإداريـة إلـى تحقيـق عـدة أهـداف تتمثـل بصـفة رئيسية في مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها المختلفة بداية من وضـع الخطط والتقديرات والمعايير والموازنات بما يحقق تدفقا للمعلومات من قمة

الهيكل التنظيمـي إلـى قاعدتـه ، كمـا تسـاعد فـي مجـالات الرقابـة وقيـاس وتقيـيم الأداء فـي مختلـف الجوانـب والمسـتويات الإداريـة (العليـا ، الوسـطى ، السـفلى) للمؤسسـة الاقتصـادية بمـا يحقـق تـدفقا للمعلومـات مـن قاعـدة الهيكـل التنظيمي إلى قمته.

بعد التعرف على التطور التاريخي للمحاسبة الإدارية ، ومن البديهي أن الوضـع الحـالي للمحاسبة الإدارية يمثل نتاج للعديد من التطورات التـي حدثت علـى مـدار فتـرات مختلفـة ، ونتيجـة لتنـامي الطلـب المستمر علـى المعلومـات المحاسبية الداخليـة والخارجيـة المرتبطـة بوظـائف ونشـاطات الإدارة من تخطيط وتنظيم وتنسيق وتوجيه وتحفيز إلى الرقابة وتقييم الأداء.

وتعـد المحاسـبة الإداريـة ظـاهرة حديثـة نسـبيا ، خاصـة إذا مـا قورنـت بـالتطور التـاريخي الطويـل لأعداد التقارير الماليـة الموجهـة للأطـراف الخارجيـة، كالمسـتثمرين والـدائنين والبنـوك والجهـات الحكوميـة...إلخ كمـا أن محاسـبة التكـاليف أقدم مـن المحاسبة الإداريـة ، فـالأولى تعد أداة مـن أدوات المحاسبة الإداريـة إلا أن المحاسـبين المبـدعين قـد أدركـوا . عنـد البحـث عـن إجـراءات محاسبة التكاليف الملائمة لخدمة القرارات التخطيطية والرقابية المختلفة العديدة . أن تجميع أو تخصيص التكاليف يجب أن يختلف بـاختلاف القرارات الإدارية . تلـك المحاسـبة التـي ترتكـز علـى تخصـيص التكلفـة الملائمـة لغـرض الرقابـة والقرارات الداخلية أكثر منها لغرض إعداد التقارير الخارجية

كما نجد في حقول المحاسبة بأن المحاسبة الإدارية ١٥: تهتم بتحاليل البيانات المحاسبية والبيانات الأخرى ذات العلاقة بنشاطات المشروع (المؤسسة) المختلفة بقصد مساعدة الإدارة على وضع الأهداف وتقييم الأداء واتخاذ القرارات التشغيلية ، والإستراتيجية وهي تركز على نشاط المشروع في الماضي وربطه بالمستقبل من أجل إعداد بيانات تخدم القرارات .

وأيضا تعريف حديث نسبيا (لمحمد مطر): على أنها نظام يختص بقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية بقصد تمكين مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات . وقد أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعدا وظيفيا جديدا ، إذ لم يعد اهتمامها مقصورا بالنواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل وتشغيل البيانات فحسب ، بل تجاوز اهتمامها في هذا الإطار ليتركز في التأكيد على الأهداف التي تسعى إليها وهي توفير وتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار ١٦. كذلك ونظرا لتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية وتعدد أغراضها ، تعمق البعد السلوكي للمحاسبة خصوصا في المحاسبة الإدارية .

لتدعيم اهتمام المحاسبة الإدارية علم أنها : تقوم بإعداد الحسابات والبيانات والإحصائيات ، وتقديمها إلى الإدارة لتتمكن من فرض الرقابة على عمليات المشروع وعلى تكاليفه واتخاذ القرارات الضرورية في الوقت المناسبة ، لمعالجة أي انحراف عما خطط له ، وبالتالي يمكننا القول بأن وظيفة المحاسبة الإدارية هي تقديم وإظهار وإعداد البيانات التي تساعد الإدارة على التخطيط ورسم السياسات ومراقبة التنفيذ واتخاذ القرارات الحكيمة .

٥. المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات.

يتوقف نجاح الإدارة في العصر الحالي في إدارة شؤون الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية على ما يتاح لها من معلومات وما نستطيع الحصول عليه من بيانات تمكنها من أداء مهامها المتعددة في هذا الشأن ، وترتكز الإدارة في شأن أداء وظائفها وتحقيق الأهداف المرغوب ، أو لأداء الوظيفة المطلوبة. كما نجد في عناصر الإدارة التي تم تقسيمها من حيث نشاطات أية مؤسسة تجارية إلى الأقسام التالية :

١- فنية "مثل الإنتاج والتصنيع"؛

٢- تجارية "مثل البيع والشراء"؛

٣- مالية "مثل البحث عن أمثل استخدام لرأس المال"؛

٤- محاسبية "إصدار الأوراق المالية ، إعداد الميزانيات ، التكاليف ، الإحصائيات "؛

٥- إدارية "التخطيط ، التنظيم ، التوجيه ، التنسيق ، الرقابة ".

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في شأن ماهية الإدارة وتعريفها ، فإن مهامها الرئيسية ومقومات نجاحها في تحقيق أهدافها ، هي التخطيط والتنظيم والرقابة ، فالإدارة .

فالإدارة تقوم بتخطيط استخدام واستغلال الموارد المتاحة لها عن طريق وضع الإستراتيجيات وتنسيق الأهداف ورسم الخطط التي قوامها اختيار أفضل البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل قيود الإستراتيجيات المستهدفة .

وحتى يمكن تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف فإن الأمر يستدعي تنظيم وتنسيق الموارد ، وتحديد وتوصيف المهام ، والاختيار من بين بدائل مسارات وطرق التنفيذ ، وتقسيم العمل مع

ضمان التكامل والتعاون والاتساق مع ما تستهدفه الخطة وغير ذلك من الأنشطة والمسؤوليات الكفيلة بوضع الخطط موضع التنفيذ بأداء متزن ومنسق يتصف بالكفاءة والفعالية . وعندما توضع الخطط موضع التنفيذ وتتحدد برامج ومسارات الأنشطة ومقومات تنفيذها ، ومعايير وأنماط الأداء التي على أساسها يتم التحقق والتأكد من سلامة التنفيذ ، يصبح من اللازم متابعة أنشطة ومهام ومراحل ومسارات التنفيذ بالمقارنة بما تحدد لها من أنماط ومعايير لتصحيح ما قد ينحرف من مسارات وتلافي ما قد يحدث من اختلافات وانحرافات والتحقق من سلامة التنفيذ طبقا للأنماط والمعايير.

وسواء كانت المهام أو الأنشطة المنوط بالإدارة القيام بها تتعلق بالتخطيط أو بالتنظيم أو بالرقابة ، فإنها تتحقق عن طريق اتخاذ القرارات الملائمة في ضوء الظروف والملابسات المنتظرة وفي ظل القيود والمحددات القائمة ، سواء منها ما يتعلق بالموارد أو بالبيئة التي تعمل في ظلها الوحدة الاقتصادية . وحيث تقوم مهام الإدارة على اتخاذ القرارات ، وحيث ترتبط سلامة القرارات بما يتوفر لمتخذها من معلومات كافية وملائمة وعلى المستوى المرغوب من الثقة ، فإن أنظمة المعلومات تصبح هي الركيزة في اتخاذ القرارات . ذلك بما توفره من معلومات وتقنية وملائمة تساعد الإدارة في القيام

بمهامها وتسهل لها تصور النتائج المنتظرة من أفعالها وانعكاسات ذلك على أهدافها وإستراتيجياتها وخططها .

و يطلق على أنظمة المعلومات التي تمكن الإدارة وتساعدها في أداء مهامها اسم أنظمة المعلومات الإدارية وتختص أنظمة المعلومات بصفة عامة بتجميع البيانات من مصادر متفرقة لتكون عناصر مدخلاتها، وتقوم بتحليل وتوثيق وتخزين هذه البيانات وما يترتب على تحليلها من معلومات فيذاكرانها، تم تولد منها ما يتلائم من معلومات مع احتياجات الإدارة لأغراض اتخاذ القرارات في صورة مخرجات هادفة تمثل البيانات المحاسبية أهم مصادر بيانات المحاسبية أهم مصادر البيانات أنظمة المعلومات الإدارية لأغراض اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية . والواقع أنه حتى ظهور وانتشار أنظمة المعلومات الآلية التي تقوم على الحسابات الإلكترونية كان النظام المحاسبي يمثل نظام المعلومات الكلي بالنسبة للإدارة . ولذلك فهو اليوم وفي ظل هذه التطورات التقنية يمثل أهم وأكبر جزئية في أنظمة المعلومات الإدارية . ذلك لأن اختصاص المحاسبة بفروعها المختلفة هو تجميع البيانات وإنتاج المعلومات التي تساعد في الحفاظ على المورد وتكمن من ترشيد تخصيصها واستغلالها، وبالتالي فالمحاسبة هي الوجه العملي للنظرية العامة للمعلومات لأغراض تحقيق الكفاءة والكفاية الاقتصادية. ونجد تموقع المحاسبة الإدارية في متطلبات أنظمة المعلومات الإدارية يسيطر ويحتل مكانة بالغة الأهمية .

كما نجد الوقت المتاح للمحاسبين لدراسة البيانات وتحضيرها لاتخاذ القرارات: يتميز النظام الإلكتروني بالدقة والسرعة الفائقة للمحاسبين من إلقاء أعباء أداء العمليات الروتينية على عاتق الآلة مما يسمح لهم بالتفرغ لدراسة تحليل النتائج والقيام بالمهام الأكثر إنتاجية، أما في النظام اليدوي ينصب اهتمام المحاسبين على التحقيق من الدقة الحسابية للبيانات وإلى تكوين الموازين التي تمكن من اكتشاف الأخطاء وينفق معظم وقته في تجميع وتبويب وتحقيق البيانات واستخراج النتائج مما يجعل الوقت المخصص للأعمال الأكثر إنتاجية وفاعلية ضئيل جدا .

تعددت المفاهيم والتعاريف حول الإبداع نتيجة تنوع النظريات والاتجاهات العلمية في هذا المجال ولتباين فلسفة المفكرين ونظراتهم إليها، واكب الإبداع التغيرات المتسارعة والتحولات العالمية خاصة مع التطور الرهيب لتكنولوجيا المعلومات، وشهد الإبداع المحاسبي تقدما هائلا في مجال المالية والمحاسبة، إلا أنه أصبح مطلبا حيويا وضرورة ملحة تفرض حالها على المؤسسة الاقتصادية التي تريد البقاء والاستمرار.

ويرتبط الإبداع المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية بإدخال التغيرات والتطورات في مجال المحاسبة والمالية أو سياسات وإجراءات عمل جديدة، وكذا ممارسات المهنية وخبرات محاسبية إدارية مختلفة، فقد أصبح يمثل مزية تنافسية شديدة الأهمية وأداة فعالة للتسيير وعلاج العراقيل والمشاكل المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية عن طريق استخدام طرق مختلفة لتوليد الأفكار المحاسبية الإبداعية والاستفادة منها.

الفصل الرابع

تعثر القطاعات المالية واقتراحات مبتكرة لحل مشاكلها

المحور الأول: العولمة المالية واستحداث بيئة مصرفية جديدة

حدث تغيير كبير في البيئة المصرفية وذلك نظرا للتحولات والتطورات المتلاحقة والتي شهدتها الساحة المالية والمصرفية نتيجة العولمة المالية ، حيث تطور نشاط البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي والذي انعكس على زيادة المخاطر المصرفية.

آثار العولمة المالية على الجهاز المصرفي:

- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:** فقد حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة دائرة ونطاق أعمالها حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مالية ومصرفية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك فقد اتضح من أحدث التقارير على أكبر البنوك أن المصدر الرئيسي لأرباحها لم يعد يتحقق من عملية الائتمان المصرفي بل من الأصول الأخرى ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك وأن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاطها في الأنشطة الأخرى غير الافتراضية. ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال هيكلة صناعة الخدمات

- المصرفية قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات غير المصرفية مثل شركة التأمين كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية
- **التحول إلى البنوك الشاملة:** في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة التجارية إلى التحول إلى البنوك الشاملة التي تتمثل في كيانات مصرفية تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار.
- **تنويع النشاط المصرفي:** هو أثر مرتبط بتعميق العولمة المصرفية وقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل وإصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل خارج الجهاز المصرفي وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية وتحويل المديونات إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول كما أضافت البنوك إلى نشاطها المشتقات المالية حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية

- **اشتداد المنافسة في السوق المصرفية:** إن تزايد العولمة وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات ١٩٩٤ وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من بداية ١٩٩٥ جعلت المنافسة تشتد في السوق المصرفي حيث نجدها اتخذت ثلاث اتجاهات:
  - ✓ **الاتجاه الأول:** المنافسة بين البنوك التجارية.
  - ✓ **الاتجاه الثاني:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
  - ✓ **الاتجاه الثالث:** المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.
- **الاندماج المصرفي:** من أجل اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار فانه يندمج مع كيان آخر مصرفي ومن ثم يتحول بالاندماج إلى كيان مصرفي جديد أكثر فعالية وأعلى قدرة وأفضل في انتهاز الفرص المتاحة في السوق المصرفي فالاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقضيه الحاجة وهو مبنى على التحالف وتعاون المنافسين وهو بذلك أداة تواصل للتكييف مع متطلبات التواجد والوجود في عصر العولمة
- **خصخصة البنوك:** نعتبر خوصصة البنوك أحد نتائج العولمة ولقد حدث الاتجاه نحو خوصصة البنوك في الدول النامية بعد زوال الملكية العامة للبنوك في ظل تثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحولات الآلية للسوق.
- **تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:** وهي أحد أهم الآثار السلبية للعولمة إذا أن في عدد من الدول تعرض الجهاز المصرفي فيها إلى أزمات كان لها تأثير **شديد** على مجمل الاقتصاديات.

- **ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية**: ولقد ظهر هذا الضعف عند ظهور الأزمات المالية والتي عجزت البنوك المركزية على تفاديها وإنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف.
  - ✓ البيئة المصرفية في إطار العولمة المالية.
  - ✓ المخطط التالي يوضح مستويات البيئة المصرفية.
  - ✓ مكونات البيئة المصرفية.
  - ✓ البيئة الخارجية العامة السياسة القانونية التكنولوجية.
  - ✓ الديموغرافية الاقتصادية الثقافية.
  - ✓ البيئة الخارجية الخاصة المنافسون الموزعون.
  - ✓ العملاء البيئة الداخلية.
  - ✓ أهداف.

وظائف إدارية:

- ✓ دائنون موارد متاحة وظائف مصرفية.
- ✓ الموردون اتحادات العمل والنقابات المساهمون.
- ✓ الاجتماعية الطبيعية.

ثانيا: تغير البيئة المصرفية:

ساعدت عدة عوامل على تحقيق الاستقرار للبيئة المصرفية في السبعينات، إذ كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني الشديد والعمليات المصرفية التجارية تقوم على أساسها بتجميع الموارد ومنح الائتمان

وسهلت محدودية المنافسة على تحقيق ربحية عادلة ومستقرة واهتمت الهيئات التنظيمية بسلامة الصناعة المصرفية والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها. كانت فترة الثمانينات وبداية التسعينات الفترة التي حملت معها موجات التغير في الصناعة المصرفية، التي ارتبطت الفترة بإتباع سياسات اقتصادية أكثر تحررا بهدف تحجيم عملية التدخل الحكومي وتقليص دور الدولة خاصة في المجال الاقتصادي حيث أدت عالمية الأسواق التقدم في نظم الاتصالات وزيادة الاعتماد بين الأسواق العالمية إلى زيادة الضغط على الدول لتحرير النظام المصرفي بطرق متعددة وبالضرورة بدأت المؤسسات البنكية في تنمية أدوات جديدة تتعامل كفاءة أكثر مع الاتجاهات العالمية أفرز التغير في البيئة المصرفية اشتداد حدة المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال.

أثر البيئة المصرفية الحديثة على نشاط البنوك:

أولا: المخاطر المصرفية النظامية (التقليدية)

- **المخاطرة المصرفية**: تعرف المخاطرة على أنها احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الأجل الطويل أو القصير والخطر يمثل عمل مؤسسات التأمين لا القرض كما تختلف وضعية المخاطرة عن عدم التأكد. فالمخاطرة تعني تعرض عون اقتصادي إلى مصادفة ذات أثر سلبي بحيث تكون هذه المصافة قابلة التقدير

بواسطة احتمالات محددة من طرفه ، بينما حالة عدم التأكد تعني أن العون لا يدخل أي احتمال في تقديريه.

- **المخاطرة التي تواجه البنوك عادة:** وهي المخاطر التي تتعرض لها البنوك في طبيعة نشاطها والتي تسبب خسائر مالية وخاصة مخاطر الائتمان ويمكن تصنيفها إلى: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

ويمكن توضيح المخاطر الرئيسية في البنوك من خلال المخطط التالي:

أنواع المخاطر الرئيسية في البنوك:

ثانيا: أسباب زيادة المخاطرة المصرفية

يرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي في ظل العولمة المالية إلى العوامل الآتية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

تزايدت المخاطر بأشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضم العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل.

علاقة التحرير المصرفي بتفاقم الأزمات المالية:

نظراً للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي وجب تكييفه مع كل المتغيرات والظروف خاصة مع الدخول إلى الاقتصاد الليبرالي الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على نشاطاته لكن رفع القيود ضمن سياسة التحرير المصرفي، أدى إلى حدوث أزمات مصرفية ما فندت تصبب الأجهزة المصرفية في البلدان النامية والمتقدمة.

تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق حيث يتم تحريرها من القيود الإدارية وبالتالي إعطاء لقوى السوق الجديد في العمل، ومن جهة أخرى يعرف التحرير المصرفي من خلال ٠٣ **جوانب أساسية:**

- **تحرير القطاع المالي المحلي:** يشمل تحرير ثلاث متغيرات في تحرير سعر الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في وضع سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالانتقاء بين عارضي الأموال والطلب عليها للاستثمار عن طريق الملاءة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ويمكن لهذا أن يحدث إذا لم تثبت الأسعار عند حد معين وتحرير الائتمان (القروض) وهذا بالحد أولا من الرقابة في توجيه الائتمان إلى القطاعات ذات الأولوية وكذا من وضع سقوف عليا للقروض الممنوحة لباقي

القطاعات الأخرى وأخيراً إلغاء الاحتياطات الإجبارية بالنسبة للبنوك وتحرير المنافسة البنكية بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء وعمل البنوك المحلية والأجنبية وكذلك القيود المرتبطة باختصاص البنوك والمؤسسات المالية

- **تحرير الأسواق المالية:** يتم بواسطة إزالة وإلغاء كافة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توظيف رأس المال وأقساط الاحتياطات والأرباح والفوائد.
- **تحرير رأس المال:** يتضمن إلغاء الحواجز والعقبات والعراقيل التي تمنع البنوك والمنشآت المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رؤوس الأموال.

علاقة التحرير المصرفي بالأزمات المصرفية:

بينت دراسات تجريبية أقيمت على عينة من الدول أصابتها الأزمات المصرفية أنها تنشأ في الغالب بفعل تطبيق سياسة التحرير المصرفي ومن بين هذه الدراسات نذكر دراسة تجريبية قام بها (Kaminsky, Reinhart) تحت عنوان: " The twin crises : the causes of banking and balances of payment problems "

قدمت في شكل ورقة عمل لصندوق النقد الدولي على ٢٠ دولة من آسيا وأمريكيا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط من فترة الستينات إلى غاية التسعينات النتائج التالية:

نـدرة الأزمـات المصـرفية والماليـة خـلال السـتينات وهـذا بسـبب الرقابـة الشديدة المفروضة على الجهاز المصرفي

- إثـر ظهـور موجـات التحريـر المـالي فـي العـالم تصـاعدت بشـدة الأزمات المصرفية ومعظمها كانت ناجمة عن التحرير المالي

المحور الثاني: تطور المخاطر المصرفية في إطار بيئة العمل الحديثة

إن التغيـر الـذي حصـل فـي بيئـة العمـل المصـرفية نتيجـة العولمـة الماليـة أدى إلـى اختفـاء العوائـق والحـواجز القديمـة التـي حـدت مـن نطـاق عمليـات مختلف المؤسسات حيث كان ذلك تغييرا جذريا وكليا في الصناعة المصرفية وظهور مخاطر جديدة في هذه البيئة الحديثة ومن أهم التطورات في العقدين الماضيين هي الانتقال من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الالكترونية العمليات خارج الميزانية ظهور أدوات مادية جديدة من المشتقات المالية حيث تنطوي كل تعامل فيها على مخاطر مرتفعة مقارنة بمزاياها.

الصيرفة الالكترونية وتطورها:

يقصد بالصيرفة الالكترونية إجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية باستخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديد (الانترنت) سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفة بواسطة الانترنت من أي مكان وهذا يعني تجاوز بعد المكان والزمان ومن هنا نستطيع

أن نقول أن عالم الوساطة المالية عرف تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف استراتيجيات المصاريف في السنوات القليلة الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية.

لقد ظهرت الصيرفة الالكترونية بظهور النقد الالكتروني مع بداية الثمانينات حيث برز مفهومMonétique وتعني مجموع الوسائل المعلوماتية والالكترونية المستخدمة في التحويلات المصرفية بطريقة آلية ولقد ظهر أول بنك افتراضي في الولايات المتحدة الأمريكية ليتلاحق بروز مصاريف من نفس النمط وبصورة متسارعة في مناطق أخرى من العالم خاصة وأن تسيير الزبون الافتراضي أقل تكلفة من تسيير الزبون التقليدي.

العمليات خارج الميزانية: هل تؤدي إلى زيا د ة المخاطر أم إلى تخفيضها؟

تمثل العمليات خارج الميزانية مجموعة من الحسابات ملحقة بالميزانية باعتبارها لا تقيد في هذه الأخيرة غير الديون المثبتة والذمم.

مفهوم وأنواع العمليات خارج الميزانية:

يجمع خارج الميزانية كل العمليات التي تحقيقها مؤجل بالمستقبل وبذلك تمثل الخصوم المحتملة فهي محتملة لأنها مرتبطة بالتزام أو تحقيق شرط غير مؤثر خارج إدارة البنك وبالتالي هي عمليات تنطوي على خطر كبير وتضم عدة أنواع في ذكر منها:

الخصوم المحتملة: وهي تعهدات بالتوقيع المعطاة من البنك لصالح زبائنه في شكل كفالات عقارية أو جمركية أو ضريبية، سندات مكفولة واعتمادات مستندية. وهي ترتبط بالضمانات المقدمة من البنوك والتي تتعهد فيها بتحمل التزامات الغير ، هذه الضمانات هي ضمانات احتياطي وضمان كفالة كأن تتعهد البنوك بتسديد عند تاريخ الاستحقاق سفتجه عن طريق القبول والتظهير إذا لم يف الزبون بذلك، وأيضا نجد من الخصوم المحتملة الاعتماد المستندي وهو نوع من القروض البنكية مهيئة للتجارة الخارجية حيث أن البنك الذي يفتح الاعتماد ويلتزم لحساب زبونه – المستورد – بالدفع للمصدر الأجنبي مقابل استلام وثائق تبين أن البضاعة قد أرسلت وتدل على تمويل ملكيتها

- **الالتزامات بحد ذاتها:** نجد فتح قروض مؤكدة وهي وعد البنك لمنح قروض لزبونه بشروط معينة، ويضم القرض إلى ميزانية البنك عند ما يريد استعماله كذلك نجد سهولة إصدار السندات وهي تقنيات جديدة ترافق إصدار السندات قصيرة الأجل للزبون مثل شهادات الإيداع ويلتزم البنك بشراء هذه السندات إذا لم يوجد من يشريها أو يقوم بفتح قرض لزبونه.
- **العمليات المتعلقة بتغير نسب الفائدة وسعر الصرف:** وهي تلك العمليات التي يقوم بها المتعاملون على أساس توقعات تغيير الفائدة وسعر الصرف لمؤشرات البورصة وهي نوعان من العمليات عملية المضاربة وعمليات التغطية

مخاطر العمليات خارج الميزانية:

تعتبر غاية العمليات المصرفية خارج الميزانية كأي عملية مصرفية أخرى هي تحقيق مردودية كبيرة وباعتبار أن عمليات الاستثمار مرتبطة بالمستقبل فهي تنتج عنها مخاطر، إذ أن الحصول على نتائج تفوت أو تقل عن ما كان متوقعا وهذا التباين يرجع إلى عدة عوامل منها التغيرات في مستويات الأسعار مما يؤثر على تقدير التكاليف والإيرادات، وضعية المؤسسة اتجاه المنافسة وظهور قوانين جديدة وتطور التكنولوجيات...

وعموما تتعرض البنوك في إطار العمليات خارج الميزانية إلى المخاطر التالية:

- **خطر السيولة:** عدم مقدرة على تحقيق مستحقاتها بالنسبة للبنك وهو خطر اللجوء إلى إعادة التمويل.
- **خطر القرض:** هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل زبون يصبح بعد ذلك غير قادر على التسديد.
- **خطر سعر الفائدة والصرف:** ينجم عن التغيرات الحادة في أسعار الصرف والفائدة في المستقبل المشتقات المالية والمخاطر الناجمة عن التعامل بها.

هناك العديد من تعاريف المشتقات المالية، لعل أهمها:

المشقات المالية هي عبارة عن عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية وتتحدد قيمتها بقيمة واحدة أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها.

ويعرفها بنك التسويات الدولية على أنها: " عقود تتوقف قيمتها على أساس الأصول المالية محل التعاقد ولكنها لا تقضي أو تتطلب استثمار في هذه الأصول ، وتعقد بين طرفين على تبادل المدفوعات على أساس أسعار أو الفوائد، فان أي انتقال لملكية الأصل محل التعاقد التدفقات النقدية يصبح أمرا غير ضروري."

تتضمن المشتقات المالية أربعة أنواع والتي تعتبر أهم والأكثر انتشارا هي:

- **عقود الخيار:** هو عقدين مشتري وبائع يعطي للمشتري حقا في أن يبيع أو أن يشتري أصلا معنيا بسعر محدد سلفا خلال فترة زمنية معينة محددة مسبقا ويلتزم البائع بمقتضى هذا العقد بتنفيذ إذا ما طلب إليه ذلك وذلك بشراء أو بيع الأصل محل التعاقد بالسعر المتفق عليه بينما يمارس الشاري حقه في تنفيذ العقد أو فسخه دون أي التزام من جانبه اتجاه الطرف الآخر ، هذا التعريف يخص " ستيف كرول " ويقسم هذه العقود إلى عقد خيار البيع وعقد خيار الشراء
- **العقود الآجلة:** هو عقد بين طرفين أساسين أما لبيع أو شراء أصل معين بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل، وتعطي هذه العقود الحق للمشتري الحق في شراء أو بيع أصل مالي عيني بسعر محدد مسبقا بحيث يتم تداول هذه العقود في تاريخ لاحق ،مثل عقود التصدير والاستيراد ويتم تداول هذه العقود في البورصة بصورة واسعة كما أن البنوك

والمستثمرون يستعملونها لتجنب التعرض للمخاطر من تقلبات أسعار الصرف في مجال الاستثمارات.

- **العقود المستقبلية:** هي عقود تنتج لأحد أطراف العقد شراء / بيع أصل معين إلى طرف آخر بسعر محدد متفق عليه مسبقا بالسعر المستقبلي على أن يتم التسليم أو تنفيذ الاتفاق في تاريخ لاحق هو تاريخ استحقاق العقد. يلتزم كل طرف من أطراف التعاقد بإيداع نسبة (هامش مبدئي) لدى بيت السمسرة في شكل نقود أو أوراق مالية لهدف الحماية من مخاطر التغير مثل حالات تغير العائد على الودائع أو سعر العملة مثلا هي عقود يتم الاتفاق عليها وفقا لكل صفقة على حدة وهي واجبة التنفيذ على عكس عقود الخيار.
- **عمليات المقايضة:** تعبر عن اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية أو العينية في الحاضر على أن يتم التبادل العكسي للأصل في تاريخ لاحق محدد مسبقا ومن أهم هذه العقود، عقود معدلات العائد والعملات.

كما أن هناك عقود أخرى تتعلق بتثبيت أسعار الفائدة وتستأثر بعملياتها السوق غير الرسمية ومن ثم يتم تفصيلها حسب احتياجات المؤسسة الراغبة في التحوط من مخاطر أسعار الفائدة ، هي عقود الحد للفائدة ويطلق عليها أيضا اتفاقيات السقوف ، وعقد الحد الأدنى للفائدة ويطلق عليها أيضا عقود القاع، وأخير عقود الطوق.

يمكن تناول أنواع المشتقات المالية في المخطط التالي في الورقة الموالية:

شجرة المشتقات المالية

مزايا المشتقات المالية: تستخدم المشتقات المالية لغرضين هامين هما:

- **تغطية مخاطر قائمة:** وهي وسيلة لتحجيم المخاطر أو إدارتها حيث تنتقل المخاطر من المستفيدين لدفع تكلفتها لغرض تفاديها إلى الراغبين لحملها مقابل مكافأة مالية محتملة.
- **المضاربة:** بغرض تحقيق عائد مادي من خلال التعامل بها.

تشير إحصائيات بنك التسويات الدولية إلى أن حجم التعامل بالمشتقات المالية على اختلاف أنواعها قد شهد نموا مضطربا خلال السنوات الأخيرة، حيث زاد حجم التداول من ١.١ تريليون دولار سنة ١٩٨٦ ليصل إلى ٤٥ تريليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٤ إلى ٣٣٠ تريليون نهاية ٢٠٠٦. وتشير إحصائيات البنك المركزي البريطاني إلى أن هذه التجارة تشكل نحو ثلثي حجم التجارة العالمية بالسلع والأدوات المالية على حد سواء، أن هذه الحصة أخذت في التزايد عاما بعد عام حيث ظهرت في بداية السبعينات وتصاعد حجم التعامل بها تدريجيا خلال الثمانينات ثم زاد بشكل كبير وغير مسبوق خلال التسعينات نتيجة زيادة المخاطر واتساع الأسواق المالية نتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا نتيجة التوجهات الاقتصادية التي سادت العالم مثل الخصخصة والتحرر من القيود المفروضة على رؤوس الأموال بين الأسواق المالية العالمية.

المخاطر المترتبة عن التعامل في المشتقات المالية:

تستمد المشتقات المالية ميزتها عن باقي الأدوات الاستثمارية الأخرى ومن ثم خطورتها في عدم استلزامها دفع قيمة الاستثمار بالكامل في وقت إنشائه معتمدة في ذلك على فكرة الهامش بمعنى استخدام عامل الدفع في النشاط الاستثماري أو توظيف مبلغ صغير لتحقيق استثمار ذي قيمة مرتفعة.

بدأ استخدامها في الأساس كأداة لتغطية بعض المراكز والتعامل في العملات ولكنها تحولت بعد ذلك إلى أدوات استثمار يشتد الطلب عليها في ذاتها واستمر التوسع في تداولها في البورصات العالمية بهدف المضاربة وتحقيق الربح في الفترة القصيرة وعليه فبدلا من قيامها بالدور الأساسي وهو تقليل المخاطر أدت إلى زيادتها

و لذلك فان مخاطر المشتقات المالية يمكن أن تكون على الشكل التالي:

- **مخاطر السوق:** وذلك نتيجة للسلوك السعري للأصول محل التعاقد.
- **مخاطر الائتمان:** تتمثل في المشاركة الناشئة عن تعثر الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التي يتضمنها العقد.
- **مخاطر التسوية:** تنشأ نتيجة لأن المشتقات المالية تنفذ عملياتها في تاريخ مستقبلي وقد يتعرض أحد الأطراف لخسائر كبيرة مما يجعله لا يستطيع التسوية في تاريخ الاستحقاق.
- **مخاطر تشغيلية:** نتيجة لعدم كفاءة نظم الرقابة وإخفاق الإدارة في وضع الترتيبات الفنية في عمالة وتجهيزات التعامل في المشتقات.
- **مخاطر قانونية:** نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ العقود

بسبب التوسع في عمليات المشتقات تعرض كثير من المؤسسات المصرفية لخسائر مالية ومنها البنك الانجليزي بيرينجذ الذي وصل حجم خسائره إلى ١.٥ مليار دولار وبنك كيدر بيبودى الأمريكي الذي قدرت خسائره بنحو ٤ ملايين دولار في سنة ١٩٩٤ ، ومؤسسة سوميتو اليابانية التي خسرت ١.٨ مليون دولار ما مقداره ١.٥ مليار من جراء الاتجار والتداول بعقود أسعار الصرف في عام ١٩٩٤.

وبناءا على كل ما سبق ذكره يهتم بنك التسوية الدولية اهتماما بالغا بدراسة المخاطر الناشئة عن الأنشطة المالية التي تقع خارج العمليات المصرفية التقليدية ووضع ضوابط لازمة لتفاديها

ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بتسيير البنوك:

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من مظاهر الجريمة المنظمة التي تتضمن على العموم الفساد المالي والإداري في المؤسسات الاقتصادية والمالية ، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة تبعا للعولمة المالية وقد أصبحت خطرا يهدد أمن واستقرار الجهاز المصرفي كغيرها من المخاطر التي تفاقمت اثر ما أصبح يعرف بالتحرير المالي. هناك الكثير من التعاريف الواردة في هذا الشأن وسعيا إلى فهم هذه الظاهرة ارتأينا أخذ عينة كانت أكثر تعبيرا:

- يقصد بغسيل الأموال كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية أو منبع أو أواصل الأموال المحصل عليها بأساليب التعتيم حتى تظهر وكأنها من مصادر مشروعة.

- "غسيل الأموال هي كل الإجراءات المتبعة لتغيير صفة الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة حتى تظهر وكأنها نشأت من مصدر مشروع وقانوني"

و لتبييض الأموال أسباب ودوافع عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

- انتشار التهرب الضريبي وتفشي ظاهرة الديون المتعثرة التي تخفي في طياتها ما يعرف بالقروض المتعثرة وهي المرآة العاكسة للفساد والرشوة وسرقة الأموال العمومية.
- الفساد السياسي والإداري وما ينجم عنها من لا استقرار في التوازنات الاقتصادية الكبرى.
- القواعد الاحترازية الخفية من خلال البحث عن الأمن واكتساب الشرعية والأمان خشية المصادرة أو التجميد للأموال المراد تبييضها
- التسابق بين البنوك لجذب المزيد من الأموال واكتساب العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال قروض أسعار الفائدة الدائنة وكذلك الصرف الأجنبي وكل ما يرتبط بالعولمة والمنافسة غير الشريفة بين البنوك
- الثغرات الواردة في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرير المالي.

ويجدر الإشارة إلى إن جريمة غسيل الأموال ترتب عنها أثار يجب الإشارة إليها:

- ضرب وزعزعة الاقتصاد الوطني والدولي وخاصة ما يعرف بالاقتصاد الرسمي من طرف الاقتصاد الموازي.

- تذبذبات وهزات في الأسواق المالية وخاصة الناشئة منها مع انعكاس ذلك على أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية وبعدها انهيار النظام المالي
- الثراء الفاحش دون زيادة الموارد الإنتاجية أو الفعالية في خلق القيمة المضافة.

علاقة تبييض الأموال بتسيير البنوك: تؤثر نوعية الإدارة البنكية على نتائج أعماله ويكون هنا التأثير ناجما عن مدى ارتباط الإدارة البنكية بالإدارة العلمية وخاصة منهج فعالية الإدارة بالأهداف في البنوك من حيث مبادئها ومقوماتها بحيث أن هذا الارتباط هو الذي يوضح مدى الارتجالية والعشوائية والرداءة أو الجودة والفعالية، ومن هذا المنطلق فقد نجد أن هناك تزايد في تبييض الأموال دون أن يتفطن له المسير المصرفي، خاصة إذا لم يكن مدعما بتكوين بنكي مقبول لأن إدارة البنوك تعني تخطيط والتنظيم والتوجيه والمتابعة وأن غياب هذه العناصر يزيد في تزييف الحقائق واستنباط الأكاذيب وهدر الكفاءات وإدمان وظهور البطانات السيئة والعصب المخربة التي لا تعترف إلا بالماديات على حساب الإبداع في العمل والثقة التي وضعها فيهم جمهور المتعاملين مع البنك وتبعا لهذا تحدث انعكاسات تبرز عبر سوء الإدارة البنكية ومن أهم أشكال التسبب و اللامبالاة نذكر ما يلي:

سوء الإدارة الفنية الائتمانية: حيث توضع سياسات بنكية سيئة بعيدة عن معايير مضبوطة ودقيقة داخلية لتسيير عمليات منح القروض وإدارة محافظ القروض البنكية مع غياب الدراسات المتعلقة بالائتمان ومن عناصر سوء التسيير البنكي نشير إلى عدم وجود نظام عمل ثابت ومستقر.

- سيطرة اليأس والإحباط الإداري وإفشاء الأسرار البنكية: أن الرشوة هي السلاح الفعال الذي يستخدمه أصحاب الأموال المراد غسيلها وتبييضها.

المحور الثالث: نظام التأمين على الودائع وأهميته في منهج الإصلاح المصرفي:

كان من أهم ما ترتب على الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات أن واجهت الكثير من البنوك التجارية أزمات السيولة التي أدت إلى إفلاس الكثير من هذه البنوك في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين على الودائع خاصة في تلك الدول التي يعمل فيها النظام المصرفي للبنوك التجارية بآليات السوق والحرية الاقتصادية والملكية الخاصة.

التطور التاريخي لنظام التأمين على الودائع:

تعتبر هذه النظم حديثة نسبيا حيث تعتبر تشكسلوفاكيا سابقا أول دولة أنشأت نظاماً متطوراً لحماية الودائع والقروض على المستوى الوطني عام ١٩٢٤ ، أما في العالم العربي تعتبر لبنان الدولة الأولى التي اهتمت بإنشاء نظام لحماية المودعين.

لقد قامت تشكسلوفاكيا بإنشاء صندوقين في ذلك الوقت، أحدهما صندوق الضمان الخاص لمساعدة البنوك على استعادة خسائرها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والآخر صندوق الضمان العام لتأمين الودائع لتشجيع الادخار بهدف زيادة درجة سلامة الودائع، ومساعدة المصارف لتتطور على أحسن وجه ممكن وكانت وزارة المالية هي التي تدير هذه الأموال بالتشاور مع ممثلي البنوك. كما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية نظام التأمين على الودائع سنة ١٨٢٩، إلا أنه لم يتم المصادقة عليه من طرف الكونغرس إلى عام ١٩٣٣ وبموجبه تم إنشاء المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع عام ١٩٣٤. ولقد مضت فترة طويلة على إنشاء المؤسسة الفيدرالية لضمان الودائع قبل أن تنشئ بلدان أخرى مؤسسات متشابهة لكن عندما أقامت تركيا صندوق تصفية المصارف عام ١٩٦٠ حذت حذوها بلدان عدة فأنشأت ألمانيا عام ١٩٧٤ صندوق لحماية المودعين بعد انهيار بنك هير شتات بسبب عجز البنك الفيدرالي على احتواء أثار الفشل الحالي للبنك، أما في بريطانيا أدى حدوث أزمات مصرفية حادة مع بداية السبعينات إلى إنشاء نظام حماية المدعين سنة ١٩٧٩ ، وأنشأت ايطاليا في الثمانيات نظام للودائع تلثها فرنسا في سنة ١٩٨٥.

عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي، وفيما يخص لبنان تعتبر لبنان أول دولة اهتمت بإنشاء نظام لحماية الودائع بعد انهيار بنك انترا الذي اعتبر من أكبر المؤسسات المصرفية في ذلك الوقت حيث كان إنشاء المؤسسة الوطنية لضمان الودائع سنة ١٩٦٧ أول مبادرة في هذا المجال.

مفهوم نظام التأمين على الودائع:

ينصرف مفهوم نظام التأمين على الودائع إلى حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا من خلال مساهمات البنوك المشتركة عادة في صندوق التأمين على الودائع إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودعة لديه وتوقفه عن الدفع يمول هذا الصندوق بموجب رسوم أو اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك العضوة بسدادها الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة للصدفة أو للظروف الطارئة.

عموما فان مفهوم التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقا للدور المنوط بمؤسسات التأمين على الودائع التي تحقق في النهاية الهدفين التاليين:

- زيادة الثقة في المؤسسات المالية والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الاستقرار لهذه المؤسسات ، حيث يقوم الجهاز المصرفي في معظم الدول بدور رئيسي في الوساطة المالية ، وباعتبار أن الودائع المصرفية قصيرة الأجل من الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير ، فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه أزمة سيولة مالية، ومنه فان هدف التأمين من وجهة نظر السلطات النقدية يتمثل في تحقيق الاستقرار للمؤسسات المالية على النحو الذي يكفل زيادة الثقة في النظام المالي وبالتالي الحد أو تفادي المشاكل التي تنتج إعسار البنوك.
- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية أفضل، فضلا عما يكفله من المساواة في المنافسة بينها على مختلف أحجامها، ففي حالة عدم وجود هذا النظام تعتبر البنوك هي الأكثر

أمانا من البنوك الأخرى ، أما في ظل وجوده تقل نسب الفروق بين مجموعات البنوك لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير.

من خلال التعرض لمفهوم التأمين على الودائع تظهر عدد من الملاحظات المرتبطة به تتمثل فيما يلي:

- إذا اقتصر النظام على حماية صغار المودعين فهو في هذه الحالة يلعب دورا تأمينيا، أما إذا اعتمد ذلك على مساندة البنوك في أوقات الأزمات المصرفية فدوره في هذه الحالة تكافلي.
- تكلفة التأمين لدى النظام المتمثلة في أقساط الاشتراكات كتكلفة مباشرة التي تلتزم البنوك بسدادها في الحقيقة يتقاسم عبئها كل من مساهمي البنك والمودعون فالمساهمون يتحملون عبئها في شكل عائد أقل على رأس مالهم، والمودعون في شكل فائدة أقل على ودائعهم ، والمقترضون في شكل سعر فائدة مدينة على قروضهم هذا بخلاف التكلفة غير المباشرة للآخذ بنظام التأمين التي يتحملوها أيضا والمتمثلة فيما يفرض على البنك من تكلفة إضافية ما يشرطه النظام من تنظيم وإشراف وفحص لعمليات البنك ضمانا لسلامة ومتانة مركزه المالي.
- بالنسبة للاقتصاد الوطني التكلفة الحقيقية لإنشاء صندوق التأمين على الودائع لا تتعدى تكلفة إدارة هذا الصندوق بمعنى آخر الموارد الحقيقية البديلة التي تخصص لإدارة الصندوق حيث أن التكاليف المالية في حالة تعويض المودعين ما هي إلا توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

وبشكل عام يمكن القول أنه بالإمكان تحسين الكفاءة الاقتصادية نتيجة للثقة الزائدة والتخفيف من ظروف عدم التأثر لدى أفراد المجتمع.

دور نظام التأمين على البنوك التجارية:

يتضح لنا دور نظام التأمين على الودائع من خلال دورين: الأول وقائي والثاني علاجي، فيما يلي تفصيل ذلك.

الدور الوقائي لأنظمة التأمين على الودائع:

معظم تشريعات أنظمة التأمين على الودائع تتوخى الحماية الوقائية وليس العلاجية أي أنها تهدف إلى حماية أموال المودعين من خلال الرقابة على البنوك قبل وصول البنك مرحلة التوقف عن الدفع. إلا أن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر ، فمثلا في السودان أعطى القانون للصندوق سلطة جمع البيانات والمعلومات والتقارير على البنوك مباشرة أو عن طريق بنك السودان مع صلاحية إجراء مراجعة خاصة لأي بنك أو تفتيش دفاتره بواسطة بنك السودان من اجل التأكد من السلامة المالية لأي بنك كما أن هناك آلية للتنسيق المستمر بين الصندوق وبين السودان في هذا المجال، على العكس ففي البحرين لم يمنح القانون أي سلطات أو صلاحيات رقابية لنظام التأمين ونفس الحال في كل من مصر وفرنسا وألمانيا أما في الأردن فان القانون منح مؤسسة الضمان بعض الأدوار الجوارية للرقابة الوقائية.

تستعين أنظمة التأمين على الودائع بعدة وسائل وأساليب لهذا الدور الوقائي ، إذا تضع عددا من الضوابط يشترط توافرها لانضمام البنك للنظام كما يخضع البنك المنظم لعدد من المعايير التي تكفل متانة مركزه المالي وتوافر السيولة لديه ، ولقد تنامي دور هذه الأنظمة إلى الحد الذي وصل إلى تدخلها لدى البنوك الضعيفة لمنعها من عرض أسعار فائدة مرتفعة لإغراء مزيد من العملاء.

الدور العلاجي لنظام التأمين على الودائع:

يلاحظ أنه هناك العديد من المشكلات المصرفية التي تكون إحداها أو كلها سببا في إفلاس بنك أو إعساره وللوقوف على دور نظام التأمين على الودائع في معالجة المشكلات المصرفية يجب عرض تلك المشكلات والدور المنوط بتلك النظم لمعالجتها:

١. **مشكلات الائتمان الرديء:** تعد مشكلة الائتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك وهي ببساطة أن تمنح البنك قروضاً لا يستطيع استعادتها ومن باب أولى الفوائد المحصلة. قد ينشأ الائتمان الرديء إما لأسباب ترجع إلى البنك وقصوره في استيفاء الأساليب والنهج الائتمانية السليمة أو الأسباب ترجع إلى العميل ونشاطه وما قد يتعرض إليه من مشاكل لأسباب اقتصادية عامة، وإزاء ذلك فإن نظام التأمين على الودائع يحدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية والودائع، كما يعد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال البنك ورأس مال العميل، ضف إلى هذا تتدخل في تحديد نسب الديون المشكوك فيها وأخيرا تتدخل في مراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء البنك للسياسات والنهج والدراسات الائتمانية السليمة وتتدخل في اختيار أو طلب تغيير مسئولي الائتمان بالبنك إذا لم يتوفر فيهم المستوى الذي تراه مناسبا

٢. **عجز السيولة:** بالرغم أن بعض البنوك يتوفر لديه حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة، إذا تتوقف سيولة المصرف على قدرة محفظة موجوداته المختلفة

على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها، عموما فانه كلما قصر آجل الموجودات كلما ازدادت سيولة المصرف، وعلى الجانب الآخر وهو جانب المطلوبات فكلما طال اجل المطلوبات كلما تحسنت سيولة المصرف وبقدر الضغوطات التي تفرضها المطلوبات قصيرة الأجل على مكونات محفظة موجودات بقدر ما تبدو أهمية الحفاظ على نسبة السيولة المناسبة.

ونظرا لان أهم مطلوبات البنك في الودائع، فانه كلما قصر أجلها كلما زادت نسبة الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع وبالتالي تدهورت سيولة المصرف، حيث تزداد تلك المطلوبات باعتبارها تحت الطلب ، وتعتبر مراقبة نسبة السيولة لدى المصارف من أهم انشغالات نظام التأمين على الودائع، إذ تعني مكونات هذه النسبة بالملاءة بين مكونات محفظة المصرف وأنواع الودائع الموجودة لديه مخاطر عجز السيولة بأقل قدر ممكن من التكلفة.

٣. **عدم كفاءة رأس المال:** ترجع أهمية رأس المال إلى الوظائف الهامة التي تقوم بها والتي من أهمها امتصاص الخسائر الناتجة عن التشغيل وتدعيم ثقة المودعين وكذا ثقة السلطات الرقابية في قدرة البنك على مواجهة المشكلات فيدل رأس مال المصرف على درجة الملاءة التي يتمتع بها البنك ونظرا لأهمية كفاية رأس المال يضع النظام العديد من المعايير لقياسه وكفايته ، فعلى سبيل المثال يراقب نسبة رأس المال إلى كل من الودائع ، الموجودات والموجودات ذات المخاطر ويتدخل في زيادة الاحتياطات والأرباح المحتجزة ، زيادة على هذا نعرض أحيانا

زيادة رأس المال عن طريق زيادة نقدية جديدة من المساهمين أو يفرض ذلك بتقديم قرض مساندة.

٤. **التركيز في أنشطة البنك سواء في مجال الودائع أو القرض:** تشكل في كثير من الأحيان ظاهرة التركز لدى البنك عقبة كبيرة ، فإذا ما واجه عميل نشاط مما تتركز فيه عمليات البنك صعوبات أو إعسار ومن ثم يتعين عدم تركز نسبة كبيرة من ودائع البنك في عميل أو عدد محدود من العملاء أو حتى يتركز داخل قطاع واحد من قطاعات النشاط، نفس الأمر بالنسبة للقروض، لذا يتم تدخل النظام في مراقبة قيام المصارف المنظمة له بتحقيق المربح المناسب من عملاء الودائع والقروض وتوزيعهم على القطاعات المختلفة في الاقتصاد تفادي لتركز مخاطر البنك بتركيز عملياته في عميل أو قطاع اقتصادي معين.

٥. **مشكلة ظهور الخسائر** : ترجع الخسائر عموما إلى سوء الإدارة ، زيادة المصروفات أو نتيجة غش، اختلاس أو احتيال إلى غير ذلك ، ويتدخل النظام في هذا الصدد بإبداء الرأي في المديرين الرئيسيين للبنك أو أعضاء مجلس إدارته كما يراجع أحيانا الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية كعمليات المضاربة على العملات وذلك تلاقيا لمخاطر التدليس أو ضعف الأداء.

أثر أعمال النظام على مصادر والاستخدامات الأموال في البنوك التجارية والعلاقة بين النظام والبنوك.

أولا: أثر الأعمال:

١. الآثار على مصادر الأموال:

أ. **الأثـر علـى حقـوق الملكيـة:** تـؤدي أعمال النظام إلى زيادة ثقة العملاء والبنـوك المحليـة والمراسلين فـي البنـوك، الأمـر الـذي يـنعكس فـي شكل الزيادة في الودائع ، بالرغم من أن النظام ينطوي كما سبق الإشارة على فرض ضوابط على البنوك ، تتمثل في تحديد نسب تلتزم البنوك بتوخيها ، مثل النسبة بين حقوق الملكية وبين الودائع والنسبة بينها وبين الأصول الخطرة، حيث أن زيادة الودائع تستلزم بالضرورة زيادة مقابلة في حقوق الملكيـة، لتظـل النسـبة المفروضـة قائمـة ومـن جهـة أخـرى تتطلـب زيـادة الودائـع زيـادة فـي توظيفـات البنـك لتثميـر الزيـادة التـي تطـرأ فـي الأمـوال الواجب توظيفها نظرا لزيادة الودائع وهو ما يعنى ضرورة زيادة النسبة بـين حقـوق الملكيـة وبـين الأصـول الخطـرة لمـا يكفـل ضـبط لسياسـات الاسـتثمار والتوظيـف فـي البنـك دون مغـالاة وفقـا للأعـراف المصـرفية المعمول بها.

ب. **الأثـر علـى المسـتحق للبنـوك:** نتيجـة لرسوخ الثقـة والاستقرار فـي البنوك وزيـادة الودائـع ، تزيـد المعـاملات المصـرفية بـين البنـوك المحليـة بعضـها الـبعض، كمـا تزيـد المعـاملات مـع البنـوك الخارجيـة وثـم تزيـد أرصـدة المسـتحق للبنـوك المحليـة وتزيـد التسـهيلات الممنوحـة للبنـوك الخارجيـة وتستخدم البنوك جزءا من الودائع المتواجدة لديها في سداد ما قد يكون مستحقا عليها للبنوك الأخرى وللبنك المركزي.

ج. **الأثـر علـى الودائـع:** نتيجـة لاطمئنـان المـودعين علـى ودائعهم بصـورها المختلفة وضمانهم استرداد ودائعهم المؤمن عليها إذا ما واجه أحد البنوك حـالات من الإعسار تزيد الودائـع سواء من كل القطاعات والشرائح أو الودائع بالعملة المحلية أو الأجنبية.

٢. الأثر على استخدامات الأموال:

أ. **الأثـر علـى الأصـول السـائلة:** تـرتبط الأرصـدة السـائلة بـالخزائن البنـك والأرصدة لدى البنك المركزي بزيادة حجم الودائع، وتكون هذه الأرصدة في حدود نسبة نمطية معينة وفقا لحجم موارد البنك وتركيبها، غير أن حجم هذه الأرصدة السائلة سيفوق حجمها في الظروف العادية لكل البنك ليستطيع البنك الوفاء بالتزاماته قبل مودعيه وقيامه بالخدمات المصرفية الأخرى.

ب. **الأثر على المستحق على البنوك:** يتشابه الأثر على هذا البند مع الأثر علـى بنـد المسـتحق للبنـوك إذ أن زيـادة الودائـع بالعملـة المحليـة يترتـب عليها زيادة في الودائع والقروض المتبادلـة بين البنـوك ، ومن ثم زيـادة في أرصدة المستحق على البنوك المحلية ، كما أن زيادة الودائع بالعملة الأجنبيـة مـن شـأنها أن تزيـد ودائـع البنـوك مـن طـرف البنـوك الخارجيـة وبالتالي زيادة أرصدة المستحق على البنوك الخارجية.

ج. **الأثر على مخفضـة الأوراق الماليـة والاسـتثمارات:** تزيد اثر الزيادة في حجم مصادر الأموال حجم توظيفات البنوك في الأوراق المالية ونشاطها

في تسيير محافظ الأوراق المالية التي لديها والمساهمات في الشركات الجديدة ثم إعادة طرحها لأسهم هذه الشركات للتداول ، بالإضافة إلى إنشاء ودعم الشركات التي تعمل في مجال الأوراق المالية وكذا إنشاء صناديق الاستثمار كأساليب مستحدثة لإدارة الأموال خارج الميزانية، وإذا ما أتيح للبنوك التجارية التعامل في أوراق مالية حكومية مضمونة أو سندات يكون ذلك محفزا لتوظيف قدر من سيولتها في هذه الأوراق.

د. **الأثر على محفظة القروض والسلفيات:** تقوم البنوك ضمن توافر الأموال الناشئة عن الزيادة في حجم الودائع بتقديم القروض للعملاء الجيدين بعد الاطمئنان عن جدارتهم الائتمانية بدون ضمانات عينية ودون التضحية بقواعد منح الائتمان الجيد ، كما يصاحب قيام البنوك بتنشيط القروض قيامها بتنويع سلفياتها حسب هيكل العملاء وهو ما يؤدي إلى مزيد من توزيع المخاطر وتتوسع البنوك في مجال الائتمان الاستهلاكي بغرض تمويل شراء السلع المعمرة والتوسع في منح القروض لتمويل الوحدات السكنية، الإدارية والتجارية للعملاء وتتبنى البنوك سياسة تقوم على تنشيط الصادرات، ضف إلى ذلك تنشيط في مجال الإقراض لضمان أوراق مالية مما يرفع درجة سيولتها ويجعلها أكثر قابلية لصغار المستثمرين وينسحب الأمر على التسليف بضمان الأوراق التجارية ، زيادة عليه يتسع المجال أمام البنوك نحو إنشاء الشركات العاملة في مجال تأجير الأصول لتقديم التمويل للعملاء الذي تتطلبه أنشطتهم ، باعتبار أن ذلك المجال يتطلب القيام بدراسات معمقة

للأنشطة المطلوب تمويلها تأجيرا من حيث الملاءة والجدوى الاقتصادية.

هـ. **الأثر على الأصول الثابتة:** تؤدي زيادة النشاط في معاملات البنوك إلى إدخال الأنظمة المستحدثة في مجال الاتصالات والمعلومات ، وزيادة كفاءة نظم معالجة البيانات وطرق حساب تكاليف وتسعير المنتجات المصرفية بما يكفل مزيدا من التسيير في تقديم الخدمات للعملاء ومزيدا من الدقة والسرعة في انجاز البنوك لأنشطتها ووظائفها المختلفة ، الذي يستلزم توافر أجهزة وعقارات مما يؤدي إلى زيادة حجم الأصول الثابتة.

ثانيا: العلاقة بين أنظمة التأمين على الودائع والبنوك التجارية والمركزية.

يتجلى من خلال ما تقدم إن للنظام علاقة بين البنوك المركزية من جهة ومن جهة مقابلة مع البنوك التجارية، حيث تنشأ شبكة من التكافل والتعاون بين الجهاز المصرفي والبنك المركزي تلتقي خيوطها في صندوق التأمين **على الودائع:**

١. العلاقة مع البنوك المركزية: يقع على عاتق البنك المركزي مهمة المقرض الأخير فيقوم بإقراض أي بنك يواجه صعوبات لذا فان للبنك المركزي مصلحة أساسية في أنظمة التأمين على الودائع إذ أن هذا الأخير يخفف العبء الواقع على كاهل البنك المركزي، ويبدو أنه ليس هناك ازدواجية أو تداخل بين دور كل من النظام والبنك المركزي بل في دور كل منهما ولعل أوجه الاختلاف في مجال قيام كل منهما بإقراض أو دعم البنوك حيث أن أنظمة التأمين تقوم بتعويض المودعين عن ودائعهم طبقا لنظمها المختلفة

عند إفلاس بنك، بينما لا يقوم البنك المركزي بهذا الدور أساساً، فضلا عن ذلك يقوم هذا الأخير بدور المقرض الأخير للبنوك لمساعدتها على تجاوز أزمة السيولة بضمان بعض أصولها بسعر الخصم، بيد أن النظام يقوم بهذا الدور بدون طلب ضمانات وبأسعار فائدة مدعمة بناءا على دراسة موقف البنك المتعثر والتأكد من أزمته الطارئة وانه من الأفضل مساعدته وعدم التخلي عنه ، باعتبار أن تكلفة رد الودائع بالنسبة للمودعين بالنسب المتفق عليها تكون غالبا أكبر من تكلفة مساعدة البنك.

٢. العلاقة مع البنوك التجارية: تتجلى العلاقة فيما بينها فيما يلي:

- وجود قاسم بينهما يتمثل في تعبئة الأموال السنوية من البنوك لصالح النظام وفقا لمعايير ونسب محددة من ودائعها المصرفية من اجل رفع احتياطاتها النقدية لمواجهة الأزمات المصرفية التي قد ينجم عنها توقف بنك الدفع.
- اشتراك ممثلين للمصاريف في إدارات مؤسسات التأمين التي تتعاطى أعمال الرقابة المصرفية
- معالجة المشكلات التي تهدد البنك بالإفلاس هذه المعالجة أما معالجة وقائية عن طريق التحوط للمشكلات قبل وقوعها أو على الأقل التخفيف من حدتها.
- تعزيز هيئة الرقابة على البنوك.

أنواع المؤسسات التي يغطيها التأمين:

يغطي التأمين على الودائع في بعض الدول التجارية، في حين يغطي في دول أخرى مؤسسات الادخار والبنوك غير التجارية وكل مؤسسات قبول البنوك الودائع وننوه في ذلك إلى نوع المؤسسات التي يشملها التأمين يتوقف على الغرض الذي تنشده الدولة من تطبيق النظام ، فإذا كان الغرض هو حماية صغار المودعين (كان القرض قصير) وتشجيع الادخار وما إلى ذلك من أغراض يتعين أن تشمل الحماية كل المؤسسات التي تقبل الادخار، أما إذا كان القرض يقتصر على حماية نظام المدفوعات المحلي فانه من المنطقي أن يقتصر النظام على البنوك التي تقبل الإيداعات والمؤسسات المثلية ، نظرا لأنه إذا بدأ المدعون في السحب الشديد من أحد البنوك فان أثره سيمتد إلى سائر البنوك التي تقبل الإيداعات.

الاعتبارات المهمة من أجل المواجهة الفعالة لمشاكل الإفلاس من أجل المواجهة الفعالة لمشاكل الإفلاس فور ظهورها وقبل استفحالها وبأقل قدر ممكن من التكاليف لابد من توفر اعتبارات أساسية هي:

- نظام التأمين الودائع بين الخاص والعام.
- توفير التمويل الكافي.
- حق الأولوية (الأفضلية) للمودعين.
- توفر المعلومات.
- تحسيس الجمهور.
- عناصر أخرى.

أنظمة التأمين على الودائع في بعض الدول:

الدولة تاريخ إنشاء نظام الضمان حجم التغطية تمويل النظام نسبة مساهمة المصارف من الودائع المستحقة التعويض إدارة النظام خاص أو عام.

- كندا ١٩٧٦ ٦٠.٠٠٠ دولار كندي الودائع بالعملات الأجنبية غير مغطاة أقساط سنوية ٠.٣٣ % كل الودائع اتحاد المصارف التجارية.
- اليابان ١٩٧٩ ١٠ مليون ين ياباني الودائع بالعملات الأجنبية غير مغطاة أقساط سنوية – ودائع الين الياباني شبه حكومي.
- تركيا ١٩٦٠ ١٠٠ % أقساط سنوية ٠.٠٥ % كل الودائع حكومي.
- الهند ١٩٦٢ ٣٠.٠٠٠ روبية أقساط سنوية– ودائع الروبية الهندية حكومي.
- الأرجنتين ١٩٧٩.
- ثم تعديله سنة ١٩٩٥ ٣٠.٠٠٠ دولار أمريكي أقساط ومساهمات من البنك المركزي والمؤسسات المالية – كل الودائع حكومي.
- لبنان ١٩٦٧ ٥ مليون ليرة لبنانية والودائع بالعملات الأجنبية غير مغطاة أقساط سنوية ٠.٠٥ % حكومي.
- البحرين ١٩٩٣ ١٥ ألف دينار بحريني كحد أقصى أو ثلاثة أرباع القيمة الإجمالية للودائع مساهمات حسب حجم الودائع حسب الحالة حكومي

المحور الرابع: الحوكمة في الجهاز المصرفي:

الحوكمة . أساسيات:

حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريف لحوكمة الشركات بأنها ذلك النظام التي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركة الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة، مثل مجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح ، كما أنه يحدد قواعد اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة ، ومن ثم يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة والأداء. أما من المنظور المصرفي ينبغي تطوير الهياكل الداخلية للبنوك ، كما يؤدي إلى تحقيق الشفافية في الأداء وتطوير مستوى الإدارة، ووفقا للجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا في كيفية قيام المؤسسة بما يلي:

- وضع أهداف المؤسسة.
- إدارة العمليات اليومية للمؤسسة للكفاءة.
- مراعاة ذوي الشأن للمتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين.
- إدارة أنشطة المؤسسة وتعاملاتها بطريقة آمنة وسليمة وفقا للقوانين السارية وبما يحمي مصالح المودعين.

من ناحية أخرى أشار خبراء لجنة بازل إلى أهمية تنوع الخبرات في مجالس إدارات البنوك، وتحديد المسؤوليات لتقليل أي توجهات للفساد وذلك على اعتبار أنها تفي الضغط على الفاسد بكل الطرق مع التأكيد على أهمية دور حملة الأسهم في مسألة الرقابة، لأنهم يمثلون الكيان صاحب المصلحة الأساسية في أي مؤسسة مالية كذلك فإنها تقي النظام الذي يبين العلاقات التي تحكم الأطراف مما يؤدي إلى النجاح من ناحية أخرى وحسب بازل دائما ، هناك أربعة أشكال هامة من الرقابة التي يجب أن يتضمنها الهيكل التنظيمي لأي بنك لضمان التطبيق السليم للحوكمة وهي الرقابة من خلال مجلس الإدارة أو المجلس الإشرافي، الرقابة عن طريق أشخاص ليس لهم صلة بالعمل اليومي في مجالات العمل المختلفة ، رقابة مباشرة على محالات العمل المختلفة بالبنك ووظائف مستقلة لإدارة المخاطر والمراجعة.

وإذا كان من اللجنة لأهمية التطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي أشارت إلى بعض الاستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتطبيقها بصورة سليمة داخل الجهاز المصرفي تتمثل أهمها في:

- توافر دليل عمل ومعايير لسلوك الملائم ونظام لقياس مدى الالتزام بهذه المعايير.
- توافر استراتيجيات واضحة للمؤسسة يتم على ضوءها قياس المنشأة ككل ومدى مساهمة الأفراد في هذا النجاح.
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا نظام مرمى لسلطات.
- الاعتماد المفرجة بداية من الأفراد مجلس الإدارة.

- وضع آلية للتعاون والتفاعل بين مجلس الإدارة العليا ومراجعي الحسابات.
- توافر نظم قوية للرقابة الداخلية، تتضمن وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ووظائف إدارة المخاطر.
- رقابة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل المقترضين المرتبطين بالبنك وكبار المساهمين والإدارة العليا ومتخذي القرارات الرئيسية في البنك.

ولكي تحقق الاستراتيجيات أعلاه الهدف المنشود يجب أن تطبق وفق مبادئ الحوكمة التالية:

- يجب أن يضمن إطار حوكمة البنوك حماية حقوق المساهمين والمساواة في معاملتهم.
- أن يعترف إطار الحوكمة بحقوق ذوي الشأن والمصالح التي يتم إقرارها للقانون وتشجيع التعاون الفعال بينهم وبين البنك من أجل إنجاحه ، وخلق فرص العمل وضمان استمرار قوة المركز المالي له.
- يجب أن يتضمن إطار الحوكمة كذلك تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المختلفة المتعلقة بالبنك بما فيها الوضع المالي والملكية وإدارة البنك يتطلب إطار الحوكمة وضع تخطيطي استراتيجي للبنك والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه البنك والمساهمين.

إن تطبيق المبادئ السالفة الذكر تحقق للبنك مجموعة من الأهداف وكذلك للأطرف الأخرى والتي نحملها فيما يلي:

العدالـة والشـفافية وحـق المسـاءلة بمـا يسـمح للبنـك لكـل ذي مصـلحة مراجعـة الإدارة بحمايـة المسـاهمون بصـفة عامـة سـواء كـانوا أقليـة أو أغلبيـة وتعظيم عائدهم.

- منع المتاجرة بالسلطة في البنك.
- مراعاة مصالح المودعين وتدفق الأموال المحلية والدولية.
- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة البنك أمام مساهميها ، هـو ضـمان وجـود الرقابـة المسـتقلة (مـن غيـر العـاملين بالبنـك) علـى المـديرين والمحاسبين وصـولا إلـى قوائم ماليـة ختاميـة علـى أسـاس مبـادئ عالية الجودة.
- ضمان مراجعة الأداء وحسن استخدام أموال البنك ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للبنك على ضوء الحوكمة الرشيدة.
- إن لتطبيـق مبدأ الحوكمـة أهميـة كبيرة حيث أصبحت درجـة التزام البنـوك بتطبيقها أحد المعايير التي يضعها المتعاملون والمستثمرون في اعتبـارهم باتخـاذ قرارات التوظيـف أو الاسـتثمار، من ثم فـان البنـوك التـي تقدم علـى تطبيـق مبـادئ الحوكمـة تتمتـع بميـزة تنافسـية لجـذب رؤوس الأمـوال عـن البنك التي لا تطبقها، وتزداد قدرتها على المنافسة في المدى الطويل بما تتمتـع بـه البنـوك مـن الشـفافية فـي معاملاتهـا وفـي إجـراءات المحاسـبة والمراجعة الماليـة وفـي جميـع عمليات البنـوك ، بما يـدعم الثقة من جانـب المستثمرين سواء المحليين أو الدوليين ، وقد يؤدي ذلك إلى خفض تكلفة

رأس المال مما يسفر عنه في النهاية تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر الإيداعات بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى تحسين إدارة البنك ومساعدة المدرين ومجلس الإدارة على تطوير إستراتجية سليمة للبنك أو الاستحواذ بناءا على أسس سليمة.

معايير لجنة بازل لممارسة الحوكمة في البنك:

لقد اهتمت لجنة بازل كثيرا بتحديد وتباين أهمية الحوكمة وذلك كون نبتي هذه الأخيرة يساعد على منع حدوث الأزمات المصرفية وفي حالة تعرض البنوك للفشل فان الالتزام بتطبيق المعايير الآتية الذكر في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بديونها يساهم في إتباع إجراءات الإفلاس أو نزع الملكية تراعي العدالة للدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة وفيما يلي نوجز أهم المعايير التي حددتها لجنة بازل.

الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك ولتحديد مسؤوليات الإدارة.

التأكد كن كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة وعدم وجود أخطاء مقصرة من قبل الإدارة العليا¬

ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي¬

ضرورة توفر الشافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

العناصر الأساسية لتطبيق السليم للحوكمة في الجهاز المصرفي:

يتطلب التطبيق السليم للحوكمة في الوحدات المصرفية لتحقيق أهدفها مجموعة من العناصر الأساسية نوجزها فيما يلي:

وضع أهداف إستراتيجية

- وضع وتنفيذ سياسات واضحة للمسؤولية في البنك
- ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة
- ضمان توافر مراقبة ملائمة بواسطة الإدارة العليا.
- الاستفادة الفعلية من العمل الذي يقوم به المراجعون الداخليون والخارجيون.
- ضمان توافق نظم الحوافز مع أنظمة البنك.
- مراعاة الشفافية في تطبيق الحوكمة.

حوكمة البنوك السليمة أساس لتطبيق الحوكمة في الشركات:

تخضع البنوك لقدر كبير من التنظيمات واللوائح وعادة ما تقوم الحكومات بفرض سلسلة من هذه التنظيمات على البنوك بسبب ما يمثله البنوك من مصدر جهاز للإيرادات المالية، وطبعا فان العمليات المصرفية ليست الوحيدة التي تخضع لهذه القوانين والتنظيمات إذا انه الإضافة أن الحكومات تمتلك البنوك في كثير من الدول فهي تملك أنوعا أخرى من المنشآت، ومع كل ذلك فانه حتى الدول التي يقل تدخلها في القطاعات الأخرى عادة ما تتجه إلى فرض تنظيمات مكثفة على البنوك التجارية.

وبالنظر إلى أهمية البنوك فان حوكمة هذه الأخير تحتل دورا مركزيا في الترويج لثقافة حوكمة الشركات ، وإذا ما قام مدراء البنوك بمراجعة آليات الحوكمة السليمة فسيكون هناك احتمال أكبر لتخصيص رأس مال بطريقة أكثر كفاءة وتطبيق حوكمة شركات فعالة على المنشآت التي يمولونها

دور البنوك في تعزيز الحوكمة في الشركات:

أن المنافسة الكبيرة والشديدة بين البنوك خلقت نوع من الثقافة والوعي المصرفي لدى الجمهور والشركات بحيث أصبح معيار الجودة هو أساس العلاقة هما مدى بالشركات لانتهاج الحوكمة السليمة التي تعتبر من المعايير الجوهرية للجودة..

تعتبر البنوك نماذج اقتداء لكل القطاعات الأخرى والشركات كونها شركات مساهمة عامة تفصل بين مساهمي الشركة ومجلس إدارتها والإدارة، من خلال تبنيها وتطبيقها لمبادئ ومفاهيم الحوكمة.

تشكل البنوك إحدى أدوات التغيير الرئيسية في أي اقتصاد ولذلك باتجاهها نحو تبني الحوكمة تكون من خلال ذلك قد أرست قيم الحوكمة في أي قطاع والمتمثلة في الشفافية والعدالة والإفصاح والمسؤولية بالمساءلة.

- باعتبار البنوك المزود الرئيسي للتمويل فإنها تطبق الحوكمة للحفاظ على حقوق ذوي العلاقة خاصة المساهمين والمودعين وبناء عليه يتم تقييم الشركة طالبة الائتمان وفق والتزامها بمعايير وأسس الحوكمة.

إن تعزيز الحوكمة وتحديثها في الشركات تحقق لها أكثر من ميزة نحوها فيما يلي:

- وسيلة للوصل إلى كسب ثقة المستثمرين.
- إن تبني مبادئ وقيم الحوكمة يقلل المخاطر.
- فرص تمويل سهلة
- تحفيز الموظفين وتحسين الأداء من خلال العدالة في التقييم ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب

- اكتساب سمعة جيدة من خلال الشفافية والقابلية للمحاسبة.

معوقات منح الائتمان من منظور الحوكمة:

- ضعف الإدارة والكفاءة لدى الشركات المساهمة الخصوصية.
- ضعف المعلومات وعدم وجود بيانات مالية والتي تحتاجها البنوك في قرارها لمنح الائتمان وإن وجدت فهي غير صحيحة وغير مدققة حسب الأصول.
- عدم استيفاء بعض الشركات لشروط ومتطلبات واحتياجات مراقب الشركات والتي تضمن استمرار عملها.

لا شك أن ضمان استقرار النظام المالي (المسئول الأول عن تمويل التنمية) ضروري قبل أي حديث عن النمو الاقتصادي. واستقرار النظام المصرفي (باعتباره أحد أهم أجزاء النظام المالي) يعتبر خطوة ضرورية لتحقيق ذلك

ومما لا شك فيه كذلك أن العوامل التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المصرفي قد تزايدت خاصة في ظل عولمة الأسواق المالية وظهور الكثير من الابتكارات المالية التي أدت إلى الحد من فعالية الأدوات التقليدية الهادفة إلى ضمان استقرار النظام المصرفي...

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى التفكير في مداخل مبتكرة ومستحدثة في نفس الوقت تمكن من تحقيق هدف الاستقرار المالي ككل والمصرفي بشكل خاص

لـذلك تناولنـا مـن خـلال ورقتنـا البحثيـة هـذه مجموعـة مـن المـداخل المسـتحدثة التـي تسـتهدف الحفـاظ وضـمان اسـتقرار النظـام المـالي ككـل والمصرفي بشكل خاص هذان المدخلان هما الحوكمة ونظام حماية الودائع. وإذا كنا قد تناولناهما بالتفصيل، فإنه يبقى فقط أن نشير إلى أنهما يكملان بعضـهما بعضـاً، إذ لا يمكـن اعتبارهمـا بـديلين. لكـن يبقـى مـع ذلـك ضـرورة البحث دائما وأبدا عن وسائل أخرى مبتكرة لتحقيق نفس الهدف: استقرار النظام المصرفي.

الفصل الخامس
تدهور الأحوال الاقتصادية وأثرها في نشأة أزمة مالية عالمية

يدور البحث حول مخاطر استخدام ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية لما لها من اثر على تجميل البيانات المالية وظهورها بغير حقيقتها الواقعية ،مما كان سببا في نشوء الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات بلدان العالم النامي والمتقدم على السواء. فاستخدام المحاسبة الإبداعية بأساليبها المتعارف عليها يؤدي إلى افتقار الموثوقية في البيانات المالية مما يكون له تأثير بالغ على تقييم وقرار المستخدم الداخلي والخارجي للشركات والمنظمات المستثمر فيها .

أولاً: منهجية البحث:

١.مشكلة البحث:

بسبب الظروف الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية والتي دفعت بشكل وبأخر إلى قيام إدارات الشركات والمنظمات بإتباع أساليب وفنون إبداعية تتمثل بتجميل البيانات المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية ، مما أدى إلى عدم الموثوقية بتلك البيانات من قبل الجهات المستفيدة سواء كانت داخلية أم خارجية، وساهم بنشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم. لذلك فأن البحث يثير التساؤلات التالية :

- **التساؤل الأول** " هل أدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل إلى ظهور الأزمة المالية".

- **التساؤل الثاني** "هل أدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي إلى ظهور الأزمة المالية".
- **التساؤل الثالث** " هل أدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية إلى ظهور الأزمة المالية".
- **التساؤل الرابع** " هل توجد علاقة ما بين الأزمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل إدارات الشركات والمنظمات .
- **التساؤل الخامس** " هل توجد فروقات ما بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في ظهور الأزمة المالية".

٢. فرضيات البحث : يستند البحث إلى فرضيات مفادها :

- **الفرضية الأولى** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الأزمة المالية "
- **الفرضية الثانية** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وظهور الأزمة المالية".
- **الفرضية الثالثة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية".
- **الفرضية الرابعة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل إدارات الشركات والمنظمات" .

- **الفرضية الخامسة** " توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين إجابات أفراد العينة (الأكاديميين والمدققين) فيما يتعلق بتأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في ظهور الأزمة المالية".

٣.مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الأولية:**

تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانه تم إعدادها وتوزيعها على مجموعه من مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين التي شكلت عينة هذه الدراسة ومن ثم جمعها وتحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

- **المصادر الثانوية :**

تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من اجل بناء الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها .

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة (مطر والحلبي ، ٢٠٠٩ ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية ، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب

المحاسبة الإبداعية ،والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققوا الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها إلى أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معدو هذه البيانات ، وأيضا تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية .

ومن أهم التوصيات الخاصة بهذا الدراسة أن المدققين الخارجيين يجب أن يعطوا عند تنفيذ عملية تدقيق جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي ، للتعرف على كافة ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها .

دراسة (الخشاوي والدوسري ، ٢٠٠٨ ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف إلى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها ، ثم بينت الدراسة أيضا دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية . ثم بينت أهمية دور المدقق الخارجي في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

وكانت من أهم نتائج الدراسة وجود العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة ، وان للمدقق الخارجي دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية . وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والإفصاح الأمر الذي يساعد في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، مع سرعة صدور القوانين والتشريعات اللازمة ، التي تكشف عم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها .

دراسة(صيام ، ٢٠٠٩ ، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان .

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها هناك تأثير واضح وصريح للحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان ، فضلا عن وجود خبرات كافية وعالية لدى المديرين العاملين في الشركات المالية الأردنية في معرفة أهمية الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية .

ومن أهم التوصيات الخاصة بالدراسة ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي الذي يناط به الالتزام بالقوانين المعمول بها ، مع إلزام أصحاب المصالح بضرورة إيجاد إلية لاستقلالية المدقق الداخلي لما له من نفع اقتصادي ليعود عليها ، مع إتباع الحاكمية الرشيدة بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الإفصاح وتعزيز الثقة بالسوق المالي من خلال ضوابط فعالة تضمن حماية المستثمرين ولا سيما صغارهم من خلال تجديد الرقابة .

دراسة (البصيري، ٢٠٠٩ ، مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية) :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر دور مدققي الحسابات في الأزمة المالية العالمية ومحاولة أثارة بعض النقاط الهامة في آلية عملهم في كيفية مواجهة تداعيات تلك الأزمة ، مع بيان أهمية تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التصدي إلى أثار تلك الأزمة على سير واستمرارية المنشئات الاقتصادية الخاصة بهم .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن الانهيار الاقتصادي العالمي لم يكن بفعل المدققين بل بسبب خلل في جوهر النظام الرأسمالي الحديث وبسبب تمادي مدراء الشركات الاستثمارية العالمية ، ولكن المدققين الخارجيين ليسو بمنأى عن المسؤولية في فهم أما يعلمون بما يحدث ولم يبادروا إلى الإبلاغ ، وأما لم تسعفهم مهنتهم في ملاحظة ما يحدث ومراقبته بشكل مهني سليم . مع وجود ثغرات كبيرة في آلية عمل مكاتب التدقيق من حيث المساحة الرحبة التي تتمتع بها في كيفية إعداد القوائم المالية

والتـدقيق عليهـا وذلـك لمرونـة بعـض المعـايير المحاسـبية والخاصـة بالمراجعة مع انعدام صفة الإلزام لتلك المعايير . أما أهم التوصيات الخاصة بهذه الدراسـة فهـي ضـرورة وضـع ضـوابط لعمـل المـراجعين الخـارجيين، مـع التشديد علـى ميثاق الأخـلاق المهنـي المنصـوص عليـه فـي معايير المراجعة، والعمل علـى تفعيلـه بإيجاد هيئات رقابيـة محاسبية، تقوم بـالتفتيش علـى عمل المدققين الخارجيين ، مع ضرورة العمل بنظام الحوكمة والتي من شأنها أن تحد من استقلالية أعضاء الشركات المالية في القرار حول المؤسسة وتشديد الرقابة على الشركات المعنية .

دراسة (Rabin ٢٠٠٤) بعنوان: Determinates of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية، والعوامل التـي تؤثر فـي ممارسات المحاسبة الإبداعيـة فـي بريطانيا. وقـد توصـلت الدراسـة إلـى أن اتجاهـات المـدققين نحـو ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة تعتمـد علـى طبيعـة الأسـلوب المسـتخدم، وموقـف الإدارة مـن هـذه الممارسات وأشـارت كذلك إلـى أن ممارسـة المحاسبة الإبداعيـة تتـأثر بعددٍ مـن العوامـل الداخليـة والخارجيـة، تتمثـل العوامـل الداخليـة منهـا بنتـائج ماليـة غيـر متوقعـة، والرغبـة فـي الحصـول علـى تمويـل وقروضٍ خارجيـة وضـعفِ السيطرة علــى المنشــأة النــاجم عــن ضــعف الإدارة وأخــلاق المــديرين والنظــام الإداري المستخدم، فيما إذا كـان هنـاك تركيـز للصـلاحيات بأيدي أفرادٍ محددين أم لا، أمـا العوامـل الخارجيـة فتتمثـل فـي تركيبـة مُلكيـة المنشـأة (ملكيـة فرديـة أم مؤسسية).

دراسـة (Amat and Gowthorpw ٢٠٠٤) بعنـوان: Creative Accounting: Nature، Incidence and Ethical Issues

هدفت هذه الدراسـة إلـى توضـيح طبيعـة ممارسـات المحاسبة الإبداعيـة ودرجتها في إطار الاعتبارات الأخلاقية، وقدمت الدراسة العديد من التعريفات لهذا النوع من الممارسات، وتوصلت الدراسة التي شملت (٣٩) شركة أسبانية خلال الأعوام (١٩٩٩–٢٠٠١) أن (٢٠%) من الشركات التـي تمت دراستها مارست أساليب المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالدخل.

دراسـة (Desai et al, ٢٠٠٣) بعنـوان: The Reputationl Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover

هدفت هذه الدراسـة إلـى تقييم العقوبـات المتعلقـة بسمعة المـديرين الـذين يمارسون عمليات التلاعب بالحسابات في الولايات المتحدة وبخاصـة المحاسبة النفعية، وتوصلت الدراسـة إلـى ضـرورة إيقـاع عقوبـات بالمديرين الـذين يخرجـون عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، وذلك بهدف حرمـانهم من فـرص الحصـول علـى وظـائف فـي المستقبل، والتشكيك فـي القـوائم المحاسـبية الصادرة عن المنشئات التي يعملون فيها.

دراسـة (Shaw)، 2003 ، بعنـوان : Corporate Disclosure Quality، Earnings Smoothing ، and Earning's Timelines

هدفت هـذه الدراسـة إلـى توضـيح العلاقـة بـين تقـديرات المحلـل المـالي لمستوى جـودة الإفصـاح والتراكمـات الاختياريـة (أربـاح محتجزة اختياريـاً) من جهة وعلاقة العائد مع الدخل من جهة أخرى.

وأشارت النتائج إلى أن منشئات الأعمال التي لديها مستوى عالٍ من جودة الإفصاح تستخدم التراكمات الاختيارية (أرباح محتجزة اختيارياً) بهدف التدخل لمعالجة دخولها بشكل نفعي، أكثر من المنشئات ذات المستوى المتدني من جودة الإفصاح، وبالتالي فإن المستوى العالي من جودة الإفصاح يمكن أن يرافق زيادة في معالجة الدخول أو التلاعب بها.

دراسة (Oliveras and Amat ٢٠٠٣) بعنوان: Ethics and Creative Accounting Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain

هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الجوانب والأدلة على الممارسات المحاسبية الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة Intangibles في أسبانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم والتقارير المالية تصبح ذات صلة بواقع المنشأة وذلك بسبب زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها، كذلك أشارت نتائج الدارسة إلى أن هذا النوع من الأصول يحمل أهمية كبيرة ويحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم أداء المنشئات.

ثالثاً: الجانب النظري للبحث:

١.مفهوم الأزمة:

لقد عرف الباحثون الأزمة بعدة تعريفات منها (الحملاوي، ١٩٩٣، ص١٩) (الرازم،١٩٩٥،ص١٩)(علوش،٢٠٠٨،ص١)

’’خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام ويهدد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النظام’’

" حدث أو تراكم لمجموعة أحداث أو موقف مفاجئ غير متوقع حدوثها يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات أو جزء منها على البقاء "

لذا الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنفط أو للعملات الأجنبية مثلاً) .

٢. خصائص الأزمة :

من التعاريف أعلاه يمكن استنتاج الخصائص الآتية للازمة :

١. **المفاجأة:** تسبب الأزمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
٢. **إن التصاعد المفاجئ للأزمة**، يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة لحلها في ظل ظرف متوتر وندرة في توفر المعلومات.
٣. **نقص المعلومات:** حيث لا يُعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ؟ ولا يُعرف حجم الأزمة ، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف؟ بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة.

٤. **تصاعد الأحداث:** إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار أيضا، فالجسر لا يسقط إلا والناس عليه.

٥. **فقدان السيطرة:** إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.

٦. **حالة الذعر:** حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.

٧. **غياب الحل الجذري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري ، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد بتدمير سمعة المؤسسة أو الشركة في غمضة عين ، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً.

٨. **تستدعي مواجهة الأزمة** حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة، بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشترك بين كافة الأطراف، ضمن منهجية عمل الفريق الموحد

٣. مراحل الأزمات:

إن التحليل المتفحص للأزمات يدلل على أنها تمر غالبا في المراحل الآتية (العمري، ٢٠٠٨، ص١٠):

١. **مرحلة الإنذار**:تظهر فيها نذر أو دلائل قرب وقوع الأزمة وهذه المرحلة مصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل سوى ٥% من حجم الانتباه المخصص لأي أزمة.

٢. **مرحلة الحدوث:** وتقع فيها الأزمة وتصاحبها دهشة ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم المراحل التي تبقى في الذاكرة وتصل نسبة الاهتمام بها إلى ٧٠% من الانتباه الموجه للأزمة.

٣. **مرحلة الندم** :وتتم فيها دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها.وتمثل نسبة١٥% من الانتباه الموجه للأزمة.

٤. **مرحلة الإجراءات الواقية**:وفيها تتخذ بعض الإجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وهي تمثل ما نسبته ١٠% من الانتباه الموجه للأزمة.

من التحليل السابق نجد أن ٩٥% من الانتباه يتركز خلال الأزمة وبعد حدوثها، وهذا يعني أن الجميع يهولون مرحلة الإنذار فهم يركزون على ردود الفعل والاستجابة للأزمة، وهذا يناقض منطق الإدارة .إذ أن إدارة الأزمات يجب أن تبدأ من أول مراحلها، ولأن ما يحدث فعلا هو الانتباه إلى ما نسبته ٩٥% وإهمال ٥% فإن هذا دليل على الاستجابة للأزمات وليس إدارتها إذ أن إدارتها تتطلب من المديرين الاهتمام بكل مراحلها وما تشكله من نسبة ١٠٠%.إن الهدف الحقيقي لإدارة الأزمات هو الاستعداد لها وتحجيم آثارها وليس منعها أو مقاومتها وهذا يبدأ من المرحلة الأولى للأزمة.

٤.أسباب ظهور الأزمة المالية

أوضحت تجارب الأزمات المالية التي حدثت في بعض الدول إن للازمة أسباب عديدة منها (الربيعي،٢٠٠٨،ص١١-١٢) (اليوسف،٢٠٠٨، ص١).

تدهور البنية المالية للمؤسسات المالية في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة أصل الدين والفائدة كما حصل في الأرجنتين.

١- فوضى أسواق رأس المال وزيادة المضاربات على غير أساس اقتصادي وارتفاع أسعار العقارات دون مبرر (الفقاعة العقارية) .

٢- اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو أن هذا التقليد لا يقتصر على دولة معينة دون أخرى في حين أن التطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصارها على نشاط معين دون آخر كالاستثمار في الأسهم أو الاستثمارات الحقيقية (الموجودات المادية) ...الخ .

٣- العجز في الميزانيات العامة ، كما حصل لميزانية الأرجنتين إذ كان هناك عجز ضخم في ميزانيتها ناجم عن ضعف الموارد والحاجة لإنفاق متزايد وتم تغطية العجز من المصارف الداخلية مما اضعف قدرتها المالية .

٤- الاعتماد على رأس المال الأجنبي في الاستثمار دون ضوابط حاكمة لمصلحة البلد المضيف كما حصل لدول جنوب شرق آسيا إذ تم سحب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مفاجئ مما أدى إلى حدوث الأزمة المالية في هذه الدول وأدى إلى انخفاض عملاتها الوطنية .

٥- السياسة النقدية وتتولى البنوك المركزية هذه السياسة وبالتالي فأن ابرز الإجراءات التكميلية التي يمكن اتخاذها هي الأدوات الكمية المتعلقة بالتأثير في حجم السيولة كالدخول إلى الأسواق المفتوحة بائعة أو مشترية.

٦- الزيادة في تسنيد الديون العقارية وهو ما قام به المهندسون الماليون في أمريكا بإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

٧- تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأميركية اعتمادا على السمعة ودون مراعاة لمحافظ الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية .

٨- عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة ومنح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الأداء الحقيقي، مع غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري .

٩- انتشار استخدام المشتقات المالية عشرة أضعاف الناتج العالمي لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.

٥.نتائج الأزمة:

يصعب التعرّف على نتائج الأزمة ومع ذلك فان أهم نتائج الأزمة هي:

١. عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق دون مساندة من المؤسسات الحكومية.
٢. انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى (١%) على الإسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر في النصف الثاني من العام لأول مرة منذ ٣١٥ سنة.
٣. كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة (٢.١%) خلال عام ٢٠٠٩م للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١م.
٤. انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى ، وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية ،وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية .
٥. تعديل في المعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية IFRS.

٦.اثر الأزمة المالية على المحاسبة

بعد انهيار "إنرون" المدوي ظهرت وبحدة مشكلة قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذلك وبعد جدل طويل تم اعتماد المعيار رقم ١٥٧ بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement. لقد بنيه هذا المعيار على أساس أن

الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة.
ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة Mark to Model قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي (Nicolas، 2008، p20-30):

١. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.
٢. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

كان هذا يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي،اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل، لكنه ولد في غير أوانه، فقد افترض هذا المعيار أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول ولا يمكن أن تتعثر في تحديد القيم الحقيقية أو تتحول إلى مصدر للكارثة، فقد رصدت التحولات الخطيرة عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في بدايات فقاعة الأصول في الولايات المتحدة.في ذلك الوقت ونظرا لأن البنوك تحدد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفقا لسعر السوق، فإن رأسمالها كان يتضخم باستمرار كلما تضخمت أسعار الأصول في السوق ولتحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع في قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي

ضخامة المركز المالي للبنك ككل وهذا كنتيجة شجعها على الإقدام بشراهة في عمليات القروض حتى أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نما رأسمالها وتعاظمت قيم أصولها.

لكن عمل القيمة العادلة والأسواق متفائلة جدا كان هو عملها أيضا عندما بدأت السحب تتلبد في سماء الإقراض. ولأن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأخير تقرر أن يتم تقييم الأصول التي ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة فإن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في التدحرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة بالتالي قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى.لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، وهذه الانهيارات دفعت الهيئات التنفيذية والتشريعية والعديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، لأن تطبيقها الآن لا يعكس القيم الحقيقية لهذه الأصول المالية ، بالإضافة لزيادة فزع الأسواق والمستثمرين كلما حصل شطب جديد لأصول جديدة ، مما يؤدي إلى انهيارات أخرى متتالية.ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا خاصا بمشروع

إعادة النظر في المعيار وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من SEC أن تعلق العمل بطريقة Mark to Market،محاسبيا يبدو هذا تدهورا حقيقيا ويعيد المهنـة عقدا كـاملا من الـزمن إلـى الـوراء، فهل كـان المعيـار جـلادا أم ضحية؟(SASF No. 157)

إن المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) والمعيار الدولي رقم (٣٩) يعالجان قيـاس الأصـول والالتزامـات الماليـة ، ويعالجـان تطبيـق القيمـة العادلـة فـي الأوضـاع الاقتصادية الطبيعية والمتأزمة ، حيث تم الإشارة بشكل واضح إلى معالجـة انهيـار وتـدني قـيم السـندات بـأن يكـون إثبـات التـدني بالإفصـاح عـن الخسائر في قائمة الدخل الشامل، على أن تلغى هذه الخسائر في حال ارتفاع قيم هذه السندات مرة أخرى أي بانتهاء أسباب التدني. أما في حالة أسواق الأسهم فإذا تعذر الاعتماد على مؤشر الأسهم في قياس الأسعار ، يتم اتخاذ الإجراء البديل وهو الاعتماد على نماذج خصم التدفقات النقدية وهذه النماذج الكمية يمكن تطبيقها لقياس قيم السندات أيضاً. لقد وصلت المعايير من النضج لتعالج عمليات القياس في جميع الأوضـاع الاقتصـادية ، ولكن تدخل الهيئات المهنيـة وإن كـان لهـا الصـلاحية لوقـف هـذا التطبيـق ، فإنـه يحمـل خـداع للمستثمرين ومستخدمي البيانات المالية ، حيث تقوم الفكرة على استخدام آخر تقييم لهذه السندات قبل الانهيار والتوقف عنده على أن يعاد تشغيل مفتاح التقييم مرة أخرى عندما تنتعش قيم هذه السندات بافتراض نجاح خطة الإنقاذ المالي على المدى القصير جداً، إن أسباب المشكلة المالية الحالية ليس تطبيق القيمة العادلة في البيانات المالية ، وإنما يكمن في الإفراط المخيف في الائتمان

دون مسؤولية أو رقابة كافيه ، تضخم الأصول المالية وغير المالية من خلال المضاربات الجشعة ، واستخدام أدوات الهندسة المالية الحديثة أو ما يعرف بالمشتقات المالية ، كالخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة بشكل مفرط وغير مسئول لأغراض المضاربة أكثر منها لأغراض التحوط.

كل هذه العوامل بالإضافة لعوامل أخرى أدت لهذه الانهيارات المتتالية، الانكشاف المالي التي انفجرت فقاعتها في سبتمبر ٢٠٠٨ رغم أن نواقيس هذا الخطر قد بدأت تدق عندما انهارت بورصة ناسداك قبل ثمانية أعوام وتبعها انهيارات أخرى منها شركة انرون والتي تبعها سَن مجلس الشيوخ الأمريكي لقانون Sarbanes Oxley وقواعد حوكمة الشركات التي اتُّبِعت عالمياً ، اللواتي أثبتت وللأسف أنها لم تكن فاعلة كفاية ، لقصورها في تغطية جوانب رقابية وتطبيقية عديدة ، مروراً بخسارة بنك Societe Generale العالمي لحوالي (٧) مليارات دولار أمريكي في مضاربات أسواق المشتقات المالية وبكبسة زر، إن شطب قيمة هذه السندات مضمونة الرهن من ميزانيات الصناديق الاستثمارية والبنوك لا يعني أنها لا تعكس واقعها الحقيقي بل على العكس يجب قياس قيمتها الآن وتسجيل الخسائر كاملة وعند نجاح خطة الإنقاذ وما سيتبعها من خطط إنقاذ وإنعاش أخرى ، عندها تصبح لها قيمة فإن المعايير تسمح بإلغاء الخسائر السابقة وإظهارها في قائمة الدخل مرة أخرى، وهذا ولد ما يعرف بمفهوم المحاسبة الابداعية التي ساهمت الازمه المالية على زيادة ظهورها وإتباعها من قبل الشركات لإظهار حساباتها بغير صورتها الحقيقية (السويطي،٢٠٠٥،ص ص٢٧-٢٨).

٧. مفهوم المحاسبة الإبداعية

تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب،الغش،الخداع،التحريف أو سوء العرض. ويرى Smith أن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! لهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

مما سبق نستنتج أن المحاسبة الإبداعية هي وسيلة ممكن استخدامها للتلاعب في العناصر الخاصة بالقوائم المالية،ولوصف حالات إظهار الدخل، الموجودات، والالتزامات لمنشئات الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، الأمر الذي قاد إلى حدوث العديد من الانهيارات والفضائح المالية في العديد من المنشئات الاقتصادية الكبرى مثل إنرون Enron ، وورلدكوم Worldcom، وهاركن Harki ، ومريل انديكوا Merill Endico وغيرها. وخلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة وقدموا خلال دراستهم وتحليلهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات: فعرفها (Oliveras & Amat ٢٠٠٣) بأنها العملية التي يستخدم فيها المحاسبون

معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات منشآت الإعمال . وبنفس الاتجاه يرى(Mulford et al ٢٠٠٢،p.13) أنها الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية وأي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الإرباح أو تمهيد الدخل . من التعريف أعلاه يتضح أن المحاسبة الإبداعية تتصف بما يلي،

١. هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة .
٢. ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
٣. ممارساتها تتحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
٤. ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه .

٨. دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية (مطر والحلبي، ٢٠٠٩،ص٩)

١. التأثير الايجابي على سمعة الشركة في الأسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها .
٢. التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية .
٣. زيادة الاقتراض من البنوك .

٤. التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها .
٥. تحسي الأداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس إيجابا على إدارات الشركات لإظهارها بصورة جميلة أمام مجلس الإدارة .
٦. التصنيف المهني وذلك للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها في مجال العمل مستندة إلى مؤشرات ومعايير مالية .

٩. أساليب المحاسبة الإبداعية

هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية (مطر،٢٠٠٨.ص١٢٤)و(kieso, et.al,2008, p.172):

١. أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية ، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.
٢. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .
٣. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية.ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة

٤. التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

١٠. أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

ت	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
١	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية .	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس
٢	تسجيل إيراد مزيف	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية .	تستطيع المنشأة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية
٣	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التلاعب في أسعار السوق للاستثمارات المتداولة	تتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف الهرب جزئيا من دفع الضرائب.

٤	تقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة ولاحقة	عدم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسمها تجارية
٥	الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	الذمم المدينة ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	
٦	نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل	
٧	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة .	عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات قصيرة الآجل .	
٨		إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري .	
٩		الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية	

١١. الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها :

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فان على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات

ومـن ثـم محاولـة الحـد منهـا ، وفيمـا يلـي هـم الاتجاهـات والوسـائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها . (الخشاوي والدوسري، ٢٠٠٨، ص١٢-١٣)

١. لجان المراجعة التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجـة عـن التلاعـب فـي التقـارير الماليـة ، وهـي مكونـة مـن عـدد مـن الأعضـاء غيـر التنفيـذيين تكـون مهمتهـا تعيين المراجـع الخـارجي وتحديـد اتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.

٢. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فان لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها .

٣. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، **ويتم ذلك عن طريق ما يلي:**

- وضـع قواعـد تقلـل مـن اسـتخدام بعـض السياسـات المحاسـبية أو حتـى إلغاؤها ، وفـي هذا المجال فانـه عندما اتجـه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزيئه "بند الطوارئ" لحسابات الخسارة والربح في

البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل ، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء "بند الطوارئ" بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.

- تفعيل خاصية "الثبات" ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت الشركة سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة ، وهذا تجدر لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى ومع الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

٤. انتباه وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية ، حيث أن المراجع الكفء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها،والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

٥. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف

الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي ، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص .

٦. تفعيل التنظيم المهني لمهنة لمحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمرجع المعتمد .

مما سبق نستنتج أن المحاسبة الإبداعية تأثير على تجميل القوائم المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية وهذا يساهم وبلا شك بفقدان عنصر الموثقيه بقوائم المالية من قبل المستخدمين لها ، ولكن ما هو المقصود بهذا المصطلح وما هي القيود الخاصة به هذا ما سوف توضيحه هنا: (KPMG،2007،-p6-16)

١١- ١ الموثوقية Reliability:

وتعني أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها ، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية :

(أ)- **التمثيل الصادق** Representational Faithfulness:

ويعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة، والتي تم عنها التعبير بالقوائم المالية، فقائمة

المركز المالي تمثل بعدالة المركز المالي للمنشأة ما لها من حقوق، وما عليها من التزامات ، والفراق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية ، أما قائمة الدخل فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال الشركة وأدائها المالي ، وتعبر قائمة التدفقات النقدية بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المنشأة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها ، وكذلك تعبر قائمة التغيرات في المركز المالي بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية في المنشأة خلال فترة مالية معينة .

ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة ببنود القوائم المالية والذي يؤدي بالتالي إلى عدم الاعتراف بها ، وذلك يقلل من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق ، فهي من ناحية يكون عدم الاعتراف بهذه البنود متفقا مع التمثيل الصادق لعدم التأكد من تحققها وقيمها وعدم إمكانية قياسها وبالتالي فهي لا ترقى إلى درجة التمثيل الصادق ، ومن ناحية أخرى فعدم عرضها أيضا لا يتفق مع التمثيل الصادق ، كون التمثيل الصادق يقضي أن يتم عرض المعلومات التي تؤثر على المركز والأداء الماليين والتدفقات النقدية حتى لو ارتبط ذلك ببعض عوامل عدم التأكد ، ويمكن تحقيق التوافق والتوازن بين الناحيتين بالإفصاح والعرض العادل لبنود لا تتوفر فيها صفة التمثيل الصادق ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

(ب)- الجوهر فوق الشكل :

ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني ، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

والأمثلة على ذلك كثيرة مثل تصنيف الاستثمارات يكون مرتبط بنية المنشأة لاعتبارها مقتناة للمتاجرة Trading Investments أو متاحة للبيع Available for sale Investments، فيجب أن يتطابق عرضها في الميزانية مع نية المنشأة بتصنيفها، وكذلك الأمر بالنسبة للممتلكات المستثمرة، أو العمليات المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة .

(ج)- الحياد Neutrality:

وتعني البعد عن التحيز Freedom from Bias وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها ، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها .

(و)- تكاملية المعلومات :

وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية ، فمثلا يجب أن يتم الإفصاح عن استثمارات الملاك وسحوباتهم من خلال الملاحظات ، كذلك الإفصاح عن معلومات الأصول غير المتداولة وطرق اهتلاكها ، والاستثمارات المالية وكيفية تقييمها .

القيود على موثوقية المعلومات :

١- التوقيت المناسب Time lines

تتعلق هذه الخاصية بضرورة أن يحصل مستخدمي المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات .

الموازنة بين التكلفة والمنفعة Cost –Benefit

أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة – المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة .

٢- الموازنة بين الخصائص النوعية

Qualitative Characteristics Balancing

عند الموازنة بين الخصائص النوعية يتم ذلك بشكل شمولي ، بحيث يتم الموازنة بين الخصائص النوعية من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية .

٣- الصورة الصحيحة والعادلة (التمثيل العادل) Fair Presentation

يتم عادة وصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة ، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي ، وتؤدي عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة إلى وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة المعلومات والأحداث الاقتصادية .

وبرأي الباحثين أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بمختلف أشكالها سوف يؤدي بلا شك إلى نشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم المختلف مما يؤدي أيضا إلى فقدان الثقة بموثوقية وصدق القوائم المالية من قبل شرائح المستثمرين الحالين والمتوقعين.

رابعا. الدراسة الميدانية:

١- مجتمع الدراسة عينته:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات في الأردن والأكاديميين في بعض الجامعات الأردنية وكانت عينة البحث عينة عشوائية،اعتمد الباحثين في الدراسة الميدانية على المقابلات الشخصية بالإضافة إلى استمارة الاستبانه بوصفها مصدرا مهما للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وتم تصميمها في ضوء أهداف وفرضيات البحث وتضمنت الاستبانه أولا مقدمة تعريفية بينت طبيعة الدراسة وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها، وثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسة بما يتناسب مع أهداف البحث واختبار فرضياته،وقسمت الأسئلة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة (الديمغرافية) والخاصة بعينة البحث، والمجوعة الثانية الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم ترتيب الأسئلة على مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط، وتم اختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها وكذلك مدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام معامل ارتباط Gronbach-Alpha وهو أسلوب إحصائي يبين مدى الاتساق والثبات والترابط بين متغيرات الدراسة ككل أو متغيرات جزئية واحدة تمثلها فرضية واحدة أو هدف واحد. وكانت قيمة معامل ارتباط Gronbach-Alpha ٠.٨٦ . وهي قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي،بعد ذلك تم إجراء تحليل لإجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) وعلى أساس طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس ولأغراض التحليل تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

الوسط الحسابي منسوبا للقيمة العظمى لمقياس ليكرت، وتكون الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من ٦٠%، أي عندما يزداد الوسط الحسابي عن ٣ درجات من مساحة المقياس، بالإضافة إلى الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولي لإجابات أفراد العينة

١- تحليل T (One Sample Test) لاختبار فرضيات البحث.

٢- نتائج توزيع استمارة الاستبانة:

تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة وأسفرت نتائج التوزيع والفرز كما هو موضح بالجدول أدناه.

الجدول رقم (١)

توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

البيـــان	العدد	النسبة %
الاستبيانات الموزعة	٤٣	١٠٠%
الاستبيانات المستردة	٤٣	١٠٠%
الاستبيانات غير المستردة	–	–
الاستبيانات القابلة للتحليل	٤٣	١٠٠%

٣- ٣. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات:

٣-١ تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

٣-١-١ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

جدول (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	٣٩	٩٠.٧
علوم مالية ومصرفية	٣	٧.٠
إدارة أعمال	١	٢.٣
اقتصاد	٠	٠.٠
أخرى	٠	٠.٠
المجموع	٤٣	١٠٠

يبين الجدول (٢) أن تخصص المحاسبة كان الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبة تخصص المحاسبة ٩٠.٧ وهذا يعطي مؤشر على أن الفئة المستبانة كانت لها خلفية علمية مؤهلة للإجابة على أسئلة الاستبانة وأن إجاباتهم تكون واقعية ولها مصداقية عالية بما يخص موضوع المحاسبة الإبداعية والأزمة المالية .

٣-١-٢ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (٣)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
دبلوم كلية مجتمع فما دون	١	٢.٣
بكالوريوس	١	٢.٣
ماجستير	٥	١١.٧
دكتوراه	٢١	٤٨.٨
شهادات مهنية	١٥	٣٤.٩
المجموع	٤٣	١٠٠

يبين الجدول (٣) إن مؤهل الدكتوراه والشهادات المهنية كانت الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة ٤٨.٨ لحمله الدكتوراه ، و٣٤.٩ للشهادات المهنيه، وهذا يدعم الإجابة على أسئلة الاستبانة بسبب كونهم يمتلكون المؤهلات العلمية والعملية المناسبة .

٣-١-٣ توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

جدول (٤) إفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من ٥ سنوات	٧	١٦.٣
٥ – ١٠ سنوات	١٧	٣٩.٥
١٠ – ١٥ سنة	١١	٢٥.٦
أكثر من ١٥ سنة	٨	١٨.٦
المجموع	٤٣	١٠٠

يبين الجدول (٤) أن الخبرة ٥ – ١٠ سنوات هي الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة ٣٩.٥ وهذا مما يعني احتكاك عينة الدراسة بالواقع العملي والمهني مما ينعكس ايجابيا على صحة ايجابياتهم على الاستبانه.

٣-٢ عرض البيانات واختبار الفرضيات:

٣-٢-١ نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الأزمة المالية "

جدول (٥) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الأولى

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية الإيراد لا تزال موضع الشك	٤.٠٢	٠.٨٠	٨٠.٤
٢	تسجيل إيراد مزيف	٣.٠٧	٠.٥١	٦١.٤

٣	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحده	٣.٧٩	٠.٥٦	٧٥.٨
٤	نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة	٤.٦٧	٠.٦١	٩٣.٤
٥	الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	٣.٥٣	٠.٦٧	٧٠.٦
٦	نقل الإيرادات الجارية إلى فترات مالية لاحقة	٤.١٦	٠.٨١	٨٣.٢
٧	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلا إلى الفترات المالية الحالية	٣.٤٢	٠.٨٥	٦٨.٤
	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	٣.٨١	٠.٣٩	٧٦.٢

يبين الجدول (٥) أن الفقرة الرابعة " نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة" قد احتلت الترتيب الأول بين فقرات الفرضية الأولى وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الأزمة المالية إذ تحققت بمتوسط حسابي بلغت قيمته ٤.٦٧ وبأهمية نسبية ٩٣.٤ وهي تقترب من التأكيد التام ،بينما كانت اقل فقرات هذا المجال هي الفقرة الثانية إذ تحققت بمتوسط حسابي ٣.٠٧ وبأهمية نسبية بلغت ٦١.٤ . وبلغ متوسط المتوسطات لفقرات الفرضية الأولى ٣.٨١ وبأهمية نسبية بلغت ٧٦.٢ . وهذا يدل أن عينة البحث ترى إن الفقرات (١،٤،٦) تمثل أكثر أساليب المحاسبة الإبداعية المتبع والتي توثر في قائمه

الدخل. وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة اكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وان هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بفقرات الفرضية الأولى والجدول رقم (٦) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجتمعة.

جدول رقم (٦) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الأولى

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	٣.٨١	٠.٣٩	١٣.٥٧	٠.٠٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الأولى وهي معنوية عند مستوى٠.٠٠ . وهذا يعني أن عينة البحث ترى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر في قائمة الدخل ولها تأثير في ظهور الأزمة المالية.لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة ٩٥%. أن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد يؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات ، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسم

اهتلاكها على مدى طويل الأجل ، في الوقت التي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليا ، وفي بعض الأحيان فان بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة ، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل . . أما برأي المستابنين فأن اقل شيء مؤثر على قائمة الدخل بالنسبة لطرق المحاسبة الإبداعية هو تسجيل إيرادات مزيفة .

٣-٢-٢ نتائج اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وظهور الأزمة المالية"

جدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثانية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	الأصول الغير ملموسة : حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول الغير ملموسة كالعلامات التجارية.	٤.٢٨	٠.٧٠	٨٥.٦
٢	الأصول الثابتة : لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية	٣.٣٧	٠.٧٦	٦٧.٤
٣	الاستثمارات المتداولة : يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية	٢.٥١	٠.٨٨	٥٠.٢
٤	النقدية : لا يتم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	٣.١٤	٠.٩٤	٦٢.٨

٥	الذمم المدينة : التلاعب بها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	٤.٣٥	٠.٩٢	٨٧.٠
٦	الاستثمارات طويلة الأجل : تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية	٣.٨١	٠.٦٦	٧٦.٢
٧	الأصول الطارئة : حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها	٤.٢٨	٠.٦٧	٨٥.٦
٨	المطلوبات المتداولة : لا يتم إدراج الإقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات بهدف تحسين نسبة السيولة	٤.٠٢	٠.٦٠	٨٠.٤
٩	مطلوبات طويلة الأجل : الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسبة السيولة	٤.٠٩	٠.٨٩	٨١.٨
١٠	المخزون: تضمينه ببضاعة راكدة ومتقادمة بالإضافة إلى التلاعب في أسعار التقييم	٤.٣٥	٠.٥٣	٨٧.٠

١١	حقوق المساهمين: إضافة مكاسب محققه من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدل من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة	٤.١٤	٠.٧٤	٨٢.٨
	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	٣.٨٥	٠.٤٤	٧٧

يبين الجدول (٧) أن الفقرة الخامسة التلاعب بالذمم المدينة تمثل أكثر الأساليب الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وهذا التلاعب يمكن إن يكون عن طريق عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو تضمين قيم حسابات المدينين ذمما مدينة لأطراف ذات صلة أو شركة تابعة . أو يكون التلاعب ناتجا عن أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة مثل تصنيف الذمم طويلة الأجل على إنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة، وحققت هذه الفقرة وسط حسابي بلغ قيمته ٤.٣٥ وبأهمية نسبية ٨٧.٠.أما اقل الفقرات تأثيرا حسب رأي عينة البحث هو التلاعب بالاستثمارات المتداولة حيث حققت هذه الفقرة وسط حسابي ٢.٥١ وبأهمية نسبية بلغت ٥٠.٢.وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الثانية مجتمعة ٣.٨٥ وبأهمية نسبية بلغت ٧٧% .

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثانية أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة

الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الثانية والجدول رقم (٨) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (٨) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثانية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	٣.٨٥	٠.٤٤	١٢.٥٦	٠.٠٠٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية لفقرات الفرضية الثانية وهي معنوية عند مستوى٠.٠٠ . وهذا يعني أن عينة البحث ترى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر في قائمة المركز المالي ولها تأثير في ظهور الأزمة المالية.لذا تقبل الفرضية الثانية بمستوى ثقة ٩٥%.

٣-٢-٣ نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية"

جدول (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثالثة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية .	٣.٩١	٠.٤٨	٧٨.٢

٢	دفــع تكــاليف التطــوير الرأســمالي وتسـجيلها باعتبارهـا تـدفقات نقديـة اســتثمارية خارجــة وإبعادهــا عــن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية	٣.٦٥	٠.٦١	٧٣.٠
٣	التلاعب بالتدفقات النقديـة التشـغيلية بهــدف التهــرب جزئيــا مــن دفــع الضرائب.	٤.٢٣	٠.٧٨	٨٤.٦
٤	التلاعــب بالــدخل مــن العمليــات المسـتمرة وذلـك بإزالـة البنـود الغيـر متكررة	٣.١٩	٠.٩٦	٦٣.٨
٥	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	٣.٧٤	٠.٥٧	٧٤.٨

يبين الجدول (٩) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات أساليب المحاسبة الإبداعيـة المستخدمة فـي قائمـة التدفقات النقديـة وظهور الأزمة المالية وباستعراض قيم الترتيب يتبين أن الفقرة الثالثة قد احتلت الترتيب الأول بين الفقرات وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية وتتمحور في التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بالتهرب جزئيا من دفع الضرائب وهذا قد يقود إلـى عمل تعديلات فـي التدفقات النقديـة التشـغيلية علـى سـبيل المثال تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية أو بعض

المعدات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية ، وكذلك تتم إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية أي يتم خصم التأثيرات الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية ، وحققت هذه الفقرة وسط حسابي بلغ قيمته ٤.٢٣ وبأهمية نسبية ٨٤.٦. أما الأقل تأثيرا على قائمة التدفقات النقدية التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بإزالة البنود الغير متكررة، وحققت الفقرة وسط حسابي ٣.١٩ وبأهمية نسبية بلغت ٦٣.٨ ،وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية ككل ٣.٧٤ وبأهمية نسبية بلغت ٧٤.٨.

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثالثة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الثالثة الجدول رقم (١٠) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم(١٠) اختبار One Sample T-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	٣.٧٤	٠.٥٧	٨.٥١	٠.٠٠٠	رفض

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولجميع متغيرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى٠.٠٠٠. لذا تقبل الفرضية الثالثة بمستوى ثقة ٩٥%.

٣-٢-٤ نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل إدارات الشركات والمنظمات .

جدول (١١) المتوسط الحسابي

والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الرابعة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	عدم التمثيل الصادق للعمليات والإحداث المالية التي حدثت في الشركة والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية .	٣.٦٣	٠.٦٩	٧٢.٦

٢	عـــدم الاهتمـــام بجـــوهر وحقيقـــة المعلومـات والاكتفـاء فقـط بشـكلها القانوني	٤.٤٧	٠.٦٧	٨٩.٤
٣	عدم الحيادية عند إعداد المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية	٤.٢٨	٠.٦٧	٨٥.٦
٤	عـدم الاحتيـاط عنـد إعـداد القـوائم المالية لكل من العناصر الغير مؤكده كالأصول والمطلوبات	٣.٨٦	٠.٥٢	٧٧.٢
٥	عدم تكاملية المعلومات المعروضة لكل بند من بنود القوائم المالية	٣.٤٢	٠.٦٦	٦٨.٤
	أساليب المحاسبة الإبداعية وفقدان الموثوقية	٣.٩٣	٠.٤٦	٧٨.٦

يبين الجدول (١١) ان الفقرة الثانية " عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بشكلها القانوني " قد احتلت الترتيب الاول بين الفقرات وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال علاقة اساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة بفقدان الموثوقية بالبيانات المالية إذ حققت وسط حسابي بلغت قيمته ٤.٤٧ وبأهمية نسبية ٨٩.٤ فقد رأت الفئة المستبانة لا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانوني ولكن في ذات الوقت تكون هذه المعلومات غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة على سبيل المثال تصنيف الاستثمارات لدى الشركات مرتبط بنية الشركة من اقتناء الاستثمار هل للمتاجرة

أو متاحة للبيع لذا يجب أن يتطابق عرضها في الميزانية مع نية الشركة بتصنيفها أي يجب الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات وليس الاكتفاء بشكلها القانوني فقط ، أما اقل الفقرات تأثيرا برأي المستبانين هي الفقرة الخامسة "عدم تكاملية المعلومات المعروضة لكل بند من بنود القوائم المالية إذ حققت وسط حسابي ٣.٤٢ وبأهمية نسبية بلغت ٦٨.٤ ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل ٣.٩٣ .

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الرابعة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الرابعة الجدول رقم (١٢) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (١٢)اختبار One Sample T-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
أساليب المحاسبة الإبداعية وانعدام الموثوقية	٣.٩٣	٠.٤٦	١٣.٣٣	٠.٠٠٠

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولجميع متغيرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى٠.٠٠ ، لذا تقبل الفرضية الرابعة وبمستوى ثقة ٩٥%.

٣-٢-٥ نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

فرضية البحث " توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في ظهور الأزمة المالية".

جدول (١٢) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار ت للعينات المستقلة لمجالات الدراسة بين الأكاديميين والمدققين

المجال	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	أكاديمي	٣.٧٥	٠.٥٣	١.٠٢	٠.٣١٣	قبول
	مدقق	٣.٨٧	٠.١٨			
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	أكاديمي	٣.٧١	٠.٥٥	٢.١٧	٠.٠٣٦	رفض
	مدقق	٣.٩٩	٠.٢٦			
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	أكاديمي	٣.٤٥	٠.٦٧	٣.٧٢	٠.٠٠١	رفض
	مدقق	٤.٠٢	٠.٢٥			
أساليب المحاسبة الإبداعية وانعدام الموثوقية	أكاديمي	٤.٠٠	٠.٦٠	٠.٩٧	٠.٣٣٥	قبول
	مدقق	٣.٨٦	٠.٢٦			
اساليب المحاسبة الإبداعية ككل	اكاديمي	٣.٧٣	٠.٤٦	١.٩٣	٠.٠٦٠	قبول
	مدقق	٣.٩٤	٠.٢٠			

يبين الجدول (١٢) نتائج اختبار T للعينات المستقلة لمجالات الدراسة بين الأكاديميين والمدققين. أن مستوى الدلالة المحسوب كان اقل من ٠.٠٥ فيما يتعلق بأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين رأي الأكاديميين والمدققين فيما يتعلق بهذه

الفقرات وبالتالي تقبل فرضية البحث على هذين الأسلوبين بحيث كانت الدلالة لصالح فئة المدققين الذين كانت متوسطات استجاباتهم اكبر من متوسطات استجابات الأكاديميين، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على باقي أساليب المحاسبة الإبداعية وأساليب المحاسبة الإبداعية ككل بين الأكاديميين والمدققين وذلك لان مستوى الدلالة المحسوب كان اكبر من القيمة ٠.٠٥، مما يعني رفض الفرضية الخامسة بالمجمل وبمستوى ثقة ٩٥% .

خامسا: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

١- أن أساليب المحاسبة الإبداعية بأنواعها المختلفة ساهم في نشوء الأزمات المالية العالمية فقد يكون التلاعب بقصد تظليل المستثمر الحالي والمتوقع يتمحور في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية مما قد يفقد المستثمر موثوقيته بصدق المعلومات المعروضة فيها.
٢- أن أكثر الأساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمحور في بند المدينون بهدف إخفاء أي ديون متعثرة أو معدومة للوصول إلى نتيجة تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو بهدف إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف تلك الحسابات بهدف تحسين سيولة الشركة أو المشروع .
٣- أن أكثر الأساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة الدخل) تتمحور في نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة.

٤- أن أكثر أساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة التدفقات النقدية) ناتجة عن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب .

٥- أن فقدان موثوقية البيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي إلى الأزمة المالية ناتج عن عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بالشكل القانوني .

٦- ضرورة أن يولي أساتذة الجامعات (اختصاص المحاسبة) أهمية لتعريف الطلاب على أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي وساهمت في نشوء الأزمات المالية العالمية وفقدان الموثوقية في المعلومات الصادرة عن أي شركة أو مشروع نتيجة لاستخدام تلك الممارسات .

٧- ضرورة إصدار تشريعات وأنظمة تدفع الشركات الأردنية المساهمة العامة إلى فصل بين الملكية والإدارة الأمر الذي يساعد المحاسبين القانونيين على منحهم المزيد من الاستقلالية والقوة والجراءة في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات .

٨- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات لتوعية المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق بموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها في نشوء الأزمات المالية العالمية .

٩- ضرورة تركيز الجهات المسئولة عن مهنتي المحاسبة والتدقيق على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لهذه المهنة وتجنب الممتهنين لها من الوقوع في ممارسات المحاسبة الإبداعية مع بيان العقوبات والمسئوليات نتيجة إتباع هذه الأساليب .

١٠- ضرورة حرص المحاسبين القانونيين على الالتزام بإظهار المعلومات الدقيقة لأي شركة يقومون بعملية تدقيقها مبتعدين عن أي تحيز أو تؤثر بالإدارات الخاصة بهذه الشركات مما يعني ضرورة توفر صفة الموثوقية بهذه البيانات.

الفصل السادس

التدقيق المراجعي في النظم الإبداعية المحاسبية والتأكد من نتائجه

صبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرون Enron) وغيرها من الشركات الرائدة ، وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسئولة على تدقيق حسابات شركة (انرون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح ، ونحن ومن خلال هذا البحث قمنا بتسليط الضوء على مفهوم المحاسبة الإبداعية من عدة جوانب مع التركيز على دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ، وقد تضمن هذا البحث سبعة فصول ، ما زالت مسئولية المدقق عن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) من غش وتحريف من أكثر القضايا إثارة للجدل التي تواجه مهنه التدقيق ، بل ويمكن القول بأنها تعتبر احد الأسباب الرئيسية التي تساهم في حدوث ما يعرف بـ (فجوة التوقعات) وهي تلك الفجوة ما بين ما يتوقعه المجتمع والجمهور العام من المدققين والمراجعين وما يقوم به المدققين والمراجعين بالفعل طبقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها .

وإذا كانت طوائف المجتمع المهتمة بتقرير المراجعة يتوقعون أن يكتشف المدققين ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات وغش ، إلا أن معايير المهنة قد أكدت أن مسئولية المدققين في هذا الشأن تتجه إلى أن تصميمهم لعملية التدقيق العادية لا تتم في المقام الأول لاكتشاف الغش والأخطاء فقط ، والمثير للجدل انه في بداية عهد التدقيق والمراجعة كانت وظيفة المدقق وخاصة الخارجي تنصب على اكتشاف الأخطاء والغش ثم تطورت إلى إبداء الرأي الحيادي عن عدالة وصدق القوائم المالية ، إلا أن الاهتمام بمسئولية المراجعين في اكتشاف حالات الغش والتحريف قد نشط وبدأ مرة أخرى يحتل الصدارة في أوائل الثمانينات نتيجة لفشل العديد من المشاريع والشركات وإفلاسها والانهيارات غير المتوقعة للعديد من أسواق المال ، فضلا عن ازدياد الوعي والاهتمام السياسي والعام للجمهور بفداحة حجم التلاعبات والغش والتحريف في بيانات الكثير من المنشآت ولا سيما ذلك الذي يتم عن طريق أعضاء مجلس الإدارة والمديرين .

وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرون Enron) وتحميل شركة (آرثر اندرسون) بكونها الشركة المسئولة على تدقيق حسابات شركة (انرون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح .

ومن خلال هذا البحث سيقوم الباحثان بمناقشة المشكلة الرئيسية للبحث وهي أن هنالك البعض يرغب بتحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك الشركات أو من أصحاب المصالح ، الأمر الذي يدفعهم أحيانا إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب بها عن طريق ابتداع طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية وهو ما يطلق عليه (المحاسبة الإبداعية) وذلك بغرض تحقيق الأهداف التي يصبون إليها، وفي ضوء طبيعة المشكلة السابق الإشارة إليها يطرح الباحثين من خلال البحث فرضيتين أساسيتين وهما:

- **الفرضية الأولى :**

هناك علاقة معنوية بين وعي مستخدمي التقارير المالية واكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية وبالتالي الحد منها .

- **الفرضية الثانية :**

هنالك دور فعال سواء للمدققين العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون الداخليون في الشركات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها.

كما سيقوم الباحثان من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف التالية :

١. إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المحاسبة الإبداعية وما توصلت إليه حتى تكون نقطة البداية لهذا البحث .
٢. استعراض أهم الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية .
٣. التعرف على التوجهات والوسائل لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية ، ومدى مساهمتها في تقييد التلاعب في القوائم المالية ودور المنظمات الدولية المحاسبية في ذلك .

٤. التعرف على المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية .

٥. دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

وفي الختام نرجو من الله العلي القدير ان نكون قد وفقنا في تقديم هذا البحث بالشكل المناسب وبصورة علمية ودقيقة .

مفهوم المحاسبة الإبداعية وتعاريفها

تعد المحاسبة الإبداعية (CREATIVE ACCOUNTING) أو المحاسبة الاحتيالية كما يطلق عليه البعض حدثاً من مواليد الثمانينات ، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات ، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! ولهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية ، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المفهوم ، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان بعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية ، وبعد ذلك سيختتم الباحثان بوضع تعريف شامل ومختصر للمحاسبة الإبداعية من وجهة نظرهما .

يقدم (ناصر Naser) (1) تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي " عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدُّون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها" .

ويعرف (أمات Amat) (2) المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال " .

ويقدم (فيليبس Phillips) (3) مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن " وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية ".

ويعطي (ملفورد Mulford) (4) تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

ويستخدم (العاني) (1) اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الإبداعية إذ يصفها بأنها هي"عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفَضِل مُعِد هذه الكشوفات أن يُبلغ عنه، وهي أيضاً عملية تتم من خلالها

هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الإبلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية .

ويصف (Bambooweb Dictionary) (2) المحاسبة الإبداعية بأنها تُشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم.

كما يضيف (Bambooweb Dictionary) ان نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative)وبعض الأحيان تطلق مصطلحات: ابتداع، ابتكار (Innovative) أو مغامر (Aggressive) ، ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت بجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

أما في (Accounting Dictionary) (3) فتم تعريفها بأنها بأنه مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات .

في ضوء قِراءة ما جاء آنفاً من قبل الباحثين والكتاب وآخرين يتضح للباحثين أن المحاسبة الإبداعية تتمثل بعملية أو ممارسة يستطيع المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في

حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ، ولهذا الأمر فأنه يمكن تلخيص مفهوم المحاسبة الإبداعية من وجهة نظرنا بأنها عبارة عن " عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة ".

وقبل أن نختتم هذا الجزء سنشير إلى بعض ما قاله المختصون عن المحاسبة الإبداعية من خلال تجربتهم ومشاهداتهم حيال ممارسات المحاسبة الإبداعية ، إذ كتب (يان جريفيثGriffiths) (1) من وجهة نظر الصحفي في مجال الأعمال والمحاسبة " إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة، وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، وأن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حصان طروادة ، ويضيف... في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهي جداً، وهو شرعي بصورة كلية ... إنها المحاسبة الإبداعية " .

بينما يستعرضها(جيمسون Jameson)(2) من وجهة نظر المحاسب إذ يقول " تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض. وأصبحت هذه الأنشطة التي ثمارها عناصر مهنة المحاسبة تعرف بالمحاسبة الإبداعية " .

أما (سميث Smith) (3) فيقول وفقا لخبرته كمحلل استثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي ، ويضيف .. لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسة الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الإبداعية " .

أما الباحثان فيضيفان بخصوص المحاسبة الإبداعية " بان مفهوم المحاسبة الإبداعية يكمن في أن هذا المصطلح هو عبارة عن الممارسات التي يقوم بها المحاسبين لتظليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواءً لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذيين أو غيره."

الأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية :

كما سبق وأشرنا فإن للمحاسبة الإبداعية عدة تعريفات ومن ضمن تلك التعريفات هو تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن " الأساليب أو الوسائل التي تستخدم من اجل تحويل أرقام البيانات المالية مما هي عليه فعليا إلى ما يرغب فيه المعدون عن طريق استغلال القواعد الحالية و/ أو إهمال بعضا منها أو جميعها

وفي هذا الجزء من البحث سنقوم باستعراض أهم تلك الأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ، وهنا لابد من الإشارة إلى أن هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة الإبداعية إلا أننا آثرنا استعراض أهم تلك الأساليب وهي كالتالي :

أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية ، فعلى سبيل المثال، يسمح للشركة في عدد من الدول أن تختار بين سياسة حذف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها على حساب عمر المشروع المتعلقة به، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

١. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ.ففي بعض الحالات عند تقييم عمر أحد الأصول من أجل حساب الإهلاك فإنه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لأن يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات ، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

٢. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية. ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة ، فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما بدلا من

٣. تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.

٤. التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية ويخلص الباحثان إلى أن الأساليب المستخدمة في المحاسبة الابتكارية لها أشكال متعددة ومعقده إلى حد ما ، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص ، وسيتم لاحقا عرض كيفية اكتشافها ومعالجتها .

المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل :

يستغل معدو البيانات المالية الذين يتورطون في المحاسبة الإبداعية بعض السياسات المحاسبية والثغرات القانونية من أجل تقديم انطباع "مضلل" عن الأرباح وذلك لخدمة مختلف أغراضهم وأهدافهم ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل ، وفيما يلي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها ، وهي :

(١) بشكل عام تفضل الشركات أن تقدم تقريرا عن اتجاه النمو الثابت في الربح بدلا من إظهار أرباح غير مستقرة بسلسلة من الارتفاعات

والانخفاضات الدرامية ، ويتحقق ذلك عن طريق تدبير احتياطي كبير غير ضروري من أجل الالتزامات المالية ومقابل قيم الأصول في السنوات الجيدة حتى يمكن خفض هذا الاحتياطي وبالتالي تتحسن الأرباح المقررة في السنوات السيئة ، وبالتالي تختفي التذبذبات أو الانخفاضات التي قد تصيب الدخل الأمر الذي قد يدفع المساهمين أو المستثمرين إلى توجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص .

وهنا تبرز خطورة المحاسبة الإبداعية في ظل عدم الشفافية وتغيب دور المستثمرين من ناحية انه في حال إذا كانت الظروف التجارية للعمل غير مستقرة ومتذبذبة فعليا فأنه على المستثمرين كل الحق في معرفة ذلك .

(٢) من الأشكال المختلفة لإدارة الأرباح وتجميل صور الدخل هو التلاعب بالأرباح وذلك من أجل ربطها بالتنبؤات، ويشير (Fox1997) (1) إلى كيفية تصميم السياسات المحاسبية في بعض الوحدات الاقتصادية من خلال القواعد المحاسبية العادية لتتطابق الأرباح الصادرة بالتقارير مع تنبؤات الأرباح.

فعلى سبيل المثال عندما تقوم تلك الوحدة ببيع منتجاتها فإنه يتم تأجيل اعتراف جزء كبير من الربح المحقق منها للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة المحتملة ودعم العملاء .

وتبرز أهمية تلك الممارسات في انه أحيانا يتم تقييم أداء أعضاء مجالس الإدارة على أساس التوقعات والتنبؤات التي يتم وضعها عند استلامهم لمهامهم

لذا فانه متى ما تحققت التنبؤات الموضوعة فان ذلك يعني ان واضعي التنبؤات على مستوى عال من المهارة والكفاءة والحدس مما يرفع من مكانتهم الاقتصادية في الشركة وبالتالي الحصول على تقييمات عالية وبالتالي مكافأة كبيرة .

(٣) قيام أعضاء مجلس إدارة شركة بتغيير في السياسات المحاسبية بغرض تجميل صورة الدخل في بعض الحالات وذلك رغبة منها في الهاء المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة.

ويشير Collingwood 1991 (1) إلى حادثة شهيرة حصلت في الولايات المتحدة تمثلت في قيام شركة K-Mart بتغيير في بعض سياساتها المحاسبية من اجل إظهار أرباح الربع السنوي بما يفوق ٣٠ % من قيمته في ظل السياسات المحاسبية السابقة وذلك ليتزامن مع خبر سيئ يتمثل في تراجعها كأكبر شركة لبيع التجزئة في الولايات المتحدة من المركز الأول إلى الثاني وذلك بغرض الهاء المستثمرين والمراقبين عن هذا الخبر .

(٤) يمكن أن تساعد المحاسبة الإبداعية إما في الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به سواء عن طريق خفض مستويات الإقراض الواضحة مما يجعل الشركة تبدو وكأنها خاضعة لخطر أقل أو عن طريق خلق المظهر الخاص باتجاه الربح الجيد مما يساعد الشركة في جمع رأس مال عن طريق إصدار أسهم جديدة وعرض أسهمها الخاصة في اكتتابات تملك للشركة .

وبشكل عام فقد أشار كل من (Dharan and Lev)(2) في دراسة تم إعدادها عام ١٩٩٣ أن المحللين في الأسواق ذات الكفاءة العالية واليقظين لن يخدعوا بممارسات المحاسبة التجميلية ، وان التغييرات المحاسبية لتسوية الدخل هي مؤشر على الضعف ، كما أن الدراسة أشارت إلى أن أي عملية تجميلية لصورة الدخل تقوم بها الشركة سيتبعها بالتأكيد أداء فقير في سعر السهم في الفترات والسنوات التي تلت تلك التغييرات المحاسبية لزيادة الدخل.

الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

لا شك ان مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي سيقوم الباحثان في هذا الفصل بعرض أهم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها وذلك كالآتي :-

(١) ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، والتي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) بالتوصية بضرورة إنشاء لجنة بالشركات المسجلة بها مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية

التي تصدرها الشركات ، ولهذا الأمر فقد أوصى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٦٧م جميع الشركات سواء المسجلة في البورصة أو العامة بضرورة إنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام ١٩٧٢م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) توصيات بإلزام الشركات بإنشاء لجنة للمراجعة ، وفي عام ١٩٧٨ ألزمت بورصة نيويورك جميع الشركات المسجلة لديها بضرورة تكوين لجان مراجعة .

(٢) بعد الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من اقتصاديات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في أواخر القرن العشرين والانهيارات المالية في العديد من أسواق العالم ، وكذلك في ظل انفتاح أسواق المال العالمية وعولمة الأسواق والاعتماد على شركات القطاع الخاص لزيادة معدلات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم والتوسع الهائل في حجم تلك الشركات أصبحت هنالك حاجة ماسة إلى وضع أسس ومعايير أخلاقية مهنية جديدة ، وقد أطلق على تلك المعايير والأسس الأخلاقية ما يعرف الآن بمفهوم حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE وذلك للحد من ظواهر المحاسبة الإبداعية والأضرار التي قد تنشأ من وجودها وذلك لعدم وجود الشفافية اللازمة والتي من شأنها رفع مستوى الاقتصاديات العالمية والمحلية .

(٣)خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت في معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها .

وبتخفيض البدائل فإن ذلك سيؤدي إلى أن الشركة التي ستختار معالجة محاسبية معينة تنتج من خلالها صورتها المرغوب فيها في عام ستجبر فيما بعد على استخدام نفس المعالجة في الظروف المستقبلية الشبيهة تكون فيها النتيجة أقل إرضاء.

(٤) الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية، ويتم ذلك عن طريق ما يلي :

أ – سن قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فإنه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزئية " بند الطوارئ " لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء " بند الطوارئ " بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ .

ب – أما الطريقة الأخرى فهي عن طريق تفعيل فرضية " الثبات " ، ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت أي شركة ما سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام

فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة والتي ربما قد لا تناسبها تلك السياسات كما كانت ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية ، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى وشريطة الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

(٥) أما الوسيلة الأهم والأقوى فهي يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عم طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصداقية العالية ، حيث أن المراجع الكفؤ والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها ، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

(٦) تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطيافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التثقيف الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص ، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض

برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة .

(٧) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمراجع المعتمد .

وبشكل عام يخلص الباحثان إلى أن المراجع الكفؤ يسعى عادة للحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تثبت انه لم تحدث تحريفات أو أخطاء ، وهنا لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة وهي انه ونتيجة للقيود الكامنة في عملية المراجعة فإنه توجد مخاطر لا يمكن تجنبها في عدم اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية نتيجة للممارسات المحاسبة الإبداعية ، فمن الممكن أن يتم اكتشاف تحريفات وتجاوزات بالبيانات المالية للفترة التي يغطيها تقرير المراجع إلا أن هذا الأمر لا يعني فشل المراجع بالتمسك بالمبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية للمراجعة ، فأحيانا وبالرغم من التمسك بتلك المبادئ والإجراءات فانه من الممكن اكتشاف بعض التجاوزات والتحريفات بالقوائم المالية .

دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

عندما قرر مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من الاتحاد الدولي للمحاسبين إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها (ACCOUNTING INTERNATIONAL) STANDARDS

وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL
(FINANCIAL REPORTING) STANDARDS كان يهدف من
وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها :(1)

(١) التقـارب مـع معـايير المحاسـبة الأمريكيـة (FINANCIAL ACCOUTING STANDARDS BOARDS) .

(٢) تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية .

(٣) الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .

(٤) حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية .

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية أدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافيا للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

(٢) إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار

(٣) العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

(٤) إدخال التفسيرات الملحقة بالمعايير إلى داخل المعايير نفسها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار .

المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية :

فيما يتعلق بالمنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية فقد نشأت العديد من الاعتبارات الأخلاقية على النحو التالي :

أولا: يتشارك النظام المحاسبي مع نظم القانون في عدة أوجه، حيث يمكننا النظر إلى القيم والأفكار المنبثقة عن نظم القانون ونظم العدالة لأن مثل هذه النظم هي منشآت اجتماعية يمكننا أن ننظر خلفها لنجد قيما أخلاقية أساسية مثل الصدق، وقد ناقش Lyons 1984 القيم التي اتخذت كأمثلة في العمليات القانونية، حيث يعرف احترام القانون كعنصر أخلاقي هام، "فعلى سبيل المثال، يمكن أن تعمل الإجراءات الموضوعة بشكل جيد على تشجيع احترام القانون ومن ثم طاعة القانون الذي يعتبرها الكثير شيئا جيدا" (1). وربما ينشأ بعض الجدل حول النظم التي إما بسبب أنها تم صياغتها بشكل سيء أو لأن آليات تطبيقها غير مناسبة لا تبعث على الاحترام، ويناقش Lyons قاعدة القانون ولكن تظهر هذه النقطة بشكل أكثر قوة على النظام الغير تشريعي مثل نظام المحاسبة ، حيث إذا ما فشلت في اكتساب الاحترام من قبل هؤلاء الذين يتم استدعاؤهم لتطبيقها فمن المحتمل أن يترتب على ذلك فشلا نظاميا، وفي سياق التلاعب الكبير والصغير بالبيانات المالية والذي عهدناه وعرفناه أنه يثير المشاكل في النظام القائم للمحاسبة، لذا فإن النظام يفتقر للسلطة إذا كان معرضا للتلاعب عن طريق قوى اقتصادية أو سياسية لأي هدف من الأهداف.

ثانيا: من المتفق عليه بشكل عام أن السلطة تتضمن المسئولية وأن الظلم ليس سوى سوء استخدام للسلطة كما أشار (Plato, 1992)(2). وقد انتهج العديد من الفلاسفة الأخلاقيين أفكارا شبيهة فيما يخص العدالة طبقا لحقوق كل شخص أو كل جماعة عبر التاريخ ، وتبعا لهذا التصور للعدالة وتصورات أخرى حديثة مثل نظرية راؤول الشهيرة للعدالة والتي وضعها عام ١٩٧٢، فلا شك في أن المعدين للبيانات المالية الذين يسيئون استخدام السلطة في مناصبهم يرتكبون نوعا من الظلم ، حيث وجد Fischer and Rosenzweig 1995 (3) أن طلبة المحاسبة وMBA ينتقدون الصفقات المتعرضة للتلاعب وسوء استخدام المبادئ المحاسبي .

كما اكتشف Naser and Pendlebury 1992 (4) عدم استحسان المراجعين المحاسبين في بريطانيا لمثل هذه المواقف .

وانتقالا من المفهوم العام للظلم وعدم الأمانة يمكننا أن نتطرق لمستوى شخصي أكثر حيث يقوم الأفراد باتخاذ قرارات بشأن العمل تكون قابلة للدفاع عنها بشكل أو بآخر، ومع ذلك فإن قرارات العمل غير معفاة من الاعتبارات الأخلاقية، كما أوضح Solomon 1993" (5) حيث لا يمكننا أن نقبل مرة أخرى الفكرة الأخلاقية بأن " العمل ليس إلا عملا ".

ومما يساعد على فهم ذلك أن نأخذ في اعتبارنا فكرة تحمل المسئولية الفردية عن الأعمال الخاطئة وفكرة الشخصية الجيدة عند دراسة المناقشات

الغير أخلاقية إلى حد ما والتي توظف لتكون عذرا لسلوك التلاعب المحاسبي، حيث يمكن أن يكون هناك دفاعا عن سلوك المحاسبة الإبداعية يعتمد على نظرية الوكالة ونظريات المحاسبة الإيجابية ، وقد ناقش Revsine 1991 (1) "افتراضات أو نظريات التمثيل المالي الخاطئ الانتقائي"، وقد اعتبر أن المشكلة تتعلق بكل من المدراء وحاملي الأسهم ويشير إلى أن كل منهما يمكنه أن يستفيد من المعايير المحاسبية الغير مصاغة بشكل محكم مما يسمح بحرية التصرف في تحديد زمن الدخل والأرباح ، حيث يمكن أن يستفيد حاملوا الأسهم من حقيقة أن المدراء قادرون على التلاعب بالأرباح "لتسوية" الدخل بما أن ذلك ربما يخفض من عدم استقرار الأرباح الواضح الذي تتعرض له الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة أسهمهم، وحقيقة أن هذا الأمر يتضمن تلاعبا وخداعا متعمدا يتم تجاهلها، بحيث يصبح حاملوا الأسهم من خلال وجهة النظر تلك مجرد قطعا للتلاعب على غير دراية ولكن تنص الافتراضات النظرية للوكالة على أن هذا السلوك حتمي بسبب وجود الصراع الملازم لعلاقات الوكالة.

وبالنظر من منظور أخلاقي يمكن اعتبار هذه التلاعبات مكروهة ومحرمة أخلاقيا، فهي ليست عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة للسلطة وتعمل على إضعاف سلطة المنظمين ، حين يتم خرق النظم والقوانين بدون عقوبة الأمر الذي يترتب على ذلك قلة احترام لها ولإجراءاتها ، وبشكل أساسي فإنه من الحكمة والمنطق التساؤل بشأن صلاحية الأنشطة المتورطة في إخفاء البيانات المالية السليمة لتقديم صورة لا يستطيع النشاط الاقتصادي الضمني تبريرها كاملة .

وبذلك يرى الباحثان أن المحاسبة الإبداعية يمكن اعتبارها مكروهة أخلاقيا وذلك لما يرونه من مخالفات أخلاقية ينتهجها المحاسبين في مهنتهم والتي لابد من التصدي لهذه السلوكيات حتى يمكن أن الحصول على الشفافية والمصداقية الكافية.

دور المدقق في التحقق من ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية :

أولا : دور المدقق المحوري وإطار مسئولياته :

يعرف التدقيق أو المراجعة (Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مدقق أو مراجع مؤهل وحيادي (Competent and Independent) للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة (Audit Evidence) (إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها .

وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، كما توفر خلالها إدارة المنشاة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم من الأطراف في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية (Information Economic Assertion Representation) وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم

المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات (Information Users) ، ومن ثم يتعين أن يتم تدقيق وفحص تلك المعلومات عن طريق محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها .

ومن هنا يمكن القول بأن مهنة التدقيق قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة إلى التدقيق الحيادي لتلك المعلومات، وحتى يتم تقديم تلك الخدمة يسعى المراجع على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات (Evidence) المتعلقة بالمزاعم موضوع الفحص ، حيث قد تتمثل تلك الأدلة في البيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر واليوميات والحسابات والمستندات المؤيدة والمصادقات وما إلى ذلك، ثم يقارن كمدقق تلك المزاعم والمعلومات مع معايير مقررة(بما في ذلك المعايير المحاسبية أو أي أسس محاسبية متفق عليها) على أساس أن تلك المزاعم والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية قد عرضت بصدق وبعدالة ولا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية، الأمر الذي من شأنه يوفر تقرير المراجع أداة التوصيل إلى مستخدمي تلك المعلومات بما يفيد مدى إمكانية مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها(Credibility and Reliability) .

ويوضح الشكل رقم (١) ذلك التدقيق الموضوعي الحيادي الذي يتم عن طريق المدقق (Auditor) المؤهل الذي يبدي رأيه عن تلك المعلومات المالية المقدمة عن طريق إدارة الشركة إلى المستخدمين المعنيين (Interested Users) .

تأسيسا على ذلك فأن المسئولية الأساسية للمدقق تتمثل في أن يوضح في تقريره رأيه للأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية عما إذا كانت القوائم المالية التي تتضمن مزاعم الإدارة قد عرضت بشكل صادق وعادل أم لا وكذلك دون وجود أي تجاوزات أو تحريفات وأنها لا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

إلا انه لا بد الإشارة إلى أمر مهم وحيوي وهو أن عملية التدقيق لا توفر ضمانا كاملا لاكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية ، لأنها ببساطة ليست عملية مثالية ، حيث انه يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، وهذا يتم حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المدقق التي تتطلبها معايير المراجعة المهنية(Professional Auditing Standards) ، حيث إذا ما حاول أي مدقق اكتشاف كافة ممارسات المحاسبة الإبداعية فان تكلفة التدقيق ستكون كبيرة وغير مقبولة ، لذا فإنه يجب أن يركز جهده في المجالات التي يوجد بها مخاطر كبيرة لحدوث تحريفات أو تلاعبات ، وأثناء التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق يتوافر لديه قدر كبير من التأكيد (Assurance) لاكتشافها ، وعلى الرغم من انه ليس تأكيدا مطلقا إلا انه مستوى ايجابي مرتفع جدا من التأكيد ، وبالتالي فإن دقة المعلومات بالقوائم المالية لكافة الشركات سترتفع مما سيمكن أسواق رأس المال من العمل كما يجب أن تكون عليه الأسواق ذات الكفاءة ، ومن هنا يمكن القول بأن التدقيق يقدم منافع اقتصادية عديدة للمجتمع ، ففي الولايات المتحدة

الأمريكية يوجد (١٥٠٠٠) (1) شركة عامة تطرح أسهمها للاكتتاب العام يجب مراجعتها سنويا ، وبدون التدقيق القوائم المالية لها لا يمكن لتلك الشركات أن تحصل على رأس المال عن طريق طرح أسهمها في أسواق المال ، كما أن العديد من الشركات الخاصة بحاجة إلى مراجعة سنوية لقوائمها المالية للحصول والحفاظ على التمويل من البنوك والمنشآت المالية الأخرى ، وفي معظم الأحوال يمكن للشركة أن تحصل على تمويل بمعدلات منخفضة إذا كان لديها قوائم مالية يتم تدقيقها سنويا ، ومن هنا يمكن القول بأن تدقيق القوائم المالية تخفض تكلفة رأس المال .

وعادة ما يساعد المدققون سواء العاملين في مؤسسات التدقيق أو القطاعات التي تراقب أعمال الشركات في دواوين المحاسبة أو المدققون الداخليون الشركات على تحسين أدائها وأساليب الرقابة الداخلية .

حيث يقدمون للإدارة اقتراحات ينتج عن تنفيذها تخفيض التكاليف من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتخفيض أي تحريف أو تلاعبات أو غش ، كما ينتج عن تنفيذ إجراءات التدقيق أن يعمل كل من أفراد المنشأة والعاملين بها على نحو أفضل وتخفيض فرص ارتكابهم للغش والممارسات الخاطئة .

فنتيجة لزيادة مخاطر المعلومات (Information Risk) بسبب تعقد مجتمع الأعمال وزيادة حجم المنشآت والشركات وعدد عملياتها المالية التي تقوم بها واتسام عمليات التبادل بالصعوبة والتوسع فضلا عن صعوبة توصل متخذ القرار بشكل مباشر للمعلومات واحتمال وجود تحريفات بها أو

تحيز أو تأثير متعمد لمعديها على احد جوانبها ، ظهرت حتمية التدقيق ودورها المحوري الحيادي في تخفيض مخاطر المعلومات ، تعكس تلك المخاطر إمكانية عدم دقة المعلومات الخاصة بمخاطر العمل الخاصة بالمنشاة أو الشركة (عدم دقة القوائم المالية) .

وأحيانا تقوم بعض إدارات الشركات وبالاتفاق مع المدقق أو المراجع لتوفير تأكيد مناسب للمستخدمين عن إمكانية الاعتماد على تلك القوائم ، حيث إذا ما تم اعتماد تلك القوائم وهي غير صحيحة وتتضمن بعض ممارسات المحاسبة الإبداعية ، فإن المدقق سوف يواجه باحتمال مقاضاته من قبل كل من المستخدم وبعض أعضاء مجلس الإدارة أو ما تعرف بالمسئولية القانونية للمراجع تجاه العملاء أو الغير أو أي طرف ثالث ، حيث يقاضي المستخدمون المدقق على أساس مسئوليته المهنية عن تأكيد إمكانية الاعتماد على القوائم المالية ، كما يمكن للمستخدم أيضا مقاضاة الإدارة ، وبالتالي يتحمل المدقق مسئولية كبيرة من الوجهة القانونية .

ثانيا : تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية

تهدف عملية التدقيق وفقا للمعايير إلى توفير تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية كوحدة واحدة بشكل عام خالية من أي تحريف جوهري أو غش أو تلاعب أو أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وللوصول إلى تلك التأكيدات المعقولة يجب أن تتوافر بالمدقق سواء على مستوى مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة عدة آليات وشروط تساعد على تعزيز أداء عمل المدقق للحد من الممارسات الإبداعية .

ومن أهم تلك الآليات والشروط ما يلي :

(1) تـوفر المـوارد البشـرية المؤهلـة والمدربـة ، حيـث يعتبـر تـوفر مثـل تلـك الكفاءات الضمان لحسن انجاز الأعمال التي يكلف بها مكتب التدقيق أو ديوان المحاسبة ، وفي هذا الصدد فلا بد من مراعاة التناسب بين الأعمال والموارد البشرية عدديا ونوعيا ، والاهتمام بنواحي التدريب والتعليم المستمر ونقل الخبرات والتجارب داخل منظومة التدقيق سواء كانت مكتب تدقيق أو ديوان محاسبة .

وبهذا يجب أن يحتل الاستثمار في الموارد البشرية المرتبة الأولى في أولويات مكاتب المراجعة ودواوين المحاسبة ، وفي مقابل ذلك فيجب أن يكون لديه القدرة على الاحتفاظ بهذه الموارد للمدى الملائم .

(٢) أن ممارسـة مهنـة التدقيق تحتـاج إلـى أشـخاص ذو مواصـفات خاصـة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار ، وبالإضافة إلى ذلك الشعور بالاستقلالية والقدرة على ممارستها في الاتجاه الصحيح والإحساس بأهمية ما يقوم به من أعمال .

(٣) يجـب علـى مكاتـب التـدقيق أو دواويـن المحاسـبة أن تقـيم مـدى إمكانيـة الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات ، وبسبب الحدود الطبيعية لمهمة التدقيق واستحالة إحاطة المدقق بكافة المعاملات والأحداث الخاصة بالشركة بنسبة ١٠٠ % ،

لذلك على المدقق أن يقيم إمكانية انسحابه من المهمة أو الاعتذار عنها إذا نما إلى علمه ما يجعل أمانة إدارة الشركة فيما تقدمه من بيانات أو معلومات محل شك ، وفي هذا الصدد فقد يكون من الواجب إعادة النظر في صياغة نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية لكي تعكس بشكل أكثر تفصيلا طبيعة مهمة المدقق والحدود الطبيعية لهذه المهمة مع ذكر للبنود أو الموضوعات التي يتوافر لديه دليل على صحتها غير إقرارات إدارة الشركة.

(٤) أن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر وتشعب وتشابك أنشطة الشركات والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل ، حيث أنها لم تعد قاصرة على أساليب التدقيق المستندي التقليدية والاطلاع على الدفاتر والقيود المحاسبية ، إنما أصبحت موضوعات مثل أساليب تصوير القوائم المالية والافصاحات المختلفة المطلوبة بالمعايير المحاسبية والالتزامات غير المقيدة بالدفاتر في دائرة الاهتمام الأول للمدقق .

وختاما يمكننا القول بان غالبا من يقوم بعمل تلاعبات أو ممارسات المحاسبة الإبداعية من المحاسبين من هو على مستوى عال من الحرفية والابتكار لذا فمن الضروري ان يقابله من الطرف الآخر من المدققين سواء في مكاتب التدقيق أو مدققي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى أن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش .

هنالك عدة تعاريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية إلا أنها جميعها تتفق على أنها عبارة عن عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة .

(١) هنالك العديد من الوسائل والأساليب التي تستخدم في المحاسبة الإبداعية ومن أهمها :

- اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم تحقيق أهداف القائمين على الشركة أو أصحابها أو استغلال الثغرات القانونية .
- التلاعب في البيانات أو المعلومات أو استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ
- اختلاق الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية أو تحديد وقت معين للصفقات الفعلية لتعطي الانطباع المرغوب فيه في الحسابات

(٢) أن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وتجميل صورة الدخل وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في إدارة الأرباح وتجميل صور الدخل .

(٣) هناك العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة ، وعدم تغير السياسات المحاسبية وغيرها من الطرق الكثيرة.

تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم المحاولة للحد منها وتعتبر يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبية الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية .

(٤) أن ظهور ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر أحد الأسباب التي أجبرت مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية إلى تغيير معايير المحاسبة الدولية (INTERNATIONAL STANDARDS) ACCOUNTING لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL) REPORTING STANDARDS) .

(٥) للمدقق دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

(٦) تبين من خلال البحث أن المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية هو أساس لا يمكن تجاهله ، حيث يتضح أن هنالك أخلاقيات تحكم المهنة ، وان وجود مثل تلك الأخلاقيات ستقود إلى الرقي بمهنة المحاسبة ، الأمر الذي سيساهم بالتالي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

(٧) أن مهمة المدقق ليست سهلة خاصة في ظل كبر حجم الشركات وتشعب وتشابك أنشطتها ومصالحها والتطور المستمر في أساليب الإنتاج والتسويق والتمويل لذا فانه يجب على مكاتب التدقيق أو دواوين المحاسبة أن تقيم مدى إمكانية الاعتماد على ما تقدمه إدارة الشركة التي يتم التدقيق عليها من بيانات ومعلومات منعا لأي تلاعبات أو تحريف أو غش .

ثانيا : التوصيات :

أ - التوصيات العامة :

(١) بث الوعي الكافي لمعرفة وتوضيح المحاسبة الإبداعية وذلك بغرض بيان أضرارها وبالتالي الحد منها ومحاربتها بالوسائل الصحيحة .

(٢) تفعيل التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمدقق المعتمد .

(٣) تفعيل لجان المراجعة لما لها من دور في الحد من التلاعبات وممارسات المحاسبة الإبداعية .

(٤) التركيز والعمل على تطوير وتدريب المدققين بشكل مستمر خاصة لو علمنا بأن ممارسة مهنة التدقيق تحتاج إلى أشخاص ذو مواصفات خاصة ، بحيث يتمتعوا بالوعي المهني والثقافة والإدراك الكافي بمختلف الأنشطة الاقتصادية والمستجدات في بيئة الأعمال والعوامل التي قد تؤثر على المراكز المالية للعملاء أو في عناصر أو موارد أعمالهم أو في قدرتهم على الاستمرار .

(٥) تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين سواء الصغار منهم أو الكبار والمهتمين ومستخدمي البيانات والمعلومات المالية على مختلف أطيافهم، وتتم عملية التثقيف عن طريق عرض برامج محاسبية تثقيفية وتعليمية أو إرسال رسائل توضيحية أو عقد حلقات نقاشية لمستخدمي المعلومات

المالية تشرح الممارسات الإبداعية التي تمارسها بعض الشركات وأهم التطورات في مجال المراجعة والمحاسبة .

(٦) حيث أن اقتصاد أي دولة له خصوصية وطبيعة تختلف عن غيرها من باقي الاقتصاديات لذا فإنه يجب إصدار معايير محاسبة خاصة بدولة الكويت ليتم تطبيقها على الشركات والوحدات الاقتصادية التي تعمل في دولة الكويت ، بحيث يكون أساس تلك المعايير هي المعايير الجديدة التي أصدرها مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية .

(٧) تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة في الدولة (وزارة التجارة– سوق الكويت للأوراق المالية – غرفة التجارة والصناعة..الخ) على الشركات التي تتورط في القيام ببعض ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات أو تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها .

(٨) تفعيل دور (حوكمة الشركات CORPORATE GOVERNANCE) وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والإفصاح الأمر الذي يساعد على التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

(٩) سرعة إصدار القوانين والتشريعات اللازمة التي تكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها .

ب . توصيات تخص ديوان المحاسبة

(١) نشر مفهوم المحاسبة الإبداعية بين المدققين العاملين بديوان المحاسبة وتأهيلهم من خلال التالي :

- ✓ تعريف المدققين العاملين بديوان المحاسبة بمفهوم المحاسبة الإبداعية .
- ✓ أهم ممارسات وأساليب ووسائل المستخدمة في المحاسبة الإبداعية .
- ✓ تثقيف وتعريف المدققين العاملين بديوان المحاسبة بآخر المستجدات والوسائل التي تساعد على كشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .
- ✓ يتم نشر مفهوم المحاسبة الإبداعية عن طريق إقامة دورات تدريبية أو نشر وتوزيع منشورات تثقيفية متعلقة بالمحاسبة الإبداعية وخاصة للمدققين العاملين بقطاع الاستثمار والشركات.

(٢) يقع على عاتق ديوان المحاسبة نشر مفهوم المحاسبة الإبداعية بين الجهات الخاضعة لرقابتها من شركات ومؤسسات مالية وخاصة التي تساهم بها الدولة بنسبة مؤثرة من رأس المال ، وحثها على تطوير قدرات وكفاءة العاملين بها لمواجهة أي ممارسات أو تلاعبات بالبيانات أو المعلومات المالية لما له من تأثير ايجابي في تحقيق الهدف الأسمى لديوان المحاسبة وهو المحافظة على المال العام .

(٣) تضمين تقارير ديوان المحاسبة الخاصة بالشركات والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابته توصيات بضرورة تبني مفهوم المحاسبة الإبداعية وطرق الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .

الفصل السابع

الإبداع المحاسبي ضمن المعايير المالية الدولية

أصبح مفهوم الإبداع المحاسبي محل اهتمام كبير جدا من قبل الباحثين المهتمين بميادين المعرفة المالية والمحاسبية وكذالك من قبل المحاسبين والمراجعين، وقد أزداد هذا الاهتمام نتيجة للأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أدت إلى انهيار عدة شركات كانت رائدة في مجال عملها نتيجة لنقص الشفافية في عرض البيانات المحاسبية المتعلقة خاصة بالتدفقات المالية والتلاعب المقصود بالحسابات ومن أجل التحكم في النشاط الاقتصادي والتدفقات المالية الناتجة عنه عملت الهيئات المهتمة بالعمل المحاسبي والمالي على وضع معايير التقارير المالية الدولية من أجل تحسين عملية العرض، التقييم التسجيل والإفصاح المحاسبي. وعليه موضوعنا سيتناول معايير التقارير المالية كشكل للإبداع المحاسبي مركزين على عرض وتحليل الإبداع في مجال التدفقات النقدية والمعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه سنقسم هذا الموضوع إلى ثلاث محاور تناولنا في المحور الأول الإطار النظري للإبداع المحاسبي لنستعرض في المحور الثاني معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية لنثبت في المحور الثالث الإبداع في المعايير الدولية لنصل في النهاية إلى النتائج التي توصلنا إليها .

الكلمـات المفتاحيـة: الإبـداع المحاسـبي – معـايير المحاسـبة الدوليـة – معايير التقارير المالية الدولية – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عـادة مـا تسـتعمل كلمـة الإبـداع للدلالـة عل كـل شـيء جديـد بـارع أو مدهش وحتـى فريد مـن نوعـه، دون التمييز بـين تلـك الأشياء خاصـة مـن حيث طبيعتهـا، ونجد العامـة أيضـا تسـتعمل كلمـة الإبـداع حتـى عنـد الحـديث حـول الأفكار البارعة، الفنون الجميلة، وكل الأشياء غير العادية.

تعد كلمات إبداع وابتكار ونحوهما، مترادفات لمعنى يمثل إثبات شـيء جديد غير مألوف، أو حتى النظر للأشياء بطرق جديدة، ويعرف الإبداع في اللغـة كمـا جـاء فـي(لسـان العـرب)، مـن بـدع الشـيء وهـو أنشـأه، وجـاء فـي (المعجم الوسـيط): بدعـه بـدعا أي أنشـأه علـى مثـال سـابق، وعرفـه (القـاموس العصـري الحـديث) بأنــه : الإيجـاد أو التكـوين أو الابتكـار[1]، أمـا التعريـف الموضـوعي فقد اختلـف المفكـرون حـول تحديـد ماهيـة الإبـداع، حيث لا يوجـد اتفـاق واضـح ومحـدد لأسـباب تتعلـق بتعقـد الظـاهرة نفسـها أو بتعـدد اتجاهـات المفكرين، حيث ينظر كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصـه أو ميولـه ومـن بـين التخصصـات المهمـة نجـد المحاسـبة التـي تطـورت ونمـت بـالتطور الاقتصـادي، التكنولـوجي، المالي،....الحاصـل علـى المسـتوى الـدولي ممـا أدى إلى بروز ما يسمى بالإبداع المحاسبي creative accounting .

المحور الأول: الإطار النظري للمحاسبة الإبداعية:

١- تعريف المحاسبة الإبداعية:

من المعروف بأن تعريف الإبداع تنوع بتنوع تعاريف الباحثين والعلماء فكل يعرفه حسب وجهة نظره وما يتفق مع توجهاته البحثية والعلمية ومن أهم تصنيفات تلك التعاريف[١]:

- تعريفات تركز على الإنسان المبدع من حيث الخصائص الشخصية والمعرفية، وتبناها علماء النفس.
- تعريفات تركز على العملية الإبداعية من حيث المراحل التي تمر بها وارتباطها بحل المشكلات وأنماط التفكير وتبناه علماء النفس المعرفيين.
- تعريفات تركز على الناتج الإبداعي وهذه التعريفات أكثر شيوعاً لأنها تعكس الجانب الملموس للعملية الإبداعية.

ومنه نستطيع تعريف الإبداع بأنه مجموعة من التوجهات والميولات الوجدانية والقدرات العقلية التي يمتلكها الشخص، والتي تمكنه من إنتاج أفكار أصيلة وتتعدد أنواع الإبداع بحسب المجال الذي نريد دراسته ومن بين المجالات المهمة بالنسبة للمؤسسات والأفراد نجد المحاسبة التي هي عبارة عن نظام للمعلومات هذا الأخير يحتاج لإبداع من أجل توصيل معلومات دقيقة، صحيحة، ذات مصداقية للأطراف من أجل اتخاذ القرار ومن هنا ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية فما المقصود بها؟

---

١. تاريخ الاطلاع ٢٠١٠/٠٣/٢٠ .http://alyasmen.net/vb/showthead.php?3014. الفرق بين مفهوم الإبداع و الابتكار (على الخط)

تعد المحاسبة الإبداعية من مواليد سنوات السبعينيات حيث نجد هذا المصطلح موجودا في المحاسبة الانجلوسكسونية وذلك من خلال الأبحاث التي كان يقوم بها المنظرين والمفكرين المحاسبيين والتي تتجلى في النظرية الايجابية للمحاسبة، وقد أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير جدا خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد أحداث انهيار شركة (ارنون) وتحميل شركة (آرثر أندرسون) بكونها الشركة المسئولة على تدقيق حسابات شركة (ارنون) جزء من مسئولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح .

وقد حاول العديد من الباحثين والكتاب والمختصين وضع تعريف لمصطلح المحاسبة الإبداعية ، ونظرا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب فقد ظهرت العديد من التعريفات لهذا المصطلح ، وقد بنيت تلك التعريفات كل حسب وجهة نظر من وضعها ، وفيما يلي سوف نقوم بعرض العديد من التعاريف المتعلقة بالمحاسبة الإبداعية فيما يلي[1]:

يقدم (Naser) تعريفه عن المحاسبة الإبداعية من وجهة نظر أكاديمية بأنها هي « عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدُّون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و/ أو جميعها".

1Diana Balaciu, Victoria Bogdan, Alina Beattrice Vladu: A BRIEF REVIEW OF CREATIVE ACCOUNTING LITERATURE AND ITS CONSEQUENCES IN PRACTICE, [a la line] oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/1120091/16.pdf consulter le 20/03/2010.

ويعرف (Amat) المحاسبة الإبداعية بأنها " العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال".

ويقدم (Phillips) مفهومه عن المحاسبة الإبداعية بكونها عبارة عن « وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية ".

ويعطي (Mulford) تعريفه عن المحاسبة الإبداعية بأنها عبارة عن الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية ، باستخدام خيارات وممارسات المبادئ المحاسبية ، أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل.

و منه نستطيع تعريف المحاسبة الإبداعية بأنها استخدام أساليب أو طرق أو إجراءات أو مفاهيم أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشكلة محاسبية تواجه الإدارة، حيث يتمتع المحاسب المبدع بقدرات مميزة.

٢- خصائص المحاسبة الإبداعية:

تتميز المحاسبة الإبداعية بعدة خصائص والتي تبين لنا بدورها الخصائص التي يتميز بها المحاسب المبدع والمتمثلة في:

- قدرة المحاسب على التحليل والتجميع.
- قدرة المحاسب على التخيل والحدس.
- أن يتمتع المحاسب بالشجاعة والثقة بالنفس .

- اعتماد المحاسب على التعليمات المبنية على الحقائق العلمية وليس التعليمات المستمدة من المراكز الإدارية.
- النقد الذاتي، فالمحاسب المبدع هو الذي يستطيع تطوير ذاته من حيث النقد والتهذيب والتقويم للأفكار والمعلومات ووسائل التحليل التي يستخدمها.

٣- مجالات المحاسبة الإبداعية:

تتمثل مجالات المحاسبة في:

- نظام المعلومات المحاسبي.
- القياس المحاسبي .
- طرق توزيع أو تحميل المصروفات المختلفة.
- الأساليب المختلفة لعرض القوائم والتقارير المالية والمحاسبية
- أساليب التحليل المالي.
- تطوير البرامج الآلية المحاسبية.

وسوف نقوم بشرح مجالات المحاسبة الإبداعية في المحاور اللاحقة.

٤- تقنيات المحاسبة الإبداعية:

إن هناك عدة تقنيات للمحاسبة الإبداعية والتي تصنف حسب عدة اعتبارات وفي عدة أصناف، **نذكر منها**[١]:

٤-١- تصنيف سنة ١٩٩٥: François Bonnet

[١] INTRODUCTION : [a la line] univ-brest.fr/masterif/memoirecomptacreasraisonsdvpt.pdf consulté le 25/03/2010

جدول حسابات النتائج والمبادئ المحاسبية: وذلك حسب الاستعمال الداخلي والخارجي، استعمال عقود الإيجار التمويلية، تقييم الإنتاج، مخصصات المخزونات.

- جدول حسابات النتائج والسياسات المحاسبية: وذلك فيما يخص تغييرات النتيجة.
- جدول حسابات النتائج وقرارات التسيير :من خلال تحسين النتيجة.
- عمليـات علـى الميزانيـة: رؤوس الأمـوال، الـديون الدائمـة واحتياجـات رأسمال العامل بالإضافة إلى تمويل الخزينة.

٤-٢- تصنيف d'Hervé Stolowy:

- تقنيات لها تأثير على محددات النتيجة.
- تقنيات لها تأثير على عرض جدول حسابات النتائج.
- تقنيات لها تأثير على عرض الميزانية.

من خلال ما سبق نستطع أن نقول أن المحاسبة الإبداعية عبارة عن تلك التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي من حيث الاتصال، القياس، العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية التي وضعت من أجلها لجنة / مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير خاصة بها والتي سوف تكون محور دراستنا في المحور الموالي.

المحور الثاني:

معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية:

١- تعريف معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية:

وهـي معـايير المحاسـبة الدوليـة الصـادرة عـن مجلـس معـايير المحاسـبة الدولية (IASB) والتي تهدف بشكل أساسي إلى توفير معايير محاسبية على المستوى العالمي تكون ذات جودة عالية وقابلة للفهم والإنفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الإفصاحات وأسس الاعتراف والقياس موحدة في جميع الدول من خلال إطار نظري موحد.

بدأت هذه المعايير في الظهور خلال سنوات السبعينات حيث تأسست خلالها لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) سنة ١٩٧٢ من ٠٩ دول لتخضع هذه اللجنة إلى إعادة هيكلة سنة ٢٠٠١ ليصبح اسمها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهي تطبق في أغلب الدول والجدول الموالي يبين لنا المعايير الصادرة عنها حسب التسلسل الزمني.

الجدول رقم ٠١: ظهور وتطور معايير المحاسبة الدولية حسب التسلسل الزمني إلى غاية نهاية سنة ٢٠٠٨

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ أول إصدار
IAS1	عرض البيانات المالية	١٩٧٥/١/١
IAS2	المخزون	١٩٧٦/١/١
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	١٩٧٩/١/١
IAS8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	١٩٨٠/١/١

IAS10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	١٩٨٠/١/١
IAS11	عقود الإنشاء	١٩٨٠/١/١
IAS12	ضرائب الدخل	١٩٨١/١/١
IAS16	الممتلكات والمصانع والمعدات	١٩٨٣/١/١
IAS17	عقود الإيجار	١٩٨٤/١/١
IAS36	انخفاض قيمة الأصول	١٩٩٩/١/١
IAS37	المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة (الطارئة)	١٩٩٩/١/١
IAS38	الأصول غير الملموسة	١٩٩٩/١/١
IAS39	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس	٢٠٠١/١/١
IAS40	الاستثمارات العقارية	٢٠٠١/١/١
IAS41	الزراعة	٢٠٠٣/١/١
IFRS1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة	٢٠٠٤/١/١
IFRS2	الدفع على أساس الأسهم	٢٠٠٥/١/١
IFRS3	اندماج الأعمال	٢٠٠٤/٤/١
IFRS4	عقود التأمين	٢٠٠٥/١/١
IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقعة	٢٠٠٥/١/١
IFRS6	استكشاف وتقييم الموارد الطبيعية	٢٠٠٦/١/١

IFRS7	الأدوات المالية: الإفصاح	٢٠٠٧/١/١
IFRS 8	الإفصاح في القطاعات التشغيلية	٢٠٠٧/١/١

المصدر: بوهرين فتيحة: فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة الخارجية على المصارف التجارية – دراسة حالة بنك الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي خنشلة، ٢٠٠٦/٢٠٠٧ ، ص ٦٢-٦٣ .

بالإضافة إلى هذه المعايير تقوم لجنة التفسيرات التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية بتفسير كل غموض والتباس حول تطبيق المعايير السابقة الذكر والجدول الموالي يبين لنا التفسيرات حسب تطورها الزمني.

الجدول رقم ٢: تطور تفسيرات معايير المحاسبة الدولية حسب تسلسلها الزمني إلى غاية نهاية سنة ٢٠٠٨

رقم التفسير	ملاحظات
SIC 7	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS21
SIC10	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS20
SIC12	وهو متعلق بتفسير المعيار SIC12- IFRS2- IAS32- IAS19 -IAS8- IAS27
SIC13	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS31
SIC15	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS17
SIC21	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS16- IAS12

SIC25	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS12
SIC27	وهو متعلق بتفسير المعيار – IFRS4 – IAS1- IAS17 IAS18
SIC29	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS1.
SIC31	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS18 .
SIC32	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS38− -IAS2- IAS1- - IAS11- IAS16- IAS17- IAS36 IFRS3
IFRIC1	وهو متعلق بتفسير كل من IAS1 -IAS8- −IAS16− IAS37−IAS36 IAS23
IFRIC2	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS32− IAS39.
IFRIC4	وهو متعلق بتفسير كل من IAS٨ -IAS16- −IAS17− IAS38
IFRIC5	وهو متعلق بتفسير كل من IAS٨ -IAS27- −IAS28− SIC12−IAS39−IAS31 IAS37.
IFRIC6	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS8 − IAS37.
IFRIC7	وهو متعلق بتفسير كل من IAS29 – IAS12.
IFRIC8	وهو متعلق بتفسير المعيار IAS8 − IFRS2.
IFRIC9	وهو متعلق بتفسير كل من IFRS3-IFRS1–IAS39 .

IFRIC10	وهو متعلق بتفسير كل من IAS٣٩ –IFRS1-IFRS3 .
IFRIC11	وهو متعلق بتفسير كل من IAS٣٢ –IFRS2

مما سبق نستنتج أن هناك ٣٠ معيار محاسبي دولي، ٧ معايير لإعداد التقارير المالية و ٢١ تفسيرا.

٢- مكونات معايير المحاسبة الدولية:

إن دراسة معايير المحاسبة الدولية يجعلنا نلاحظ بأن المعيار المحاسبي غالبا ما يحتوى على:

- مقدمة المعيار.
- التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار.
- شرح المعيار.
- موضوع المعيار.
- الإفصاح.
- أحكام انتقالية وذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها.
- تاريخ بدء سريان المعيار.

٣- تقديم الإطار التصوري:

٣-١- تعريف الإطار التصوري:

إن الإطار التصوري عبارة عن مجموعة الاقتراحات والملاحظات التي تبين لنا في النهاية المبادئ المحاسبية، هذا التعريف البسيط يحتوي على فرضيتين مهمتين هما[١]:

1Rosse M.skinner, J.alex milburn, adaptation française nadi chlala, jacques fortin : normes comptables analyse et concepts, édition Inc, canada, 2003, pp 769-770

إن الإطار التصوري له هدف قاعدي أي تكوين مفاهيم والتي توضح لنا طبيعة المبادئ المحاسبية.

- يعرف لإطار التصوري كهيكل منطقي يطبق عملية معينة ذات بناء متناسق من الاقتراحات والملاحظات والتي ينتج عنها في نهاية المطاف بناء نظرية علمية للمحاسبة

حيث يجمع المهنيين والدارسين لعلم المحاسبة عدم وجود نظرية محاسبية متفق عليها فكلها عبارة عن مبادئ ومفاهيم لكن بظهور المعايير الدولية من جهة وقيام لجنة معايير المحاسبة الدولية بوضع إطارها التصوري سنة ١٩٨٩ بعنوان "إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية" من جهة أخرى تطورت النظرية المحاسبية.

٣-٢- أهداف الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية:

يهدف هذا الإطار إلى:[1]

- المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية.
- مساعدة هيئات التوحيد الوطنية على تطوير المعايير الوطنية.
- مساعدة المراجعين على إبداء آرائهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية.
- مساعدة المستعملين على فهم القوائم المالية.
- توضيح طريقة إعداد المعايير المعتمدة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

1 Idem, pp771-774.

٣- مكونات الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية:

ويحتوي هذا الإطار على:

٣-٣-١- مستعملي القوائم المالية:

يقترح الإطار التصوري سبعة فئات من مستعملي القوائم المالية رتبت حسب أهميتها، درجة أفضليتها والاستعمال الداخلي في المؤسسة المعدة لهذه القوائم و هي:

أ- **المساهمين:** ينصب اهتمامهم على درجة المخاطرة المتعلقة باستثماراتهم وربحيتها، فهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم على اتخاذ قرار شراء استثمار، الاحتفاظ به أو بيعه كما يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم على معرفة قدرة المنشأة على توزيع قسائم الأرباح.

ب- **العاملين:** هم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية المنشأة من أجل معرفة قدرة المنشأة على دفع تعويضات، مكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

ج- **المقرضين:** وهم بحاجة إلى معلومات حول قدرة مقترضيهم على دفع قروضهم والفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.

د- **الموردين والدائنين الآخرين:**و هم بحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة ستدفع لهم عند الاستحقاق.

هـ- **الزبائن:** وهم بحاجة إلى معلومات متعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو أن نشاطهم متعلق باستمرارية المنشأة.

و- **الجمهور:** وهو بحاجة إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المنشأة وتنوع نشاطها في الاقتصاد المحلي.

ي- **الدولة والهيئات العمومية:** تهتم الدولة بتوزيع الموارد وبالتالي نشاطات المؤسسة ، كما أنها بحاجة إلى معلومات لتنظيم نشاط هذه الأخيرة وتحديد السياسات الجبائية وإعداد إحصائيات وطنية كالدخل القومي.

٣-٣-٢- أهداف القوائم المالية:

لقد حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية في إطارها التصوري ومعيار عرض القوائم المالية رقم ١ الهدف من إعداد القوائم المالية والمتمثل بصفة عامة في تقديم معلومات حول الوضعية المالية عن طريق إعداد ميزانية وقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة من أجل استعمالها من طرف أطراف خارجيين بهدف أخذ قرارات اقتصادية وبالتالي التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في هذه الوضعية من خلال ما تقدمه جداول تدفقات الخزينة. [1]

٣-٣-٣- الفروض الأساسية المرتبطة بإعداد القوائم المالية:

ينطلق الإطار التصوري لهيئة المعايير المحاسبية الدولية من الفروض الأساسية التالية:

- محاسبة التعهد أي الاهتمام بتسجيل أثر التبادلات والأحداث الأخرى لحظة حدوثها عكس محاسبة التدفقات التي لا تهتم إلا بتسجيل دخول وخروج العناصر النقدية.
- استمرار النشاط.
- ثبات الطرق المحاسبية.

---

1 Robert obert: le petit IFRS, dunod, France, 2006, p 11

٣-٤- مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية:

تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس IASB أو أعضاء الهيئة، أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي[1]:

- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يترأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحيد لثلاثة دول على الأقل.
- بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري ، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها.
- بعد تلقي فوج العمل ردا على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولى (إعلان معياري)للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة.
- بعد تلقي الردود، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثرائها وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر)بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي الأعضاء.

---

1 Wolfgang Dick, Franck Missonierpiera: comptabilité financière en IFRS, Pearson Education, France, 2006, pp315 – 321.

٨ يحيى محمد أبوطالب:المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٢٠٥-٢١٥
.

- بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل.

٤- دور مجلس معايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها وتغييرها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية (INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS) كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها:

- التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية .
- تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوربي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوربي على غرار توحيد العملة الأوربية .
- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية .
- حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت احد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس معايير التقارير المالية الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافيا للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبية الدولية القديمة،ومن أهم تلك التعديلات :

١- العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة

٢- إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هناك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.

٣- العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير .

إن هذه التعديلات وغيرها لا تعني خلو معايير المحاسبة الدولية/ معايير التقارير المالية الدولية من المحاسبة الإبداعية التي نعني بها التحسينات الإيجابية في المجال المحاسبي والتي سوف تكون محور دراستنا في المحور الموالي.

المحور الثالث: الإبداع المحاسبي ضمن المعايير الدولية:

تعتبر معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في حد ذاتها إبداعا محاسبيا لا بد أن يحضا بالدراسة والتحليل والتي سوف تكون محور دراستنا مركزين على المعيار المحاسبي السابع المتمثل في قائمة التدفقات النقدية والمعايير المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

١- الإبداع المحاسبي ضمن قائمة التدفقات النقدية:

إن صدور أي معيار محاسبي لابد من وجود مسودة المعيار التي على أساسها يتم تحديد قابلية المعيار للتطبيق العملي وعليه نلاحظ خضوع المعايير إلى عدة تعديلات وتغييرات حسب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي في المجال المالي، التكنولوجي.... والتي على أساسها تتغير المعالجة المحاسبية ومن بين المعايير المحاسبية نجد المعيار المحاسبي السابع المتمثل في قائمة التدفقات النقدية وسوف نحاول في هذا الجزء التعرف على المعيار ومحتوياته لنحلل الإبداع الموجود بالمعيار.

١-١- تعريف قائمة التدفقات النقدية:

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي لتزويد معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية

معينة كهدف أساسي، حيث ظهرت هذه القائمة (قائمة التدفقات النقدية) في الو.م.أ عام ١٩٧٨ بموجب المعيار المحاسبي رقم ٩٥[1]، كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة ١٩٩١ بموجب معيار التقرير المالي رقم ١٠ المتعلق ب "قائمة مصادر الأموال وأوجه استخدامها"[2].

١-٢- تطور المعيار المحاسبي الدولي السابع:

لقد مر المعيار السابع الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والخاص بقائمة التدفقات النقدية بمراحل نلخصها في الجدول الموالي.

الجدول رقم٠٣ : نبذة تاريخية عن المعيار الدولي رقم ٠٧.

التاريخ	البيان
١٩٧٦	E07: قائمة مصادر استخدامات الموارد المالية
كتوبر ١٩٧٧	IAS7 : صدور المعيار قائمة التغيرات في المركز المالي
١٩٧٩/١/١	بداية سريان المعيار IAS7
جويلية ١٩٩٢	مسودة العرض E36 : قائمة التدفقات النقدية والتي عدلت المعيار IAS7
ديسمبر ١٩٩٢	صدور المعيار المعدل IAS7 بعنوان قائمة التدفقات النقدية
١٩٩٥/٠١/١	بداية تطبيق المعيار IAS7 الصادر سنة ١٩٩٢ والذي ألغى IAS7 الصادر سنة ١٩٧٧

المصدر: بوهرين فتيحة: فعالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الرقابة المصرفية – دراسة حالة بنك الجزائر، مرجع سابق، ص ٨٨ .

---

١ كمال الدين الدهراوي: تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٥٣-١٥٤.

٢ نعيم دهمش:(المعيار المحاسبي رقم ٠٧ المعدل عام ١٩٩٢ قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة و السندان)، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد ٩٤ ،كانون الثاني/شباط، ١٩٩٦ ،ص ص١٨-١٩

الهدف من المعيار:

إن الهدف من المعيار هو الإلزام بتوفر المعلومات حول التغيرات التاريخية في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة قائمة التدفق النقدي خلال فترة زمنية معينة والذي يصنف التدفقات في النقدية للفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية ، الاستثمارية والتمويلية.

١-٣- الهدف من المعيار:

١- ٤-١- نطاق المعيار:

أ- يجب على المؤسسة أن تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار، ويجب عرض تلك القائمة كجزء متمم لبياناتها المالية وذلك لكل فترة من الفترات التي تقوم المؤسسة بإعداد بيانات مالية عنها.

ب- يهتم مستخدمو البيانات المالية للمؤسسة بمعرفة كيفية قيامها بتوليد واستخدام النقدية وما يعادلها وذلك بغض النظر عن طبيعة أنشطة المؤسسات المختلفة وعما إذا كانت النقدية يمكن النظر إليها على أنها المنتج النهائي للمؤسسة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية.

فالمؤسسات رغم اختلاف أنشطتها الرئيسية المولدة للإيرادات والمصروفات تحتاج إلى النقدية وذلك لتأدية وظائفها التشغيلية وسداد التزاماتها ولتوفير عائد للمستثمرين وبناء على ذلك فإن هذا المعيار يتطلب قيم كافة المؤسسات بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

فوائد المعلومات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:

إن هناك عدة فوائد للمعلومات الناتجة عن إعداد قائمة التدفقات النقدية نذكر منها:

تمكن المعلومات التي تحتويها هذه القائمة مع باقي المعلومات الموجودة في باقي القوائم من الحصول على معلومات تجعل المستخدمين قادرين على تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية.

- تساعد في عملية إجراء المقارنات بين تقارير تقييم الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات.
- تستخدم المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التاريخية غالبا كمؤشر يساعد في التنبؤ بمقادير وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد عوامل التأكد المرتبطة بها.

تفيد المعلومات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية وآثار التغير في الأسعار.

١-٤-٢- محتوى قائمة التدفقات النقدية:

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بالاعتماد على قائمة الدخل عن السنة المعنية، الميزانية الافتتاحية والختامية للسنة المعنية وكذا على بعض البيانات الإضافية التي تساعد في استبعاد التغيرات التي لا تؤثر في التدفقات النقدية.

١-٤-٣- الإبداع في قائمة التدفقات النقدية:

إن هذه القائمة كانت موجودة في المحاسبة الإنجلوساكسونية ويتجلى الإبداع في هذه القائمة:

تطوير هذه القائمة عن طريق تطوير العناصر التي يجب أن تحتويها القائمة.

- لقد حدد المعيار السابع المعلومات الواجب الإفصاح عنها أي الحد الأدنى من المعلومات بمعنى إمكانية المؤسسة إضافة معلومات استثمارية وتمويلية لم يذكرها المعيار وهنا يدخل الإبداع الفردي الذي حددت امابيلي Amabili سنة ١٩٩٧ مكونات الإبداع الفردي والمتمثلة في الخبرة، مهارات التفكير الإبداعي والمحفز الداخلي خاصة وأن هذه القائمة سوف نتغير بتغير نشاط المؤسسة وكبر حجمها.

٢- الإبداع المحاسبي ضمن المعايير المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

٢-١-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المؤسسات التي لا يوجد لديها مسؤولية عامة (قياساً مع الشركات المساهمة)، كما أنها لا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين[١]، كما أن المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية تطبق بجميع المؤسسات لكن نظرا لخصوصية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية

١القواسمي، حاتم: "الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من ١٨- ١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن،٢٠٠٨ .

علــى وضــع معــايير تــتلاءم مــع خصوصــيات المؤسســات الصــغيرة والمتوسطة وهذا العمل يعتبر إبداعا كما سنرى لاحقا.

وتتميـز المؤسسـات الصـغيرة بأنهـا أكثـر إبـداعاً مـن المؤسسـات الكبيـرة المملوكة من قبل الدولـة، بسبب أن الأفراد لـديهم دافـع أكبـر فـي إيجـاد الأفكـار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية. حيث أن المؤسسات الكبيرة تركز علـى المنتجات التي تتميز بالطلب الثابت والمتوقع، تاركـة للمؤسسات الصـغيرة إنتـاج المنتجات التي تكون مبيعاتها بطيئة وتتميز بدرجة عالية من المخاطر

لقـد أشـارت لجنـة العمـل القائمـة علـى إنشـاء معيـار المحاسـبة الـدولي الخـاص بالمؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة الحجـم فـي مجلـس معـايير المحاسـبة الدوليــة إلــى تعــديل عنــوان المعيــار المحاســبي المقتــرح وذلــك باســتبدال فقــرة المؤسســات الصــغيرة والمتوســطة الحجــم (SMEs) بفقــرة المؤسســات الخاصــة (Private Entities) وقـد تـم إقـرار هـذا التغيـر فـي شـهر مـايو لعـام ٢٠٠٨، وأشـارت كـذلك أن التعريـف يبقـى مشـابها للمؤسسـات الصـغيرة ومتوسـطة الحجـم بأنهــا تلــك المؤسســات التــي لــيس عليهــا مســؤولية عامــة وغيــر المشــمولة بالمؤسسات المدرجة في السوق المالي[١].

٢-٢-المعايير المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الخاصة:

لــوحظ فــي الآونــة الأخيــرة الاهتمــام المتزايــد بالمؤسســات الصــغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الدولي من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خصوصاً

---

١ www.IASB.org

في الدول النامية المختلفة، وهذا الاهتمام المتزايد ما هو إلا دليل على أهمية هذه المؤسسات ودورها الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد وتعزيز القيمة المضافة للدخل القومي، وهذا الاهتمام المتزايد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[1]

تم طرح مسودة المعيار للتعليق عليها وتقديم التوصيات بشأنها حيث أن فكرة إيجاد معيار يتعلق بالمؤسسات الخاصة عام ٢٠٠١، ولكن أول اجتماع للمجلس تم عقده في جويلية ٢٠٠٣، وبعد ذلك توالت الاجتماعات إلى أن آخر اجتماع للمجلس كان في جويلية ٢٠٠٨.

ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير تقارير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقد تمت تسميتها بالمؤسسات الخاصة Private Entities وأصبح يسمى المعيار International Financial Reporting Standard For Private Entities ويشار إليه اختصاراً (IFRS for PEs)، حيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بحيث تكون مستندة إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

١السعافين هيثم: "قراءة في معايير التقارير المالية الدولية القادمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم"، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن للفترة من ١٨- ١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين، عمّان، الأردن،٢٠٠٨ ، ص٤

وفي شهر ابريل من عام ٢٠٠٩ تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم International Financial Reporting Standard For Small & Medium-sized Entities ويشار إليه اختصاراً (IFRS for SMEs) ومن أهداف المجلس إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين، وإزالة بدائل المعالجة المحاسبية، وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتبسيط القياس، ولتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابه.

لقد عرَف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) من خلال نشراته عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المؤسسات التي لا يوجد لها مسؤولية عامة قياساً مع الشركات المساهمة العامة. ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين للقوائم المالية. حيث أكدت مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة في ١٥ شباط ٢٠٠٧ على التعريف والخصائص السابقة، وشددت على عدم اعتبار هذه المسودة جزء من معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية.

ومن أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية نذكر منها ما يلي:

١ تزويد المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دولياً في جميع المؤسسات.
٢ تخفيف العبء على الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي ترغب باستخدام معايير دولية.
٣ تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات المالية لهذه المؤسسات.

٢-٢-١- التعديلات اللاحقة على معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم:

لقد صدر المعيار المقترح أول مرة عام ١٩٩٧م ومن ثم أجريت عليه بعض التعديلات وكانت كالتالي:

- **التعديل الأول على المعيار ليصبح نافذ عام ١٩٩٩م:** لقد صدر التعديل الأول في ديسمبر ١٩٩٨م وشمل على الأمور الملائمة وعلى تعديل المعايير من (IFRS 9 – 11)، UITF Abstracts 18 – 22 وأهم هذه التعديلات التزام المؤسسات الصغيرة بما ورد في IFRS 10 (Goodwill & Intangible Assets) و IFRS 11 (Impairment of fixed Assets & Goodwill). بعد تبسيطها من أجل تطبيقها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- **التعديل الثاني على المعيار ليصبح نافذ في مارس ٢٠٠٠م**: لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر ١٩٩٩م بموجب هذا التعديل تم تبسيط أربعة معايير للتطبيق في المنشآت الصغيرة وهي: (IFRS 12 – 15).
- **التعديل الثالث للمعيار ليصبح نافذ في يونيه ٢٠٠٢م**: لقد صدر هذا التعديل في ديسمبر ٢٠٠١م وتم تبسيط وتعديل المعيار (IFRS s 16 – 19) وبعض هذه التعديلات متعلقة بالضرائب الحالية والمؤجلة.
- **التعديل الرابع للمعيار ليصبح نافذ في يناير ٢٠٠٥م**: لقد صدر هذا التعديل في ابريل ٢٠٠٥م ليشمل أمور ملائمة وتبسيط معيارين لتلاءم حاجات المنشآت الصغيرة وهما: (IFRS 20 & 21) وتعديل معيار IFRS 5، ومعيار IFRS 16، وكذلك تعديل ثمانية من (UITF Abstract) وشملت بعض هذه التعديلات تحديث متطلبات معالجة الأحداث بعد إعداد الميزانية ومبدأ تحقيق الأرباح.
- **التعديل الخامس للمعيار ليصبح نافذ في يناير ٢٠٠٦م**: صدر هذا التعديل في يناير ٢٠٠٦م وشمل بعض الأمور الملائمة للمؤسسات الصغيرة وتم تعديل ثمانية معايير (FRS 22 – IFRS 29) وتم تعديل (IFRS 26 & IFRS s) واثنين من UITF Abstract (UITF 39 & UITF 40).
- **التعديل السادس والأخير للمعيار ليصبح نافذ في ابريل ٢٠٠٨م**: وقد عكس هذا التعديل متطلبات قانون الشركات ٢٠٠٦م في المملكة المتحدة وليؤكد على أهمية ومنفعة هذا المعيار، وقد اعتمد المجلس في هذا

التعديل على نصائح لجنة المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Committee on Accounting for Smaller Entities)، وقد اشتمل هذا التعديل على زيادة عدد المؤسسات التي تطبق هذا المعيار وفقاً لقانون الشركات ٢٠٠٦م، وكذلك تم تعديل بعض المعايير لتتلاءم مع حاجات المؤسسات الصغيرة.

٢-١-٢- نظرة عامة على مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم:

- لقد كانت الغاية من هذه المسودة تسهيل العرض المالي وتوفير معيار محاسبي مناسب للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي ترغب باستخدام معايير دولية عند إعدادها للبيانات المالية.

خطط مجلس معايير المحاسبة الدولية لتزويد المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بنسخة مبسطة من مسودة المعيار.

تم حذف بعض العمليات والمعالجات والتي اعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مناسبة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (مثل الدفع على أساس الأسهم).

تم إعداد هذه المسودة بشكل يضمن سهولة التطبيق والممارسة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

في بعض الحالات التي تكون فيها معايير الإبلاغ الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة لأكثر من خيار محاسبي، توصي مسودة المعيار إلى تطبيق وتبني أبسط وأعم الخيارات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة وتجنب الخيارات التي تتطلب معالجة طويلة أو معقدة.

تتجه مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي المقترح للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى أن تكون مرتبة وفقاً لعنوان واحد أكثر من كونها مرتبة وفقاً لترقيم معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية. كما ستحتوي على إرشادات ومعالجات أقل من معايير الإبلاغ المالية الدولية لإعداد التقارير المالية.

وبما أن المعيار الجديد الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية كأساس لها إذاً فالعملية كانت تعديل على المعايير الكاملة، ولم يتم عرض مسودة المعيار بنفس طريقة عرض معايير الإبلاغ المالي الدولية بناءً على أرقام، أي لم يتم تحديد رقم معين لكل معيار يتحدث عن موضوع معين بل جاءت المسودة على شكل أقسام كل قسم يخص موضوع معين، حيث تكونت مسودة المعيار من مقدمة و٣٨ قسم (Section) وكل قسم يخص موضوع معين.

٢-٢- تحليل الإبداع في مجال المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتجلى الإبداع المحاسبي في مجال المعايير المحاسبية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- لو أخذنا المحاسبة الإنجلوساكسونية أو المحاسبة القارية لا نجد معايير متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي فهي تعتبر إبداعا محاسبيا ظهر مع التطورات الحاصلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي أنواع المؤسسات من حيث الحجم وعليه لا بد أن تقوم هذه المؤسسات بإعداد قوائم وتقارير مالية تتوافق مع حجمها وعملها وهذا راجع نتيجة التطور الاقتصادي الحاصل على المستوى الدولي.

من خلال دراستنا للإبداع المحاسبي وتحليله في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعتبر مفهوم الإبداع المحاسبي قديما مقارنة بتاريخ وجوده لكنه خضع لعدة تطورات.
- هنالك عدة تعاريف لمفهوم المحاسبة الإبداعية إلا أن جميعها تتفق على أنها عبارة عن عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون استخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات المؤسسات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة.
- تعتبر معايير المحاسبة الدولية إبداعا محاسبيا نما وتطور نتيجة تطور السياسات الاقتصادية والمالية للمؤسسات مما تطلب من مجلس معايير المحاسبة الدولية مسايرة تلك التطورات وبالتالي إدخال تحسينات على المعايير ومن هنا نستطيع أن نقول أن الإبداع المحاسبي عبارة تحسين، تطوير وتجديد السياسات، الأنظمة والنظريات المحاسبية بحيث تصبح تتوافق مع التطور التقني، التكنولوجي، الثقافي، السوسيولوجي للمؤسسات في ظل العولمة المالية.

- إن جعل المحاسبة تتلاءم مع خصائص ومكونات المؤسسة من خلال المعايير المحاسبية سيؤدي إلى تقليص التحايل والتلاعب المحاسبي وبالتالي تقليص سلبيات المحاسبة الإبداعية.

الفصل الثامن

الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين

إذا كانت البيانات تعبر عن حقائق خام وأولية ، فإن المعلومات تمثل بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين . أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة وعلي درجة عالية من التجريد تصلح للاستخدام بشكل عام وفي أي وقت ولجميع العلوم .

ولقد بات علي رجال الفكر المحاسبي وممارسوا مهنة المحاسبة أن يستجيبوا للتطورات سريعة الخطي التي تعرضت لها اقتصاديات العالم . بعد أن بدا واضحاً أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة علي مسايرة التعقد الشديد في العملية الإدارية علي مستوي الوحدة الاقتصادية .

ويؤكد مضمون هذا البحث علي أن محافل المعرفة الوافدة والرافدة تحت أيدينا ، إنما وجدت للتطور والتطوير عبر الأجيال المتلاحقة علي أيدي رجال من الباحثين (يهتم هذا البحث بالنواحي المحاسبية) عن المعرفة من خلال اختباراتهم المنظمة للفروض المنطقية التي تقوم عليها البحوث المحاسبية .

ولقد جاءت نتائج هذا البحث متسقة ومتناسقة مع الكيفية التي استطاع بها المحاسبون أن يقدموا من الإبداعات الإدارية والمالية لمواجهة تلك الثورة التكنولوجية الهائلة فجاء الأدب المحاسبي زاخراً بإبداعات المحاسبين أكثر مما جاء به من إبداع محاسبي .

Knowledge Management
Between
Creative Accounting and Creative Accountants

Abstract:

Data is the Fact of Rowmaterial, Information is the out- put of data Operation used for Sub- Positions, But the Knowledge are the General Information Wich can be used in general Poisons and also at Any- Time in Different branches of Science. Consequently huge efforts are encerted by Entrepreneurs Accountants , and Professional Accountants to melt the new Over- Coming Technology in the World & Economy so that it can be Globalize for the Development and Innovation in the Roll of Applied, Theoretical and Costing Accounting.

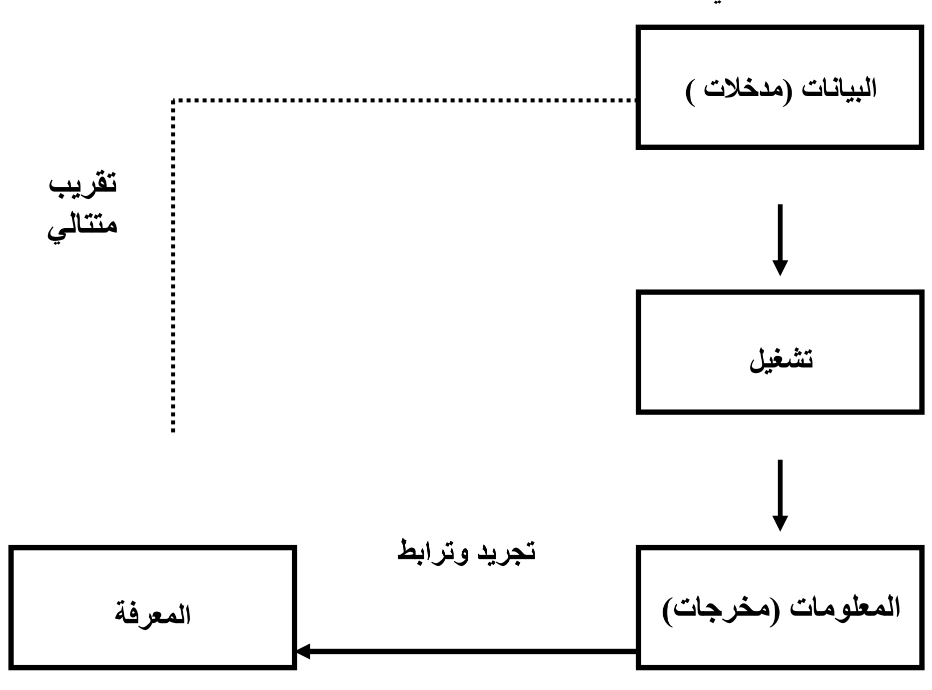
This Technology Revolution - to be Over - Come - Need Acreative Accountants becos need Acreative Accounting.

تمثل المعرفة Knowledge الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين ، ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد يختفي الكثير من التفاصيل والإيماءات ، وتتصاعد درجة التجريد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة .

وإذا كانت البيانات Data تعبر عن حقائق خام وأولية ، فإن المعلومات Informations تمثل بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين، أما المعرفة Knowledge فهي تمثل معلومات عامة General Information وعلي درجة عالية من التجريد تصلح للاستخدام بشكل عام وفي أي وقت ولجميع العلوم .

علي أننا يجب أن نلفت النظر إلي أنه إذا كنا نرغب في أن نتصاعد في درجة التجديد والتعميم ، فإنه يلزم عند محاولة تطبيق المعرفة علي الواقع العملي (أو مواجهة اختبارات الإتساق الواقعي) إجراء عملية عكسية وتعرف هذه العملية بالتقريب أو التجسيد المتتالي Successive Concretization وتعني تخصيص مستوي التجريد بحيث يتم خلالها إدخال فروض أكثر تفصيلاً تمكننا من مواجهة نتائج المعرفة النظرية بالواقع الملموس .

أنظر الشكل التالي:



البيانات ـ المعلومات ـ المعرفة:

وسوف نحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء علي عدد من القضايا منها ما سوف نتناولها بالدراسة والتحليل ومنها ما هو مطروح للمناقشة والحوار حول الدور المعرفي السائد في الأدب المحاسبي المتداول وما هي تأثيرات انعكاسات التكنولوجيا علي المفاهيم والإجراءات المحاسبية بوجه عام وعلي محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية علي وجه الخصوص .

هذا وسوف يتم تقسيم أيدلوجية هذا البحث في ثلاثة مباحث رئيسية تتعلق كل واحدة منها بالشرح والتحليل والتأصيل للعديد من أصول المعرفة ومدي تأثرها بالطفرات الجهنمية Vicious Circle لتكنولوجيا العصر

ومتطلبات البيئة الحديثة علي النحو التالي :

- **المبحث الأول:** التحديات والتغيرات التي تمر بها منظمات اليوم .
- **المبحث الثاني:** نظرة شاملة علي المتغيرات والاتجاهات التي يحملها القرن الواحد والعشرين بالنسبة لقضايا الفكر المحاسبي المعاصر وخاصة محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية .
- **المبحث الثالث:**إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين.

المبحث الأول :
التحديات والتغيرات التي تمر بـها منظمات اليوم :

****

أولاً ـ التحولات الأساسية في الظروف المحيطة : { نظرة عن قرب }

لعلنا في هذا السياق نحاول أن نرصد عن قرب تلك المؤثرات العالمية والمحلية والبيئية التي جعلت من العالم دوائر صغيرة متشابكة اختلطت أقطارها وتداخلت محيطاتها وتباعدت مراكزها اقتصادياً واجتماعياً بفضل تلك الطفرات التكنولوجية الهائلة فجعلت منها ما هو متخلف ومنها ما هو نامي ومنها ما هو دون الفقر وتربع علي مركز الدائرة كل من لهث وراء السباق العلمي والتكنولوجي فاتسعت الهوة بين الفقر والغني دولاً وأفراداً وطفت علي السطح الدولة الأحادية (أمريكا) فأصبح لزاماً علينا أن ننهل من روافد المعرفة وأن نثريها في جميع قطاعات الحياة (علماً وثقافة واقتصاداً وثورة تكنولوجية فائقة التطور) حتى يمكن لنا (كدول عربية) أن نلحق بركب الثقافة التكنولوجية الحديثة وصولاً إلي عالم جديد ذو روافد واسعة وحضارة دائمة .

ولعلنا في هذا المبحث نحاول رصد كل تلك التحولات علي المستوي العالمي وبيان مظاهرها حتى تكون مدخلاً ملائماً للحاق بهذا السباق .

- إن المظهر الأول للعالم الجديد وما يجري فيه هو ذلك المعدل السريع والمتزايد للتغيير الضاغط في كل اتجاه من أجل إيجاد واقع جديد يقول دركر (١) "إن الغد يتشكل اليوم" . إن هذا التغيير قد شمل

مجالات عديدة في العالم اليوم ، وأيضاً تتفاعل مظاهر التغيير في المجالات المختلفة لتكون بدايات عملية تحول شاملة في التركيب الاقتصادي والإنتاجي والاجتماعي في العالم .

يحدد بيتر ودركر أهم التحولات الاقتصادية التي تمت فعلاً في الآتي :

- انفصال اقتصاديات إنتاج المواد الأولية في العالم عن الاقتصاد الصناعي . وتمثل هذا في انخفاض الطلب علي المواد الخام (الأولية) وهبوط أسعارها ، في نفس الوقت الذي يشتد الطلب علي المنتجات الصناعية وترتفع أسعارها .
- وحتى في الاقتصاد الصناعي للعالم المتقدم اقتصادياً ، فإن معدلات العمالة وخلق فرص التوظف قد انفصلت هي الأخرى عن الإنتاج الصناعي ، بحيث أن معدلات زيادة الإنتاج الصناعي لا يواكبها زيادات مماثلة في خلق فرص التوظف الجديدة.
- إن حركة رؤوس الأموال أصبحت هي القوة الحقيقية المحركة للاقتصاد العالمي وليس حركة السلع والبضائع في التجارة الدولية .
- من جانب آخر ، فإن رؤية مكملة لما قدمه بيتر دركر تقوم علي محاولة رصد الاتجاهات الكبرى Megatrends وتلمس تأثيرها علي مختلف الأصعدة . وقد كان من هذه المحاولات وما قام به Naisbitt [٣] في رصد الاتجاهات الكبرى لأعوام الثمانينات وأعوام التسعينات والتي يمكن حصرها أساساً في الآتي :
  - ابتكارات وتغيرات تكنولوجية هائلة وسريعة .
  - فرص اقتصادية هائلة وسوق عالمي متسع .

- إصلاحات سياسية وحركات تتوجه نحو الديموقراطية وتحرير الإنسان .
- نهضة ثقافية واجتماعية وعودة إلي الأساسيات الروحية .
- طفرة هائلة لفكر ودور المفكر أو المنظم Entrepreneur وسيادة المشروع الصغير

ثانياً : الاتجاهات الكبرى للتغيير في العالم :

وقد كانت التحولات الكبرى التي رصدها نايسبت(٣) في كتابه الأول لأعوام الثمانينات هي :

- التحول من المجتمع الصناعي إلي مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات) .
- التحول من التكنولوجيا المحدودة والبسيطة إلي التكنولوجيا الأعلى High Tech .
- التحول من الاقتصاد الوطني المنغلق علي نفسه إلي الاقتصاد العالمي Global Economy .
- التحول من اهتمامات المدى القصير إلي اهتمامات المدى البعيد ومن ثم أهمية التخطيط الاستراتيجي .
- التحول من النظم المركزية إلي النظم اللامركزية .
- التحول من الاعتماد علي التبعية للمؤسسات والمنظمات إلي وضع يسود فيه الفرد وتزداد أهمية الاعتماد علي الذات .
- التحول من نظم الديموقراطية النيابية Representation إلي نظم ديموقراطية المشاركة Participative .

- التحول من التنظيمات الهرمية (القائمة علي السلطة المركزية وفوارق المستويات) إلي المنظمات التداخلية Networks القائمة علي التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم .
- التحول من الشمال إلي الجنوب .
- التحول من التفكير في البدائل المتعارضة Either/or إلي التفكير في البدائل المتكاملة والمتداخلة .

وقد عمت هذه الاتجاهات الكبرى العالم الغربي وظهرت أثارها بوضوح في كثير من بلدانه ، ولا تزال تتفاعل لإنتاج تأثيرها . ونستطيع أن نلمس بدايات لمثل هذه الاتجاهات في عالمنا العربي .

ويمكن لنا توضيح التغيرات التي تمر بها منظمات اليوم :

١. منظمات مبنية علي المعرفة Knowledge Based .
٢. منظمات مبنية علي المعلومات Information Based .
٣. التعقيد Complexity والاعتماد المتبادل Interdependency .
٤. الاندماج والتنويع والدخول في مجالات جديدة .
٥. التحالف الاستراتيجي .
٦. تخفيض المستويات الإدارية والهياكل المفلطحة Flatten .
٧. تغيير اتجاه قنوات الاتصال من القنوات الرأسية إلي الأفقية والجانبية.
٨. تزايد دور الوحدات الفنية الاستشارية في التخطيط الاستراتيجي .
٩. أساليب التكامل الرأسي والأفقي مع الموزعين والموردين والشركات بل والإدارات .

١٠. المنافسة الشديدة عالمياً وإقليمياً ومحلياً .

١١. زيادة المعروض من السلع والخدمات .

١٢. زيادة قوي العملاء وسيادة عصر التوجه بالسوق .

١٣. العولمة / التعامل مع السوق العالمية Globalization .

١٤. إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الأيزو .

١٥. تنمية التبادل التجاري والتوجه نحو التصدير Export Orientation

يرصد نايسبت الاتجاهات الكبرى التالية :

- انطلاق الاقتصاد العالمي خلال التسعينات .
- نهضة الفنون والآداب .
- ظهور اشتراكية السوق الحر FreeMarket Socialism .
- ظهور أنماط حياة متشابهة عالمياً ، مع زيادة الضغط من أجل المحافظة علي الثقافات القومية .
- انتشار وتعاظم الاتجاه نحو التخصيص Privatization .
- نهضة دول الحزام الباسفيكي Pacific Rim .
- تزايد دور المرأة في القيادة .
- تزايد أهمية البيولوجيا Age of Biology .
- الصحوة الدينية .
- انتصار الإنسان الفرد .

إن حركة المجتمع يمكن بلورتها في النهاية في مفهومي الفرص والقيود ومن ثم فإن كل تغير في مستويات وحالات الفرص والقيود إنما يطرح نفسه

بشدة علي الإدارة المسئولة عن استثمار الفرص والتغلب علي القيود وبالتالي ، فإن إعداد وتنمية هذه الإدارة إنما يجب أن تبني علي فهم واضح لحركة الفرص والقيود . وفي الأساس ففي كل التغيرات التي حدثت فعلاً ، وتلك التي يتوقع حدوثها ، فإن الإنسان هو العنصر الفاعل والذي يجب أن تتركز وتدور حوله كل جهود التنمية .

ثالثاً . الانطلاقة الكبرى للتكنولوجيا والبيولوجيا الحيوية :

إن أحد أهم اتجاهات التحول في العالم المعاصر . والتي تحدد معالم المستقبل إلي درجة بعيدة . هي تلك الانطلاقة التكنولوجية الهائلة التي انتقلت باقتصاديات الدول المتقدمة من حدود الاقتصاد الصناعي التقليدي Industrial Economy إلي اقتصاديات المعلومات ذات الآفاق اللانهائية Information Economy ، والتي في نفس الوقت أتاحت فرصاً للانطلاق السريع غير المتدرج لبعض الدول النامية ومن ثم حققت طفرات اقتصادية هائلة .

إن التطور التكنولوجي يعكس آثاره علي مختلف جوانب وعناصر النظام الاقتصادي والإداري في المجتمع ، بل ويعيد صياغة المجتمع بأسره وأساليب الأداء وأنماط العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في شتي أبعادها . وبالتالي فإن التطور التكنولوجي الشامل في المجتمع ينتقل به من حالة إلي حالة أخري تماماً .

ولقد شهد العالم خلال السنوات الماضية . ولا يزال يشهد . ما يمكن وصفه بالثورة التكنولوجية ، التي تمثلت في إيجاد اقتصاد جديد (اقتصاد ما بعد الصناعة أو اقتصاد المعلومات) . الذي يجد ركيزته في :

* تكنولوجيا المعلومات Information Technology
* تكنولوجيا الإلكترونيات Information Electronics
* تكنولوجيا الاتصالات Information Communications
* تكنولوجيا الحاسبات الآلية Information Computer
* تكنولوجيا الهندسة الوراثية Information Genetic Engineering
* تكنولوجيا البيولوجيا الحيوية Information Biotechnology

ويعدد دافيز[٤] نماذج التطورات التكنولوجية التي تبدو مثلاً في الحاسبات الآلية التي تستطيع عمل استنتاجات منطقية وتتعامل في المعلومات كما يفعل العقل الإنساني، أو الحاسبات التي يمكنها تلقي تعليمات شفوية تصل إلي ٢٠.٠٠٠ كلمة، أو الآلات التي يمكنها تحليل وقراءة الكروموسومات ودراسة الجينات في جسم الإنسان ، أو المنتجات الجديدة لهذه التكنولوجيا والتي لا يزيد حجم المنتج منها علي حجم الذرة ، أو ما يبدو في تكنولوجيا الموصلات فائقة التوصيل Super Conductors والتي تنقل الطاقة بدون أدني تسرب أو خسارة .

ويري دافيز أن الأثر الحقيقي لهذه الثورة التكنولوجية هي أنها تجعل النموذج التنظيمي المصاحب للنهضة الصناعية التقليدية غير صالح تماماً وغير متناسب مع متطلبات اقتصاد المعلومات. ويعتقد دافيز– أن الثورة التكنولوجية الحالية وآثارها المستقبلية قد غيرت إلي حد بعيد المفاهيم الآتية:

- مفهوم الوقت .
- مفهوم المكان .

- مفهوم المادة .

وهو يري أن التكنولوجيا الجديدة حررت النظم الإنتاجية من قيود الوقت والمكان والمادة ، وهو يروج مفاهيم جديدة تتمثل في Any time, Any Place, No matter بمعني أنه وبما تتيحه التكنولوجيا الجديدة من إمكانيات فائقة فإنه يمكن إنتاج وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين في أي وقت بحيث تختصر الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستخدام الفعلي للسلعة أو الخدمة إلي ادني حد ممكن . كذلك يمكن للتكنولوجيا الجديدة تقديم السلعة أو الخدمة للمستهلك في أي مكان بحيث تلغي آثار المسافات والتباعد المكاني .

وبمعني آخر أن يتم إنتاج السلعة أو الخدمة حيث تستخدم فعلاً . كذلك فإن التكنولوجيا الجديدة تقلل إلي أدني حد ممكن أهمية المادة Matter فالخامات والمواد الأولية يقل الاحتياج إليها في الإنتاج الجديد من خلال زيادة نسبة الخدمات إلي الإنتاج السلعي من جانب ، ومن خلال ابتكار مواد جديدة رخيصة ، ومن ثم تلغي الآثار الناتجة عن محدودية المواد وارتفاع تكلفتها .

ليس ذلك فقط ، ولكن دافيز يروج أيضاً لمفهومه أن السلع والخدمات سوف يمكن تصميمها وإنتاجها ليس في شكل عام مفروض علي الكافة Mass Production ولكن وفقاً لمتطلبات واحتياجات شرائح مختلفة من المستهلكين بحيث يحصل كل مستهلك (أو شريحة) علي السلعة أو الخدمة حسب المواصفات التي يريدها ومتميزة عن كل ما يستهلكه الآخرون . وهذا ما يسميه دافيز Mass Customization .

رابعاً . الأبعاد التنظيمية للتكنولوجيا الجديدة :

في التكنولوجيا الجديدة يمثل تصغير المنتجات نموذجا لتقليل الحيز Micro space أن تكنولوجيا الليزر Laser ، الألياف الضوئية Fiber Optics الهندسة الحيوية، السليكون Silicon ، الذكاء الصناعي كلها تؤدي إلي إنتاج مواد مصغرة Micro Matter في حيز مصغر عما كانت عليه أثناء تكنولوجيا الصناعة التقليدية .

إن صيغة أساسية في التطوير التكنولوجي الجديد هي ما يسمي بتحسين أداء السلعة أو الخدمة Product or Service Enhancement حيث تؤدي السلعة أو الخدمة ذات المهام ولكن من خلال استخدام حيز أصغر (قارن الكومبيوتر في بداياته والحاسب الشخصي الآن) ويصبح المكان (الحيز) أقل أهمية كلما كان السلعة أو الخدمة أساسها المعلومات وليس المادة Information Based وكذلك تتخذ فكرة تقديم السلعة أو الخدمة في أي مكان Any Place شكل نقل العملية من مكان المنتج إلي مكان المستهلك أو المستخدم (مثال نظم البنوك المتطورة التي تجعل العميل من خلال الحاسب الآلي لديه يقوم بكل العمليات المصرفية اللازمة له من مقر مؤسسته هو دون الحاجة إلي الانتقال إلي البنك) . (كذلك ليس فقط انتقال السلعة أو الخدمة إلي مكان المستهلك بل أيضاً تحركها معه حيث يكون كالتليفون في السيارة أو التليفون ذي الخلايا Cellular Phone الذي يحمله الشخص معه في أي مكان) .

ومن الآثار التنظيمية الواضحة التي تفرضها هذه التحولات التكنولوجية :

- الاتجاه إلي زيادة أهمية المشروع الصغير وتقليل أهمية الحجم الكبير.
- اكتشاف أهمية قدرة الأصول المملوكة للمشروع علي خلق القيمة المضافة Value Added باعتبارها المعيار الحقيقي لتزايد القيمة .
- الاتجاه إلي تصغير حجم المشروعات الكبيرة Downsizing وتقليل أعداد العاملين ، وتغيير نوعيات ومواصفات الأفراد بما يتناسب مع متطلبات تكنولوجيا المعلومات .
- الاتجاه نحو التكامل بين الصناعات (الحاسب الآلي والاتصالات) وإيجاد حالات من التزاوج أو التحالف بين المشروعات Alliances .
- اتجاه التنظيم الإداري الداخلي إلي مفهوم الشبكة Network والابتعاد عن النمط الهرمي Hierarchy .
- تغير مفهوم الإدارة الوسطي Middle Management من تلك الفئة التي تتوسط بين مستوي الإدارة العليا ومستوي الإدارة الدنيا ، إلي مفهوم مختلف تماماً حيث تصبح الفئة من العاملين الذين يتوسطون بين منتج السلعة أو الخدمة Provider وبين المستهلك Consumer .
- المزج بين المركزية واللامركزية في نفس الوقت .

خامساً . الدور الجديد للبيولوجيا الحيوية :

لقد لخص بيكر حركة الانطلاق التكنولوجي بأنها تمثل الانتقال من تأثير علم الفيزياء التقليدية بما تقدمه من مفاهيم أساسية تستخدم في وصف الظواهر (ومنها التنظيم الاقتصادي والإداري) والتي تتمثل في الآتي :

- تكثيف استخدام الطاقة Energy Intensive

- خطي الاتجاه Linear
- كلي النزعة Macro
- آلي الأداء Mechanistic
- محدد السلوك Deterministic
- خارجي النزعة Outer Oriented
- التكنولوجيا الجديدة تتأثر أكثر بمفاهيم علم الأحياء Biology والتي تقدم المفاهيم الآتية كأساس لوصف الظواهر :
- تكثيف المعلومات Information
- جزئي Micro
- ذاتي النزعة Iner- directed
- متطور (متكيف) Adaptive
- شامل Holistic

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هو كيف تتحقق هذه الطفرات التكنولوجية التي غيرت . وتغير . شكل العالم ، وبالتالي تغير من مهام وتوجيهات الإدارة ، وتغير كذلك الواقع التنظيمي لمؤسسات الأعمال وعلاقاتها بالبيئة ؟

إن المصدر الحقيقي للتطور التكنولوجي هو " البحث العلمي المنظم وبرامج التطوير المستمرة " Research & Development " أو ما يمكن التعبير عنها بعملية الابتكار Innovation أو عملية الخلق والإبداع (الإنساني) Creativity .

المبحث الثاني:
نظرة شاملة علي المتغيرات والاتجاهات التي يحملها القرن الواحد والعشرين بالنسبة لقضايا الفكر المحاسبي المعاصر وخاصة فيما يتعلق بمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية

****

في أي اتجاه تسير العلوم المحاسبية ؟

لاشك أن منظمات الأعمال اليوم تعمل في ظل بيئة تنافسية عالمية تتسم بالديناميكية أو سرعة وحدة التغير ، وإزاء هذه التغيرات المستمرة فقد اتجهت معظم المنظمات إلي تغيير توجهاتها الإستراتيجية الحالية ، وتبني فلسفة جديدة بشأن مجالات أعمالها المختلفة .

وهناك العديد من التغيرات التي تواجه المنظمات بأشكالها المختلفة علي الساحة العالمية وتفرض ضغوطاً نحو التغيير والتطوير (سبق التعرض لبعض منها في المبحث الأول) ولعل من أبرز هذه التغيرات التوجه نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة ، وخصخصة الأعمال وتقليص دور الحكومة ، والتغير المستمر في تصميم وتطوير المنتجات ، والتوجه نحو الأسواق العالمية ، وزيادة حدة المنافسة ، وتضاؤل القيود علي التجارة الدولية خاصة بعد بدأ سريان اتفاقية الجات .

ولقد انعكست تلك التطورات والمستجدات المحيطة ببيئة المنشآت المعاصرة علي نظم المعلومات بها ، وما يجب أن توفره تلك النظم من معلومات تلائم طبيعة القرارات وأبعادها ومتطلباتها في تلك البيئة الدائمة التغير والتطور .

ومما لاشك فيه أن نظام محاسبة التكاليف التي في مقدمة . أن لم يكن أهم . النظم الفرعية لنظام المعلومات الرئيسي بالمنشأة وذلك لما يوفره من معلومات تكون الأساس في اتخاذ العديد من القرارات الجوهرية والهامة من حيث آثارها علي قدرة المنشأة علي المنافسة والاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال ، حيث لا يمكن لأي منشأة أن تعمل بمعزل عن اقتصاديات التكلفة لفترة طويلة من الزمن .

ومما يزيد من أهمية نظم محاسبة التكاليف أنها قد نشأت وتطورت وارتبطت بشكل رئيسي بالنشط الصناعي ، ومن ثم فإن التغير الجذري في البيئة الصناعية المحيطة بتلك النظم وانتشار نظم التصنيع المتقدمة لابد وأن ينعكس بشكل مباشر علي أركان ومقومات نظام التكاليف ، بل ويؤثر في مدي ملاءمته وفعاليته في تحقيق الدور المنشود منه .

ولقد طرأت علي البيئة الصناعية التقليدية العديد من التغيرات الهيكلية والتي فرضتها الظروف المحيطة بتلك المشروعات ، وبشكل لا يمكن معه تجاهل أثارها علي كافة النظم المحاسبية بصفة عامة ونظام محاسبة التكاليف بشكل خاص ، ومن أبرز تلك التطورات ما يلي :

١. نظم الإنتاج المتكاملة آلياً مع الحاسب الآلي :

Computer Integrated Manufacturing(CIM)

٢. نظم الإنتاج المرنة(بما فيها استخدام مفهوم تكنولوجيا المجموعات GT)

Flexible Manufacturing System (FMS)

٣. نظم التشغيل الآلي والميكنة :

Automation and Mechanical System

التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسب الآلي :

Computer Aided Design and Manufacturing (CAD/AM)

٤. نظم المناولة الآلية :

Automated Handling System (AHS)

٥. أسلوب تخطيط الاحتياجات من المواد :

Material Requirement Planning

٦. نظم تقنية إدارة الوقت (وهي ما يطلق عليها أيضا أسلوب الأداء الفوري)

Just - in - time - (JIT)

٧. نظم إدارة الجودة الشاملة (بما فيها الأيزو ISO)

Total Quality Management

ولقد انعكست تلك التطورات والمستجدات في الأساليب الإنتاجية والإدارية علي تشكيل بيئة الصناعة المتقدمة ، وأصبحت تلك البيئة تتسم بالعديد من الخصائص التي لم تعد تقليدية .

هل فقدت محاسبة التكاليف مبدأ الملائمة ؟

وفي ظل تلك التطورات والمستجدات الحديثة التي طرأت علي بيئة الصناعة التقليدية ، فإن هناك عدة انتقادات توجه إلي محاسبة التكاليف التقليدية ، ومن أهم أوجه هذه الانتقادات ما يلي :

١. التركيز علي مؤشرات لقياس الأداء لا تعكس حقيقة الأداء وربما تعوق تحسين الأداء في بيئة الصناعة المتقدمة ، فمثلاً الرقابة علي أساس مقارنة التكاليف الفعلية بالمعيارية قد تولد الدافع لدي المسئولين عن

إحداث تلك التكاليف نحو تخفيض التكاليف الفعلية لتحقيق وفورات موجبة حتـى ولـو كـان ذلـك علـي حسـاب تـدني مسـتوي الجـودة أو زيـادة حجـم المخزون .

٢. عدم ملائمة العديد من تبويبات التكاليف بشكلها التقليدي ، فالأجور مثلاً قد تصل إلي ٥% فقط من تكلفة وحدة المنتج وفقاً لدراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة ، مما يستلزم إعادة النظر في مدي جدوي حساب وتحليل انحرافات تكاليف عنصر الأجور خاصة مع تضخم الآلات والتجهيزات في بيئة الصناعة المتقدمة .

٣. تتجاهل محاسبة التكاليف التقليدية العيد من عناصر التكاليف التي أصبحت علي درجة عالية من الأهمية في بيئة الصناعة المتقدمة ، خاصة تلك التكاليف السابقة علي الإنتاج والتي قد تصل إلي ٨٥% من تكلفة دورة حياة المنتج ككل ، مثل تكاليف التصميمات النماذج والبحوث والتطوير ، كما تهمل أيضا تكاليف الجودة والمحاسبة عنها وكيفية قياسها ورقابتها وتخفيضها .

ما زال التوجه الأساسي لنظام التكاليف بشكله التقليدي نحو القياس والتقييم المالي للأداء الصناعي ، وذلك بدلاً من التركيز علي عوامل النجاح الحرجة Critical Success Factors مثل قياس وتقييم مستوي الجودة وبدائل وتكاليف تحسينه ، وتكاليف المستويات المختلفة للمخزون ، وتوفير المعلومات اللازمة لقياس الإنتاجية سواء علي مستوي الشركة ككل أو علي مستوي خطوط الإنتاج ، وتحليل وتبويب تكاليف أنشطة البحوث والتحديث والتجديد والابتكار .

لا تمكن النظم التقليدية للتكاليف ولا تهتم بتحديد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج، وبالتالي لا تسهم بفاعلية في إحداث التحسينات المستمرة في الأداء والتكاليف .

٤. لا تمكن نظم التكاليف الحالية من دعم التوجهات الإستراتيجية للمنظمة وترشيد سياستها وإستراتيجيتها في المنافسة والتميز ، وذلك بسبب اقتصار نظم التكاليف علي الاهتمام بالأجل القصير وفي حدود نطاق المنظمة فقط .

أضواء علي رواد الفكر المحاسبي المعاصر :

وفي ضوء تلك الانتقادات التي توجه إلي نظم التكاليف المتعارف عليها بشكلها التقليدي ، فقد ظهرت العديد من الكتابات التي تنادي بضرورة تطوير أو تعديل أو تغيير نظم التكاليف التقليدية لتجنب تلك الانتقادات وعلاج أوجه القصور بها .

ويعتبر Robert. Kaplan (٥) من أبرز الكتاب في محاسبة التكاليف الذين ينادون بتغيير نظام التكاليف لمواجهة التغير في البيئة المحيطة ، والذي يؤكد علي ذلك المطلب بقوله (إنه خلال الخمسة وعشرون عاماً الماضية تركز منهج المحاسبة علي الإنتاج الضخم بخصائص معروفة وتكنولوجيا ثابتة ، ورغم تعدد محاولات تطوير محاسبة التكاليف إلا أن تلك المحاولات ظلت في إطار النموذج التقليدي لمحاسبة التكاليف) وفي دراسة أخري يؤكد نفس المطلب بقوله " إن معظم الشركات مازالت تستخدم نفس نظم محاسبة التكاليف والرقابة الإدارية التي أنشئت وطبقت منذ عقود طويلة وكانت مناسبة في ظل بيئة تنافسية تختلف تماماً عن بيئة الأعمال المعاصرة " .

بل وأوضحت تلك الدراسة العديد من الجوانب التى تشير إلي عدم ملائمة النظم الحالية للتكاليف في مواجهة الواقع التكنولوجي والإنتاجي المعاصر .

ودعوة أخري لتطوير نظم التكاليف الحالية يطلقها Seed Allen [١٢] بقوله " إن محاسبة التكاليف التقليدية يجب أن تتغير لتلائم النظم الآلية للإنتاج وبيئة الصناعة المتقدمة ، وإلا فإن بيانات التكاليف لم تعبر عن الحقيقة وستكون مضللة إذا ما استخدمت في اتخاذ القرارات " .

كما خلصت دراسة Jeans & Micheal إلي أن : " التطورات التي حدثت في بيئة الصناعة المعاصرة تؤثر علي نواحي عديدة داخل المنظمة ، ومن ثم فإن المنهج التقليدي لتصنيف عناصر التكاليف وتحميل التكاليف علي وحدات الإنتاج وفقاً لساعات العمل المباشر لم يعد ملائماً بالمرة في ظل البيئة المتقدمة للصناعة " .

وقد أجملت إحدى دراسات Kaplan & Johnson [٦] أسباب الفجوة بين الدور الذي تقوم به النظم المحاسبية الحالية والدور المرتقب والمطلوب منها ، وتمثلت تلك الأسباب فيما يلي :

- احتمال حدوث تحريف كبير في تكاليف الإنتاج باستخدام الأساليب الحالية لقياس التكلفة .
- تركيز النظم الحالية للمحاسبة علي توفير معلومات إجمالية ومتأخرة للرقابة علي التشغيل .
- التركيز علي مؤشرات ومقاييس الأداء قصيرة الأجل والتي لا تعكس التغير في المركز المالي للمنشأة بشكل سليم ، ولا تضمن للمنشأة القدرة علي الاستمرار

وتعتبر دراسة كل من Howell Robert & Stephen Soucy من أبرز الدراسات التي تنادي بضرورة تغيير أو تطوير جوانب وأركان النظام التقليدي للتكاليف حيث يرون أن النموذج التقليدي للتكاليف يركز علي تقييم المخزون ، واستخدام التكاليف المعيارية ، ومجمعات التكاليف الإضافية وفقاً للتبويب الوظيفي ، والتحميل الكامل للتكلفة ، وطرق التحميل باستخدام العمل المباشر . ويرون أن هذا النموذج الذي ما زال يطبق في العديد من المنشآت ومازال أيضاً يدرس بكليات المحاسبة ويستخدم بشكل واسع قد فقد فاعليته بشكل حاد في ظل البيئة المتقدمة للصناعة .

ونظراً لأن منظمات الأعمال وما تشمله من نظم فرعية مثل نظم التكاليف تعمل في بيئة مفتوحة ومتغيرة ، لذلك فإن نجاح تلك المنظمات بشكل عام ونظم التكاليف بوجه خاص يتوقف علي مدي التوافق مع الأنشطة والأحداث المحيطة به ، وبقدر تعبير نظام التكاليف عن الأنشطة والأحداث المحيطة به تتحدد درجة فعاليته ونجاحه في دعم تطلعات واحتياجات الإدارة من المعلومات التكاليفية .

ولقد أشارت دراسة Kerremans (٩) إلي أنه رغم أن طرق وأساليب الإنتاج قد تطورت كثيراً نتيجة استخدام العديد من التكنولوجيا المتقدمة في التصنيع ، إلا أن محاسبة التكاليف قد تخلفت كثيراً عن ملاحقة هذه التطورات ، مما جعل العديد من الكتاب يقررون أن نظام التكاليف التقليدي لا يصلح للاستخدام في بيئة الصناعة المتقدمة، وذلك لأن الإدارة في تلك البيئة

الصناعية المتقدمة تتطلب بيانات مختلفة كثيراً عن نوعية وكم البيانات التي تحتاجها الإدارة في ظل بيئة الصناعة التقليدية . بل أن دراسة Kaplan [٧] قد ذهبت إلي أكثر من ذلك وقررت أن المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف الحالية غير كافيين للتعبير عن بيئة اليوم أو الغد .

وتعتبر دراسة Dennis [٢] من الدراسات التي أشارت بوضوح إلي العلاقة بين نظام التكاليف وبيئة الصناعة المحيطة به ، حيث أشارت تلك الدراسة إلي أن هناك تغيرات جذرية واضحة حدثت في بيئة الصناعة ، وأبرز هذه التغيرات التي أشارت إليها تلك الدراسة تتمثل في زيادة التشغيل الآلي ، وانخفاض مستوي الأجور المباشرة والمخزون وزيادة الاهتمام بتخطيط الإنتاج والتوجه بالمنتج وقصر دورة حياة المنتجات وزيادة الاهتمام بالجودة .

ولقد اتفقت نتائج تلك الدراسة مع نتائج دراسة أخري توصلت إلي أن طبيعة عناصر التكاليف قد تغيرت جذريا في بيئة الصناعة الحديثة ، وأصبح متوسط تكلفة عنصر المواد المباشرة ١٣% والأجور المباشرة ٨% والتكاليف غير المباشرة ٧٩% من إجمالي تكلفة المنتج .

ولعل هذا يلقي الضوء علي التغيرات الجذرية التي حدثت في بيئة الصناعة الحديثة وانعكاسها علي طبيعة عناصر التكاليف .

ولا يقتصر الأمر علي مجرد ضرورة تطوير نظم التكاليف وفقاً للتغيرات التي تحدث في بيئة الصناعة المحيطة بها لمعالجة العيوب أو القصور في نظم التكاليف ، بل أن إهمال هذا التطوير الواجب في نظام التكاليف قد يؤدي إلي تعدد الآثار السلبية علي بيئة التصنيع نتيجة عدم اتخاذ القرارات الملائمة

بسبب عدم توافر بيانات تكاليفية سليمة ودقيقة ومناسبة .

ويتفق مع ما سبق ما توصلت إليه نتائج إحدى الدراسات الحديثة في هذا الميدان من أن التطور التكنولوجي والتجديد في الأساليب الإدارية والتقنيات الصناعية لن يكتب لها النجاح مع تجاهل الأدوات والأساليب المحاسبية بصفة عامة ومحاسبة التكاليف بصفة خاصة ، والتي تعتبر المرآة المعبرة عن ظروف ونتائج التطوير الإداري والصناعي .

لذلك فإن شركة Borg Warner's لصناعة السيارات حينما أرادت تطوير نظم الإنتاج وتغيرها من نظام الإنتاج بالدفعات Batch إلي نظام الإنتاج المستمر Continuous ، فقد قامت بعمل تطوير جذري في نظم التكاليف المطبقة ، حيث تم تطبيق نظام جديد للتكاليف اختلف في العديد من جوانبه عن نظم التكاليف القديمة ، وكان الهدف من ذلك أن يدعم نظام التكاليف الجديد بيئة التصنيع الجديدة (Robert) [١١]

ورغم تعدد الدراسات والبحوث التي تؤكد علي أهمية وضرورة الربط بين طبيعة نظم التكاليف المطبقة من جهة وبين بيئة الصناعة التي تطبق فيها هذه النظم من جهة أخري ، إلا أن الدراسات التطبيقية قد أبرزت تلك الأهمية والضرورة علي نحو أصبح معه تقييم وتطوير نظم التكاليف المطبقة في المشروعات الصناعية المتقدمة لمواكبة تطورات بيئة التصنيع بتلك البيئة أمر لأخيار فيه .

ففي إحدى الدراسات الميدانية (Lan Cobb) [٨] حول أسلوب Jit .
والتي شملت ٢١١ شخصاً معظمهم من المحاسبين الإداريين والمراقبين والمحللين الماليين ومحاسبي التكاليف الذين يمثلون مجالس إدارات ٢٠٥ شركة ، توصلت نتائج تلك الدراسة إلي أن محاسبي التكاليف والمحاسبين الإداريين إذا لم يكونوا علي إدراك تام بفلسفة Jit وتأثيرها علي النظم المحاسبية ، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن يقوم بهذا الدور تخصصات أخري داخل المشروع غير المحاسبين ، والذين سوف يقتصر دورهم علي التسجيل في الدفاتر عن الأحداث الماضية فقط .

في ضوء ما سبق فإنه ليس من الصعب أن نتخيل أن نظم محاسبة التكاليف بشكلها التقليدي لا يمكن لها أن تعكس حقيقة تكلفة المنتجات في بيئة الصناعة الحديثة التي تتسم بتعدد المنتجات وتنوع مهام الآلات والعمال والتوسع في التشغيل الآلي والإلكتروني ... الخ ، وذلك نظراً لأن البيئة التي كان يناسبها نظم التكاليف التقليدية والتي كانت تكلفة المواد الخام والأجور يمثلان فيها الجزء الأعظم من تكلفة المنتج قد اختفت الآن . أما بيئة الصناعة الحديثة فقد اختلفت ملامحها حيث أصبحت الأجور تمثل ٥% – ١٥% من تكلفة المنتج ، والمواد الخام تمثل حوالي ٤٥% – ٥٥% ، والباقي ٣٠% – ٥٠% يعبر عن التكاليف الإضافية غير المباشرة ، بل أن التكاليف الإضافية قد تحول معظمها من تكاليف متغيرة إلي تكاليف ثابتة نتيجة زيادة الاستثمار في الآلية (Norm) [١٠]

المبحث الثالث:

إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين

أن محافل المعرفة الوافدة والرافدة تحت أيدينا، إنما وجدت للتطور والتطوير عبر الأجيال المتلاحقة، على أيدي رجال من الباحثين عن البحوث المحاسبية، وإذا استطعنا أن نستحوذ على فكرة جيدة مضمونة النتائج البحثية، فإن نجاحها ومناقشتها يتوقف على مقدار فهمنا لتلك الظواهر الطبيعية والتي من الممكن بحثها ومناقشتها، فأنها سوف تجعلنا قادرين على التنبؤ بالمستقبل، والتحكم فيما سيحدث، (ولكن أعلموا بأن الله فوق الجميع)، أن التطور المذهل الذي يمر به عصرنا من تقدم تكنولوجي إلى قمة مجد الحاسوبات الآلية، تتطلب منا أن نذهب إلى ما وراء تلك الحدود الآمنة التي فرضتها حالات التأكد، إلى الدقة في التنظيم ، وإلى استطلاع الأفق البعيد، بما يحتوى من حالات عدم التأكد، (وليعلم الجميع بأن الغيب لا يعلمه ألا الله سبحانه وتعالى)، ولكن علينا أن نعمل فقط ولله القصد من قبل ومن بعد.

وسنحاول في هذا المبحث أن نلمس مدى تأثير درجة المعارف وتنوعها وحجمها وزخمها من خلال التطور التكنولوجي الهائل على أراء المحاسبين وكيف استطاعوا أن يلاحقوا ذلك التطور ولمواكبته ولتسخير الأدب المحاسبي لخدمة تلك التكنولوجيا غير عابئ بما تفرضه على معبده من تقويض .

أولاً . مدخل التطور:

كان ضرورياً أن يستجيب رجال الفكر المحاسبي وممارسوا المهنة المحاسبية للتطورات سريعة الخطى التي تعرضت لها اقتصاديات العالم . فلقد

بدا واضحاً أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة علي مسايرة التعقيد الشديد في العملية الإدارية علي مستوي الوحدة الاقتصادية .

لهذا كله ظهر لنا ما سمى "بالمحاسبة الإدارية" Managerial Accounting لتكون منفذا جديدا يمكن من خلاله معالجة أوجه قصور الأنظمة المحاسبية الموجودة على مستوى المشروع، بل يمكن القول بأن ظهور هذا الاقتراح في بداية الخمسينات كان بمثابة صرخة من الرواد الأوائل إلى المفكرين المحاسبين بدعوتهم للإسهام في تطور علم المحاسبة ليساير التقدم الاقتصادي والتكنولوجي وما ترتب عليه من تطور في العلوم الإدارية والسياسية والاجتماعية.

وتعد المحاسبة الإدارية ظاهرة حديثة نسبياً، خاصة إذا ما قورنت بالتطور التاريخي الطويل لأعداد التقارير المالية الموجهة للأطراف الخارجية، كالملاك والدائنون والبنوك والجهات الحكومية ...إلخ . كما تعد محاسبة التكاليف أول – أو بالأحرى أقدم – مظهر أو أداة من أدوات نظام المحاسبة الإدارية الحالي ألا أن محاسبة التكاليف اهتمت في البداية بتلبية الحاجة إلى البيانات اللازمة لإعداد التقارير المالية بشكل أساسى، وهذا ما دعا هورنجرن (Horngren, 1975) إلى الإشارة بأن هذه الفترة هي بمحاولة البحث عن "التكاليف الحقيقية" True Cots أو "مدخل الحقيقة الكاملة أو المطلقة" Absolute Truth Approach .

ألا أن المحاسبين قد أدركوا – عند البحث عن إجراءات محاسبة التكاليف الملائمة لخدمة القرارات التخطيطية والرقابية المختلفة العديدة – أن تجميع أو تخصيص التكاليف يجب أن يختلف باختلاف القرارات الإدارية. ومن ثم فليس هناك تخصيص أو تعيين وحيد للتكلفة يمكن أن يكون ملائماً لكافة القرارات والأغراض الإدارية، ومن هنا كانت بداية المحاسبة الإدارية، تلك المحاسبة التي تركز على تخصيص التكلفة الملائمة لغرض الرقابة والقرارات الداخلية أكثر منها لغرض إعداد التقارير الخارجية . وقد أشار هورنجرن عام ١٩٧٥ إلى هذا "المدخل لنموذج القرار Decision-Model Approach" أو لمستخدم بيانات التكاليف" User-Oriented Approch وذلك "بمدخل الحقيقة المشروطة" Truth Approach Conditional، بمعنى أن الحقيقة إنما تعتمد على الكيفية التي تم بها تخصيص التكلفة، وكأن صدق المعلومة مشروط بأسلوب وطريقه الحصول عليها.

وفى أواخر الستينات وأوائل السبعينات بدأت مدرسة ثالثة للمحاسبة الإدارية هدفها تطوير المدخلين السابقين وتصنيفهما في إطار نظري Conceptual Framework أوسع، ومن ثم ظهر ما يسمى بمدخل اقتصاديات المعلومات Information- Economics Approach ، ذلك المدخل الذى يرى أن نظام المحاسبة الإدارية ما هو إلا نظام خاص للمعلومات، بمعنى أن التطورات الحديثة في نظريه القرار الإحصائي Statistical Decision theory وعلم الاقتصاد في ظل عدم التأكد أظهرت

بجلاء أن المعلومات ما هي إلا سلعة يمكن أن تشترى وتباع شأنها شأن كافة السلع الأخرى، ومن ثم فإنه يكون من غير المناسب – كما في حالة السلع الاقتصادية – التحدث عن "الحاجة" إلى المعلومات دون مراعاة لتكاليف "تلبية" هذه الحاجة (أي شراء وإنتاج هذه المعلومات)، وتكاليف "عرض" هذه المعلومات ، بما في ذلك تكاليف الدقة والتوقيت المناسب، وهذا ما أشار إليه هورنجرن عام ١٩٧٥ "بمدخل الحقيقة المكلفة" Costly Truth Approach أو ما قد تسمى "بمدخل تكلفة الحقيقة"، فقيمة المعلومات يتم اشتقاقها من نموذج معين، يتضمن:

(١) البيئة التي يواجهها متخذ القرار .

(٢) البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.

(٣) النتائج المكنة كدالة للبيئة والأنشطة الفعلية .

(٤) دور وتكلفة نظام المعلومات في التنبؤ بالبيئة وناتج القرارات.

(٥) اتجاه المخاطر لدى متخذ القرار، (محاسبة التكاليف، ترجمة جامعة الملك سعود)[١] .

ولقد بدأ المحاسبون يعترفون – أو بالأحرى يدركون – منذ عام ١٩٧٥ بأن نظام المعلومات وإعداد التقارير يمكن أن يكون له بعض التأثير على الأفراد، بمعنى أنه إذا كان مدخل اقتصاديات المعلومات يركز على تأثير نظام المعلومات على سلوك وأفكار متخذ القرار، فإن هذا المدخل يعترف أو بالأحرى يأخذ في اعتباره بأن مجرد قياس وإعداد التقارير عن أنشطة الأفراد

يكون لـه – ولا شك – تـأثير علـى هذه الأنشطة، وهذا ما أشار إليه إيجيرى Ijiri عام ١٩٧٥ (المرجع نقلاً عن ترجمة كتاب التكاليف – جامعة الملك سعود) حينما أكد على أن نظام المحاسبة ليس بالضبط مثل أي نظام أخر للمعلومات بالمنشأة، وإنما نظام المحاسبة يعد نظاماً فريدا، لماذا؟ لكونه جزء من نظام المساءلة System Of Accountability بمعنى القدرة على المحاسبة والتفسير . فالموارد يعهد بها إلى مدير معين، ثم يتول نظام المحاسبة تسجيل وإعداد التقارير عن كافه الصفقات المالية المتبادلة التي لها علاقة بهذه الموارد، فضلاً عن تقييم أو تفسير عائد أو نتيجة هذه الصفقات لمن خصص ووفر هذه الموارد (الإدارة العليا أو المالك) أصلاً لذلك المدير.

وعلى ذلك فإننا نجد – طبقاً لهذا المدخل – أن المعلومات الناتجة عن نظام المحاسبة يمكن أن توفر أساساً سليماً وجيداً لإبرام العقود بين الوكلاء الاقتصاديين Economic Agents (وهم قد يمثلون الإدارة العليا أو الملاك أو مديري الأقسام والإدارات) ، وبالضرورة فإن معلومات مختلفة إنما تعنى عقود استخدام مختلفة أو مسارات للأداء مختلفة وتخصيصات مختلفة للمكافأة بين الوكلاء وأخيراً مستويات مختلفة من الكفاءة Efficiency ولأن الهدف من توليد وإنتاج المعلومات – طبقاً لهذا المدخل – لا يكون الحقيقة Truth وإنما تحقيق "الكفاءة الاقتصادية" Economic Efficiency عند إبرام وتنفيذ العقد بين المديرين أو المديرين والملاك، وهو اتجاه ولا شك قد لفت الأنظار إلى

أهمية المحاسبة الإدارية ودورها في ابتكار طرق وأساليب يمكن للإدارة العليا من خلالها التأثير على أنشطة وأداء الإدارة التنفيذية ، (محاسبة التكاليف، ترجمة جامعة الملك سعود).

لقد باتت التكنولوجيات اليوم من الأمور الطبيعية الواسعة الانتشار والاستخدام، ومن النادر أن نجد أن مشروعاً يخلو من هذه التكنولوجيات، وفى الحقيقة فإن محاولات كل من Kaplan And Johnson [٤] تؤكد أن جميع الممارسات العلمية المستخدمة اليوم، كانت مستخدمة من قبل في عام ١٩٢٥ (سبق التعرض لدراسات Kaplan في المبحث الثاني) ، وعليه فلن نستطيع إلا القول بأنه لم يحدث إلا تغيراً قليلا في الممارسة العملية للمحاسبة الإدارية، ولم يتم هذا التغير الطفيف أيضاً، إلا في السنوات الأخيرة وذلك كله بالرغم من أن جوهر العملية التصنيعية قد أخذت منحناً أخر وقد أخذت مكانها في تكنولوجيات التصنيع التي يمكن أن يقال بأنها مقدمات لتكنولوجيا جديدة.

فما هو موقف الحاسب الإداري منها ؟

ولقد كانت ردود فعل كل من Kaplan And Johnson [٤] تفاؤلية المدى حيث توقعا بأن الباحثين سوف يتجهون في المقابل إلى إبداع محاسبي جديد سوف يزخر به الأدب المحاسبي تحدياً لهذا الهجوم التطوري الشامل في مجالات الأعمال الحديثة، وأن كان Kaplan قد تحدى الباحثين في قدراتهم عند أعداد بحوثهم وعن إمكاناتهم في دراسة وتحليل ونقد تلك الابتكارات التكنولوجية العملية التي تمارسها تلك الشركات الضخمة في أواخر القرن العشرين قبل أن يتواجد أمثال فردريك تايلور ، الفريد سلونز.

ونتيجة لذلك ، فلنا أن نتسأل الآن عن ما هي متطلبات البحث لإقرار طبيعة الممارسة العملية للمحاسبة الإدارية في نهاية القرن العشرين ولقد أقترح Robert Scapens,1988 أنه يمكن لنا أن نعنون ردود أفعال اتجاهاتنا التطورية للبحوث المحاسبية ببعض الأسئلة التالية:-

what is the organizational role of management accounting?

What objectives does it achieve?

How does it affect other organizational processes?

ثانياً: الحاجة إلى إبداع المحاسبين وليس إلى إبداع محاسبي:

The need for creative Accountants-not Creative Accounting

إبداع المحاسبين: Creative Accountants

يتضح لنا مما سبق ، كيف استطاع المحاسبون بما قدموه من إثراء الأدب المحاسبي من خلال الدراسات التي تم عرضها في المبحث الثاني وكذلك أراء الكتاب والمختصين والقائمين على المهنة، في محاولة لابتكار أفكار جديدة لتصميم نظم وعمليات المحاسبة الإدارية ، والتي يمكن سردها فيما يلي:

الأول : مستوى العمليات Operational Level وتعنى بنوعية المعلومات اللازمة لعملية النمو والتطور ، حتى يمكن إعداد الإدارة بأكبر قدر من تلك المعلومات لمساعدتها في عملية اتخاذ القرارات ، وهذا ما يدعونا للرجوع للوراء قليلا لنتذكر ما قاله – كلارك (Clark,1923) [٢] عن – تكاليف مختلف لأغراض مختلفة – Different Costs For Different Purposes

والتي أعادت إلى أذهاننا تأكيدها لضرورة انفصال نظم التكلفة عن نظم المحاسبة الإدارية ، ذلك أن طبيعة وخصائص معظم نظم التكاليف لا تتناسب مع أهداف عملية اتخاذ القرارات.

ومن المعروف أن نظم محاسبة التكاليف تعتمد على البيانات التاريخية، أن معظم المؤسسات والشركات تتفق في هذه الأيام على أن طول فترة البحث في النتائج السابقة عادة ما تكون غير إنتاجية أو إيجابية ، أن ما تم في الماضي دليل لما سوف يحدث في المستقبل وعلى ذلك تكون تلك هي القاعدة التي تعتمد عليها، أن نظام المحاسبة الإدارية سوف يختص بالتكاليف المستقبلية ، ومن هذا المنطلق سوف يتطلب ذلك وجود قاعدة منفصلة للبيانات عن النظم التكاليفية .

الثاني: وبالإضافة إلى ما هو معروف عن عملية التمييز بين نظامي المحاسبة الداخلي، فإنه ستكون هناك حاجة ملحة على الاعتماد على الكثير من المعلومات غير المحاسبية والتي يجب أن يعمل لها حساب داخل النظام ، ونرى أنها لا تعبر (المعلومات غير المحاسبية) في هذا الشأن عن معلومات مالية، ولكنها تعتبر من الأهمية بمكان وخاصة بالنسبة للشركات والمنشآت التي قد تعجز عن تقييم تلك المعلومات غير المحاسبية ،وأن تضعها في إطارها الصحيح ، وعليه فإن هذا يعد مدخلاً طيباً لكي نشرك الطرق والأساليب والوسائل الإحصائية للقيام بعملية الرقابة بكفاءة، وعلى سبيل المثال يتم

استخدامها في حساب معدلات التخزين ، حساب التأمينات والمعاشات، حساب معدلات غياب العمال ، حساب دورة العمل ،حساب أوقات العمل الكلية ، حساب مجموعات الآلات التي لا تعمل كل الوقت، حساب مستويات الكفاية لمختلف الأعمال ، الطاقة المتاحة والمستغلة .... وهكذا .

بدأ ذلك الإبداع بمقترح أو دعوة للنقاش حملت رقم ٤٢ وأصدرتها Asc في عام ١٩٨٨ والذي تحول فيما بعد إلي إصدار معيار محاسبي وجد قبولاً وإقبالاً إن دل علي شئ فإنما يدل علي مدي قدرة المحاسبين علي خلق الإبداع وعلي تطوير أنفسهم لمواجهة التحديات العصرية الجديدة .

هذا وتعتبر تلك الدعوة إلي مناقشة ذلك المقترح الذي يحمل رقم ٤٢ في عام ١٩٨٨ والصادرة عن : Accounting Standard Committee's Exposure draft والذي يحمل عنوان محاسبة العمليات ذات الأهداف الخاصة Accounting for Special Purpose Transactions تعتبر أحد المعالم الرئيسية لتطوير وتنمية نظم التقارير المالية سواء كان في المملكة المتحدة (مكان إصدار ذلك المقترح) أو في غيرها .

ليس فقط في أن هذا المعيار المقترح قد كشف عما قامت به ASC من استبعاد العديد من الصيغ المحاسبية المتعارف عليها كمظهر من مظاهر الإبداع المحاسبي ، ولكن في كونها قد حاولت أن تفعل شيئا ما بما قصدته من عرض ذلك الإطار النظري أو الأساس النظري Conceptual Framework .

هذا ويمتاز الإبداع المحاسبي بالوضوح ليس لكونه إبداعاً مجرداً ، ولا لكونه إبداعاً محاسبياً ، ولكن نستطيع القول لأنه يلقي قبولاً عاماً . ولكن يمكن القول أيضاً بأن عملية الإبداع المحاسبي (الذي يعبر عنه كتاب الأدب المحاسبي) لم يتمكن من إعطاء صورة حقيقية تمثل جميع الأحداث التجارية والمالية كما هي علي حقيقتها ، ولكن بدلاً من ذلك قاموا باستعراض قدراتهم وإمكاناتهم أنفسهم للإدارة عن طريق ما يقدمونه من تقارير ، ولقد جاء في المقترح رقم ٤٢ أن التطبيق العملي للإبداع المحاسبي في المملكة المتحدة ، قد جاء مؤخراً متفقاً مع بعض المعايير المحاسبية الحديثة Recent Accounting Standards والتي غالباً ما تأتي قاصرة في المفهوم Concept ولا تفي بالغرض Inadequate وعلي وجه الخصوص ما يختص من تلك المعايير بموضوع الشهرة Goodwill ، وبعمليات الحيازة أو الاستحواذ Acquisitions أو بعمليات انضمام أعضاء جدد علي الشركة Mergers .

المحاسبة عن العمليات ذات الأهداف الخاصة :

Accounting for Special Purpose Transactions

لقد تم تعريف ووصف المحاسبة عن العمليات ذات الأهداف الخاصة في المقترح رقم ٤٢ وفي المعيار الذي صدر فيما بعد في عام ١٩٩١ ، والذي يمكن وصف تلك العمليات بأنها تعد أعمال غير عادية ، أو قد تكون من نوع تلك الأعمال الغير ظاهرة والتي لا يعرف أثرها وتأثيرها إلا المختصين بها ، فهي لا تعطينا مفهوما محدداً ، كالذي قد نفهمه منها عند النظر إليها لأول وهلة .

إن العديد من العمليات الخاصة يكون القصد منها القيام بعمل التسهيلات التمويلية علي ما قد جاء بالميزانية العمومية ، وغالباً ما يتم هيكلتها بأنها قد تعبر عن الشكل القانوني والذي ربما قد يكون مختلفاً عن تلك الأسس الاقتصادية التي ينتمون إليها أو عن الأعمال الاقتصادية ذات الثروات الهائلة .

وبينما أن هذا المعيار لم يأل جهداً في أن يثبت بأنه لا يمكن أن يتم تحديد نوع السؤال الذي يطرح لكل فئة ، وأن القصد من ذلك التهرب واضحاً ، والغرض منه هو تحدي ذلك الجدل القائم بين كل من الممتهنين لمهنة المحاسبة ، والمهنيين القانونيين ، بشأن مقدرة تلك اللجنة الخاصة في مدي أحقيتها في أن توصي وأن تضع من التعليمات وفقاً لما تراه وخروجاً علي ما جاء بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها .

ويمكن أن ستخلص من ذلك أن هناك هدف واحد علي وجه الخصوص من العمليات ذات الأهداف الخاصة Special - Purpose Transactions وهو انه ربما قد يكون هناك عمليات فردية والتي قد يكون لها تأثير علي كل العمليات الأخرى وتختلف مؤثراتها الجانبية علي كل جزئية منها إذ اعتبرنا انفصال كل عملية عن الأخرى ، وان ما أخذ به المقترح ED42 والمعيار الصادر يحافظ علي التأثيرات الاقتصادية والمالية لكل العمليات مجتمعة وليس التأثير علي كل جزء علي حدة ، وذلك عندما يكون لنا مدخل محدد ومناسب لكي تستطيع المحاسبة أن تنفذ من خلاله .

وعلي الرغم من ذلك فإن هذا المقترح ED42 يعد عملاً مناسباً قد تبنته Accounting Standards Committee في صلب المعايير المحاسبية .

جوهر العملية ذات الهدف الخاص :

Special - Purpose Substance of Transaction

ومن خلال استعراضنا للمقترح ED42 والمعيار الصادر بخصوصه في عام ١٩٩١ الصادر عن ASC نري أنه قد عرف العملية ذات الهدف الخاص بأنها تلك العملية التي سيتم معالجتها محاسبياً للتأكد من مطابقة تأثيرها التجاري . بينما أن العمليات الواضحة أصلاً Straightforward Transactions لا يتم في العادة أخذها في الاعتبار كأحد المشكلات المحاسبية الأساسية ، هذا ويمكن حصر العمليات ذات الأهداف الخاصة ووضعها في إطارها الصحيح وتحديد ما تلتزم به ، علي سبيل المجاز . إذا كان من الصعب أن نفرق بين المعاملة المحاسبية المناسبة لها والتأثير الذي قد يحدث علي أصول وخصوم المشروع .

ولقد أقر المعيار المتعلق بالعمليات ذات الأهداف الخاصة بأن معظم الأمثلة المعروفة والمشهورة عن هذه المشاكل مثل التمويل التأجيري Finance Lease والذي قام بالتصدي له مجلس المبادئ المحاسبة SSAP وأصدر معياره الشهير رقم ٢١ ، كما أصدرت لجنة قواعد المحاسبة الدولية IAS المعيار رقم ١٧ عام ١٩٨٢ ، وقد تعرض أيضاً لهذا الموضوع بوضوح تام . هذا ويوجد هناك العديد من العمليات الجديدة ذات الأهداف الخاصة ويمكن ذكر بعض منها علي سبيل المثال لا الحصر مثل Separate Sale and re-Purchase of Goods والتي سيكون تحديدها بمثابة نهاية فترة محاسبية .

إن التحديد الجوهري للعمليات ذات الأهداف الخاصة سوف تأخذ ضمن اعتباراتها وجهة النظر التي تنادي بالمواءمة وبالأسلوب الذي يجعلها تتفاعل معه .

إذا كانت البيانات تعبر عن حقائق خام وأولية ، فإن المعلومات تمثل بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين . أما المعرفة فهي تمثل معلومات عامة وعلي درجة عالية من التجريد تصلح للاستخدام بشكل عام وفي أي وقت ولجميع العلوم .

ولقد بات علي رجال الفكر المحاسبي وممارسوا مهنة المحاسبة أن يستجيبوا للتطورات سريعة الخطي التي تعرضت لها اقتصاديات العالم . بعد أن بدا واضحاً أن إمكانيات المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف لم تعد قادرة علي مسايرة التعقد الشديد في العملية الإدارية علي مستوي الوحدة الاقتصادية .

ويؤكد مضمون هذا البحث علي أن محافل المعرفة الوافدة والرافدة تحت أيدينا ، إنما وجدت للتطور والتطوير عبر الأجيال المتلاحقة علي أيدي رجال من الباحثين (يهتم هذا البحث بالنواحي المحاسبية) عن المعرفة من خلال اختباراتهم المنظمة للفروض المنطقية التي تقوم عليها البحوث المحاسبية .

ولقد جائت نتائج هذا البحث متسقة ومتناسقة مع الكيفية التي استطاع بها المحاسبون أن يقدموا من الإبداعات الإدارية والمالية لمواجهة تلك الثورة التكنولوجية الهائلة فجاء الأدب المحاسبي زاخراً بإبداعات المحاسبين أكثر مما جاء به من إبداع محاسبي .

Knowledge Management

Between

Creative Accounting and Creative Accountants

Abstract:

Data is the Fact of Rowmaterial, Information is the out- put of data Operation used for Sub- Positions, But the Knowledge are the General Information Wich can be used in general Poisons and also at Any- Time in Different branches of Science. Consequently huge efforts are encerted by Entrepreneurs Accountants , and Professional Accountants to melt the new Over- Coming Technology in the World & Economy so that it can be Globalize for the Development and Innovation in the Roll of Applied, Theoretical and Costing Accounting.

This Technology Revolution - to be Over - Come - Need Acreative Accountants becos need Acreative Accounting.

تمثل المعرفة Knowledge الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين ، ومن الطبيعي أنه عند تجميع هذا الرصيد يختفي الكثير من التفاصيل والإيماءات ، وتتصاعد درجة التجريد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة .

وإذا كانت البيانات Data تعبر عن حقائق خام وأولية ، فإن المعلومات Informations تمثل بيانات مشكلة بطريقة تصلح للاستخدام في موقف معين، أما المعرفة Knowledge فهي تمثل معلومات عامة General Information وعلي درجة عالية من التجريد تصلح للاستخدام بشكل عام وفي أي وقت ولجميع العلوم .

الفصل التاسع

تأثر المحاسبة بتحولات الأسواق المالية

يعد المدراء الزبائن الأساسيين للمحاسبة الإدارية أنهم بحاجة إلى معلومات مفيدة لممارسة النشاط واتخاذ القرارات ، وهم بالتالي يعتمدون على الإسناد المستمر الذي يقدمه المحاسبون الإداريون لتعديل خططهم وموازناتهم، لذا فان المحاسبون الإداريون يواجهون ألان تحولا أساسيا في الأسواق التي يقومون بخدمتها والتي تتطلب منهم سرعة الاستجابة لاحتياجات وطلبات المدراء في الحصول على معلومات تتسم بالموثوقية والملائمة وبخلافه فإنهم لن يتمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم في هذا المجال ولن يكونوا قادرين على إعادة زبائنهم إذا لم يستمروا بإرضائهم وتحقيق التفوق بأدائهم خصوصا وانه يمكن أن يكون هنالك الكثير من المحاسبين يتنافسون للسعي وراء وظائف على مدار العقد القادم.

أن التغير ليس بالجديد على المحاسبين الإداريين الذين يتوقع منهم أن يتقنوا أعمالهم المختلفة رغم كل شيء والانتقال من أولوية لأخرى، فمن الواضح أن الدور الذي سيؤديه المحاسبون الإداريون في السنوات القادمة سيكون مختلفا بشكل كبير عما كان عليه قبل الآن،ألا أن الأمر الأقل وضوحا هو كم من المحاسبين اليوم سيكونوا راغبين أو قادرين على التكيف مع العديد من متطلبات المهنة ليكونوا عوامل تغيير في المنظمات ويتمتعوا بمهارات تحليلية تمكن من تحديد الاتجاهات الجديدة وتقديم التوقعات والتنبؤ بها وان يقوموا بدور الشركاء في المنظمة.

لذا فان منهجية البحث ستتناول الآتي :

مشكلة البحث :

فقدان ثقة المدراء في إمكانية الاعتماد على المحاسبة الإدارية التقليدية لمواجهة متطلبات البيئة المعاصرة بسبب عدم امتلاك المحاسبين الإداريين لمهارات تحليلية تمكنهم من تقديم خدمات ذات مستوى عال وليكونوا عوامل تغيير في المنظمة مما يعني أن المحاسبين الإداريين سيجدون انه من الصعوبة التنافس في مهنة مستمرة في الاتساع والتطور ما لم يستجيبوا للنهوض بمسؤولياتهم بشكل جوهري وسريع.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان الدور المعاصر للمحاسبين الإداريين في ضوء المتغيرات الجديدة لبيئة الأعمال وما هي متطلبات العمل والمهارات المطلوب تطويرها من المحاسبين الإداريين لينسجم مع هذا التغير.

فرضية البحث :

يقوم البحث على وضع فرضيتين أساسيتين تتمثلان بما يأتي:-

١. في ضوء البيئة المعقدة والمتغيرة باستمرار ونتيجة للتطورات التكنولوجية والمنافسة وإعادة التنظيم للقوانين ونضوج سوق مهنة المحاسبة ولغرض تحقيق الأهداف المطلوبة،فان على المحاسبين الإداريين الاستجابة لتلك التغيرات والتكيف معها .

٢. أن الدور الجديد للمحاسبين الإداريين يتطلب منهم إحداث تغيير جذري للنهوض بمسؤولياتهم كعوامل تغيير في المنظمات وبنفس الوقت كشركاء في العمل بدلا من مجرد امتلاكهم لمهارات وخبرات كافية لأداء الواجبات المالية التقليدية، لأنه بخلافه لن يتمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم أو أيجاد فرص للعمل في المهنة.

مجتمع البحث وعينته:

استنادا لهدف وفرضيات البحث المشار إليها مسبقا ،فقد تمثل مجتمع الدراسة بالأكاديميين في عدد من المؤسسات التعليمية العراقية وبما ينسجم مع متطلبات استمارة الاستبانة رقم (١) ،والمحاسبين والإداريين العاملين في شركات القطاع المختلط وبما ينسجم مع متطلبات استمارة الاستبانة رقم (٢) ،وتعكس الجداول في أدناه التوزيع التكراري لأفراد عينتي البحث استنادا لمتغيرات التحصيل العلمي ، اللقب العلمي ،التخصص العلمي وكما يأتي :

جدول رقم (١)

التوزيع التكراري للعينة من الأكاديميين حسب متغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي / التكرار العددي و(%)	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار العددي	3	9	11	23
التكرار النسبي (%)	13	39	48	100

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري للعينة من الأكاديميين حسب متغير اللقب العلمي

اللقب العلمي / التكرار العددي و(%)	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	المجموع
التكرار العددي	12	10	1	23
التكرار النسبي (%)	52	43.5	4.5	100

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري للعينة من المحاسبين والإداريين حسب متغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي / التكرارات	إعدادية	تعليم جامعي	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار العددي	5	23	10	3	1	42
التكرار النسبي (%)	12	55	24	7	2	100

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري للعينة من المحاسبين والإداريين

حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي / التكرار العددي و(%)	محاسبة	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
التكرار العددي	23	12	7	42
التكرار النسبي (%)	55	29	17	100

هذا ويتناول البحث المحاور الأربع الآتية :-

١. الدور المتنامي للمحاسبة الإدارية والذي من خلاله سيتم التعرف على نشوءها وتطورها لأغراض تكيفها وملاءمتها للتغيرات البيئية.

٢. الاقتصاد العالمي الجديد وما يفرضه من تغييرات مهنية وتهديدات على المحاسبين الإداريين ، حيث سيتوضح من خلاله هيكل المعرفة والمهارة

٣. المطلوب من المحاسبين الإداريين أن يصقلوها ويتمتعوا بها في ظل المتغيرات الجديدة للبيئة المعاصرة وما هو الاتجاه المستقبلي الذي ينبغي الاستعداد له من قبل المحاسبين الإداريين، إلى جانب تناوله التهديدات التي تمارسها المنظمات لإعادة الهندسة وتخفيض عدد الموظفين والاستغناء المتواصل للمزيد منهم وبالخصوص ممن لا يملكوا القدرة على التكيف مع متطلبات العمل والتي سيكون نصيب المحاسبين الإداريين التقليديين كبيرا منها.
٤. تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها .
٥. النتائج والمقترحات التي سيتم التوصل إليها من خلال ما استعرضته هذه الدراسة من محاور.

المحور الأول : الدور المتنامي للمحاسبة الإدارية:

شهدت المحاسبة الإدارية مراحل تطور عديدة نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والتي يمكن تصنيفها إلى مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى : القرن التاسع عشر لغاية السبعينات من القرن الماضي

تمتد جذور المحاسبة الإدارية إلى القرن التاسع عشر عندما ظهرت حاجة الإدارة إلى معلومات عن التكاليف في كل من صناعة الغزل والنسيج وصناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات القائمة على الحجم الكبير للإنتاج ،إذ تركز الاهتمام على كلفة المواد والأجور بالدرجة الأساس، ومن ثم توسع

الاهتمام ليشمل الكلف الإضافية والتي تطلب تخصيصها على المنتجات وبما يساهم في تحديد كلفة المخزون السلعي بشكل أفضل. (جاريسون ونورين ، ٢٠٠٢ : ٢٥)

لذا ترى الباحثة أن ممارسات المحاسبة الإدارية في تلك الصناعات كان لها هدف واحد عام هو توفير معلومات محاسبية عن تقييم كفاءة استخدام الموارد في العمليات الداخلية للمنظمة والرقابة عليها.

ثم تبعها في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر الاستفادة من حركة الإدارة العلمية لتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية وجعلها أكثر معيارية والتوصل إلى ما يسمى بالتكاليف المعيارية التي كان لها الأثر في أنظمة محاسبة الكلفة والمحاسبة الإدارية ، وفي نهاية القرن نفسه تم تطوير أسلوبان للمحاسبة الإدارية هما (الموازنات) لتنسيق وموازنة التدفق الداخلي للموارد من المواد الخام مع المستهلك النهائي، و(العائد على الاستثمار) والذي من خلاله استطاع توجيه تركيز الإدارة على إنتاجية وأداء رأس المال والبحث عن فرص أكثر إنتاجية لرأس المال وكان للعائد على الاستثمار دور مهم في تقييم أداء الأقسام في المنظمة لغاية عام ١٩٢٥ ليتبعه تطوير كافة ممارسات المحاسبة الإدارية من محاسبة الكلفة عن المواد والعمل والكلف الإضافية ، والموازنات التشغيلة وموازنات النقد والدخل ورأس المال، الموازنة المرنة وتنبؤات المبيعات والكلف المعيارية وتحليل الانحرافات وأسعار التحويل ومقاييس أداء الأقسام وغيرها. (السبوع، ٢٠٠٠ : ١٧ – ١٨)

وعليه تجد الباحثة أن الملامح السائدة لبيئة الأعمال لغاية تلك المدة كانت تتسم بالإنتاج النمطي قليل التنوع وامتلاك المنتج دورة حياة طويلة مع الاعتماد على العمل اليدوي في الإنتاج والذي تسبب في ارتفاع الكلف وزيادة الوقت والجهد كما تجد أن متطلبات الزبائن في الحصول على سلع وخدمات كانت هي الأخرى محدودة ومرتكزة على حاجاتهم الضرورية والتي كانت واضحة المعالم ويسهل التنبؤ بها مستقبلا ولم يمتلكوا وعيا كلفويا واسعا، إلى جانب تميز التكنولوجيا السائدة بالاستقرار وأن الأسواق غلب عليها الطابع المحلي مع محدودية المنافسة وإمكانية التنبؤ باتجاهات المنافسين.

لذا فان الحاجة لمعلومات محاسبية جديدة لاتخاذ القرارات كانت محدودة واقتصرت في توفير ما يحتاجه المدراء من معلومات لاتخاذ القرارات الروتينية والتي كانت تمثل النوع السائد من القرارات بشكل واسع دون محاولة التأثير على سلوك أولئك المدراء ،كما كان التركيز في معلومات المحاسبة الإدارية يتوجه بتتبع استهلاك الموارد وتحديد السياسة المثلى التي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد ولم يكن يتوجه إلى البيئة الخارجية في تحديد السياسات المستقبلية. (حسين ، ٢٠٠٠ : ٨-١٢)

وتؤكد الباحثة في هذا الجانب إلى أن المحاسبة الإدارية لتلك الحقبة الزمنية كانت تفي باحتياجات زبائنها من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

المرحلة الثانية : السبعينات من القرن الماضي لغاية الوقت الحالي :

شهدت هذه المرحلة تغيرات جوهرية وجذرية سريعة يمكن تلخيصها بما يأتي :

١ . اتساع نطاق المنافسة بين المنظمات ولم تعد الأسواق ذات حدود محلية بل توسعت لتكون عالمية، كما أن تخفيف وإلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وإيجاد مناطق حرة للتجارة جعل إدارة التجارة العالمية أكثر سهولة ووسع من التبادل خارج الأسواق المحلية، وبالتالي فان المنافسة لم تعد محلية فقد تكون هناك منظمة ناجحة في السوق المحلية مقارنة بمنافسيها المحليين إلا أنه ينبغي أن تصبح المنظمة منافسا عالميا حتى تبقى في مجال الأعمال، كما أن ذلك وفر للزبائن تشكيلة اكبر من السلع والخدمات وبجودة عالية وبأسعار منخفضة مما شكل تحدي كبير للمنظمات المحلية للاستمرار بنشاطها وان انعكاس ذلك على المحاسبة الإدارية هو في أن على الأخيرة أن تستجيب وتصمم بشكل جيد لتساعد الإدارة في التخطيط والتوجيه والرقابة واتخاذ القرار، فنظام المحاسبة الإدارية الضعيف يمكن أن يهدم كل جهود الأفراد لتحقيق النجاح ومما يؤدي إلى منع التقدم. (جاريسون ونورين، مصدر سابق :٢٧-٢٨)

٢ . النجاح الإستراتيجي للمنظمة يعتمد وبالخصوص ضمن المدى الطويل على رضا الزبائن ، ويلقي على عاتق الإدارة مسؤولية مستمرة للتعرف على أراء الزبائن فيما تقدمه المنظمة من سلع وخدمات والسعي لتلبية

تلك الاحتياجات وكنتيجة لذلك فان المحاسب الإداري هو الأخر يتطلب أن يتحمل مسؤولية مشابهة ومستمرة لتفهم أراء المدراء واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية إذ إنهم الزبائن الأساسيين للمحاسبة الإدارية والتي سيتوقف نجاحها على ما إذا كانت قرارات أولئك المدراء تتحسن نتيجة لما يقدم لهم من معلومات محاسبية، وفيما إذا كانت تلك المعلومات المحاسبية تتسم بالجودة والملائمة وتقدم بالوقت المناسب (Horngren &Others ,2000:16) ، خصوصا انه من الصعب جدا التنبؤ باحتياجات الزبائن في الوقت الحاضر، إذ أن ما يطلبه الزبائن اليوم قد يختلف عن ألامس والغد، كما أصبحت إدارة المنظمات تجد حاليا صعوبة كبيرة أيضا في الحفاظ على زبائنها الحاليين. (حسين،مصدر سابق :١٤)

٣ . الثورة المعلوماتية وما تحتاجه الإدارة من الاستخدام الكفء لتكنولوجيا المعلومات ، فالحاسوب احدث ثورة أو تغيير جوهري في عمل الإدارة العليا فهو يمتلك تأثيرا كبيرا ومثيرا في سياسات المنظمة واستراتيجياتها وبالتالي سيؤثر على قرارات الإدارة من خلال ما يقدمه من مقاييس شاملة ومفيدة على شكل معلومات مفيدة لتلك القرارات. (Nash:2000,3)

فتكنولوجيا المعلومات استطاعت أن تغير كل شيء فهي تمثل الجديد في خلق الثروة والذي جاء عوضا عن النموذج الصناعي حيث تمكن النموذج **الجديد من تغيير ما يأتي:-**

إنجاز الأعمال والتي جعلت من السهولة تسريع الحصول على المعلومات ومعالجتها وخزنها بأقل الكلف وعندما تحقق الترابط بين برمجياته أو قاعدة البيانات وعلم الاتصال عن بعد فأنها ستسمح بتوفير أساس معرفي واسع ، وان ذلك انعكس على كافة أوجه النشاط في المنظمة ومنها المحاسبة،كما أن المدراء بإمكانهم استخدام تكنولوجيا المعلومات لكسب علاقات طيبة مع الزبائن واختصار الوقت والمسافة بين متطلبات الزبائن واتخاذ القرارات وكذلك لتحسين النوعية وتوفير سلع وخدمات ذات خصائص متنوعة.

- القرارات التي تتخذها الإدارة مختلفة عن تلك القرارات السابقة حيث إن المدراء يستخدمون تكنولوجيا المعلومات للحصول على الفوائد الإستراتيجية، فإذا لم تكن المنظمات في صف القيادة فأنها ستصحى لتجد زبائنها قد تركوا التعامل معها ووضعوها أمام خيارين أما استخدام تكنولوجيا المعلومات نفسها لغرض الوصول إلى القيادة أو أنها تفقد قواها ومواردها، حيث أن إتباع تكنولوجيا المعلومات سيساهم في تحسين النوعية وتخفيض وقت دورة الإنتاج والتركيز على خلق القيمة للزبائن .
- طالما إن غرض المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المحاسبة الإدارية هو دعم عملية اتخاذ القرارات، وان تلك القرارات الإدارية قد تغيرت، فمن المنطقي والطبيعي قبول فكرة تغير المحاسبة الإدارية، أن تغير المحاسبة الإدارية يكون من عدة زوايا منها ما يتمثل بان المحاسبة الإدارية لم تعد فقط تقدم المعلومات لخدمة أغراض الإدارة فحسب بل لخدمة كافة العاملين أيضا لتحسين النوعية، كما انه سيتم التركيز على

التغيرات في الموارد والعمليات ومما يعني رفض نموذج Taylor الذي يعوق كل التغيرات وسيكون الهدف الجديد هو تقليص نصف الوقت وعلى الخصوص ذلك الذي لا يضيف قيمة، ومن زوايا أخرى فان الأصول التي ستظهر في الميزانية لن تقتصر على الأصول الملموسة للثورة الصناعية فحسب بل ستشتمل على تلك التي تخلق القيمة من وجهة نظر الزبون والمستثمر كالمعلومات والموجودات البشرية والمعرفة والقدرة على الإبداع وغيرها.(Elliott,1992:64-68)

من جهة أخرى فقد توحد تكنولوجيا المعلومات من المحاسبة الإدارية مع المحاسبة المالية والتدقيق بنظام واحد جديد يسمى بالمحاسبة الإدارية الشاملة ليستطيع أن يزود كافة الأطراف بالمعلومات المحاسبية وان لا يقتصر على فئة المدراء. (Skidmore,2002:2)

وسيتطلب ذلك كله بالتأكيد مهام جديدة من المحاسبين الإداريين يتوجه نحو العمل التحليلي وحل المشكلات المحتملة قبل وقوعها ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الصحيحة لان المحاسب الإداري عليه أن يكون المجهز لكافة البيانات المخزونة في الحاسوب بعد معالجتها وتحويلها إلى معلومات والتي ستتطلب منه براعة وعناية كبيرة. (Zarowin,1997:38)

- الهيكل التنظيمي للمنظمة بعد أن كان هرمي يسمح بتدفق المعلومات بشكل عمودي والتي كان يمارس المدراء فيها أعمال بسيطة، أصبح الهيكل التنظيمي يأخذ شكل شبكة الأعمال بحيث تساهم في التنسيق بين

الوظـائف وتسـمح بتـدفق المعلومـات بكافـة الاتجاهـات ودون أن يكـون هنـاك تعارض، ألا أن المدراء يواجهون مهام أكثر صعوبة تفرض عليهم ضرورة قيادة المنظمة للنجاح على المستوى العالمي وليس فقط المحلي. (Elliot,Op.Cit, 69)

٤. معـايير الآداب والسلوك المهنـي للمحاسبين الإداريين ففي عـام ١٩٧٢ تـم وضع برنامج في الولايات المتحدة الأمريكية لمنح شهادة المحاسبة الإدارية ولقب المحاسب الإداري القانوني (CMA) والذي يعد لقب مهنـي مما ترتب عليه ضرورة التزام المحاسب الإداري القانوني بدليل لآداب السلوك المهنـي يحكـم أدائــه ومسـؤولياته، وتتمثـل تلـك المعـايير بالأهليـةcompetence والوثـوق (أو السرية) confidentiality والأمانـة integrity والموضوعية objectivity . (Horngren &Others ,Op.Cit:16)

٥. مـدخل المحاسـبة الإداريــة الإسـتراتيجية، حيـث تعـود جـذور المـدخل الإستراتيجي في المحاسبة إلى أواخر الثمانينات باعتبارها إحدى مجالات التطور المستقبلي في المحاسبة، حيث يعد المدخل الإستراتيجي لنظم إدارة الكلفـة أحـد تطبيقاتـه إذ يضـع تحليـل الكلفـة فـي إطـار واسـع باسـتخدام المعلومات الكلفوية لصياغة وتنفيذ الإستراتيجيات من خلال إتباع مجموعة من الأساليب والتحاليل الإستراتيجية . (Drury,2000:923)

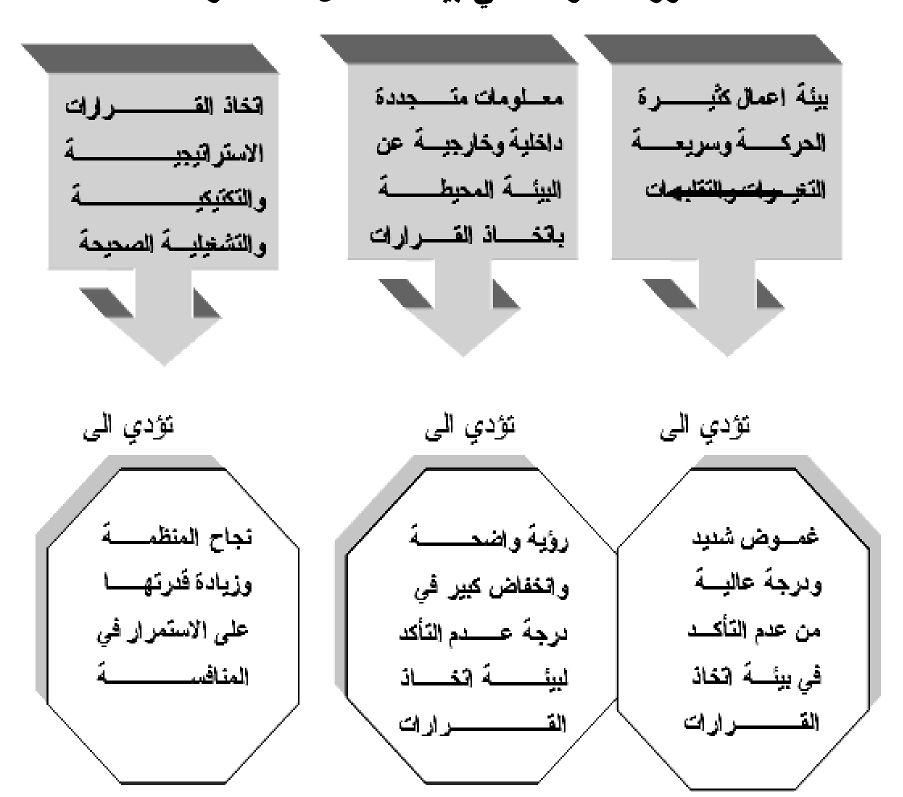
لذا ترى الباحثة انه من الطبيعي أن تمتد آثار ما تقدم لتنعكس أيضا على أنماط التنظيم السائدة في المنظمات الاقتصادية ومن ثم على أنماط مجموعة المعارف والمهارات المطلوب توفرها في العاملين بتلك المنظمات ومنها

المحاسبين الإداريين ليتواكبوا مع تلك التغيرات ويسعوا لتضييق الفجوة بين مهنة المحاسبة الإدارية ومتطلبات واحتياجات سوق العمل (المدراء على وجه الخصوص) فيما يتعلق بجودة المعلومات ووفرة الإفصاح عنها وبالتوقيت المناسب ، إذ يشير ذلك إلى فقدان الثقة بإمكانية الاعتماد على المحاسبة الإدارية التقليدية ما لم تتمكن من الاستجابة للمتطلبات والتغيرات البيئية المعاصرة والتي تستوجب معلومات متجددة عن البيئة المحيطة ومهارات عالية من القائمين على توفيرها .

ويمكن توضيح دور المعلومات في بيئة الأعمال المعاصرة بالشكل الآتي:-

شكل رقم (١)*

دور المعلومات في بيئة الأعمال المعاصرة



<u>المحور الثاني:</u> الاقتصاد العالمي الجديد وما يفرضه من تغييرات مهنية وتهديدات على المحاسبين الإداريين:

يعد الاقتصاد العالمي الجديد احد أهم أشكال التغير التي شهدتها المرحلة الراهنة والتي فرضت على بيئة الأعمال وفي مجالات متعددة ضرورة الاستجابة

لتلك التغيرات ، ولم تكن المحاسبة مستثنياه من تلك التغيرات ، إلا انه بدت التساؤلات تبرز من قبل مدراء منظمات الأعمال حول مدى قدرة المحاسبون الإداريون في الاستجابة بسرعة لتلك التغيرات ومواجهة التحديات المعاصرة وما هي التهديدات التي سيتعرضوا لها في حالة إخفاقهم لتلبية تلك الاحتياجات ، لذا كان لابد من الوقوف على أهم التغيرات المهنية التي فرضها الاقتصاد العالمي الجديد على المحاسبة الإدارية والمهارات المطلوب من المحاسبين صقلها والاستعداد لها في ظل التغيرات الجديدة للبيئة المعاصرة من جانب ، ومن جانب آخر الوقوف على طبيعة التهديدات التي يواجهها المحاسبون الإداريون عند افتقادهم لتلك المهارات وعدم قدرتهم على التكيف مع متطلبات العمل المعاصرة وكما يأتي:

أولا : التغييرات المهنية في المحاسبة الإدارية التي يفرضها الاقتصاد العالمي المعاصر:

أن الطلب على المعلومات وبالمفهوم الاقتصادي يمكن أن يتحدد بعدد القرارات التي يحتاج إليها نظام معين ، وكنتيجة لذلك فأن درجة تعقيد الهيكل والبناء الاقتصادي لأي نظام هي التي تحدد نوع وكمية المعلومات التي يمكن أن تتدفق من خلال هذا النظام ، ومع ذلك فأن المنفعة من مثل هذه المعلومات تعتمد بشكل كبير ليس فقط على حجمها بل أيضا على نوعيتها ، ومن المعروف أن المصدر الأساسي لتوفير المعلومات المفيدة والمؤثرة في اتخاذ القرارات المختلفة للمد راء هو نظام المحاسبة الإدارية والذي أصبح دوره أساسيا وحيويا وبشكل اكبر في الآونة الأخيرة نظرا للحاجة إلى المعلومات الهامة التي

ينتجها هذا النظام لإزالة الغموض وتقليل درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرارات والذي سيتطلب الحاجة إلى تطوير المهارات المطلوبة في مجال توفير المعلومات. فالمعلومات الحديثة والمفيدة هي كالدم الذي يسري في الجسم بالنسبة للمنظمة المعاصرة ، وإذا كان محاسبو الغد يتوقعون المشاركة في اتخاذ قرارات الإدارة بشكل اكبر ، فان عليهم أن يكونوا موظفين رئيسيين مهتمين بتطوير المعلومات وترتيبها وتوزيعها على جميع إدارات المنظمة ، ويرى البعض إن المنظمات تعزو قوتها التنافسية في مدى قدرتها على التعلم ومواصلة التعلم ،فالتعلم هو شكل جديد من العمل بل هو جوهر النشاط الإنتاجي ، وان المهنيين الذين يسيطرون على المعلومات هم المصدر الرئيسي لهذا التعلم ، وعند توفر هذه المعلومات فان الأولوية الرئيسية تعطى للمحاسبين الإداريين في مجال بناء نظم المعلومات التنفيذية بما يمكن المدراء أن يصبوا المعلومات في بنك المعلومات ويستخرجوا منه بيسر وسهولة ما يحتاجونه منها للمحافظة على القدرة التنافسية للمنظمة . (Zarowin,Op.Cit. :41)

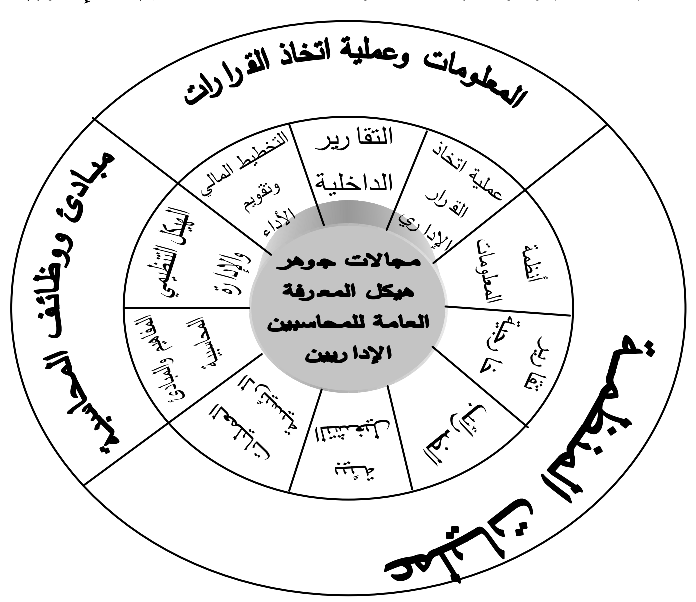
لذا فان مسؤولية المحاسب الإداري اليوم أصبحت كبيرة وتتطلب منه أن يكون جاهزا لأداء تلك المهمة ،إذ تؤكد الإصدارات المهنية الدولية الحديثة على الحاجة المتزايدة للمحاسبين الإداريين لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات التي تضيف قيمة، إذ تتزايد الفرص أمام أصحاب مهنة المحاسبة الإدارية الذين اعدوا أنفسهم لتحمل المسؤوليات الموسعة لاستخدام مهاراتهم في مجال إدارة المعلومات والإدارة المالية الإستراتيجية ، وسيتضمن هذا الدور الموسع

المشاركة في إيجاد الحلول المسبقة للمشكلات التي تواجه المنظمات أثناء عملية صنع القرار. (Stuart, 1997:5)

وفي خضم التفاعل والتداخل بين التغيرات وانعكاساتها على المحاسبة الإدارية وما فرضته من تغير في دور المحاسبة الإدارية فأن الباحثة تجد إن هناك تيارا شديدا لإجراء تغييرات في هيكل المعرفة العامة والمهارات التي يتعين اكتسابها أو تطويرها من قبل المحاسب الإداري ليكون قادرا على مواكبة احتياجات سوق العمل. إذ يشير البيان الرابع الصادر عن الـ (N.A.A) إلى مجالات جوهر هيكل المعرفة العامة للمحاسبين الإداريين والذي يعكسه الشكل رقم (٢) ، حيث يتضح إن الدور الجديد للمحاسب الإداري يستلزم منه الإلمام بمجموعة من المعارف الأساسية في مجالات المحاسبة بشكل عام بالإضافة إلى المعرفة في مجالات الأعمال والبيئة المحيطة بها إلى جانب مجموعة من المهارات في مجالات الاتصال ونظم المعلومات واتخاذ القرارات والقيادة. (أيوب ،١٩٩٨ :٢٦)

شكل رقم (٢)*

مجالات جوهر هيكل المعرفة العامة للمحاسبين الإداريين



حيث تتلخص تلك المهارات بما يأتي :

١. مهارات الاتصال:

في العقدين الأخيرين أصبحت هناك حاجة اكبر للاتصال بين المنظمات والصناعات وخصوصا تلك التي تتعامل بمنتجات ذات تكنولوجية عالية بسبب تعقدها، كما إن عدد المستخدمين الذين يتعين على المحاسب أن يوفر لهم المعلومات سيكون كبير وستحتاج عالمية التجارة إلى الاتصال بين الأفراد من

*الشكل من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البيان الرابع الصادر عن الـ (N.A.A)) N.A.A,1986: 1-13

أمم وبيئات وثقافات اجتماعية واقتصادية مختلفة.

إذ تشير مهارات الاتصال الأساسية في القدرة على نقل المعلومات وتلقيها والقدرة على تقديم الآراء ومناقشتها والدفاع عنها، والقراءة والاستماع والكتابة بطريقة فعالة بالإضافة إلى أهمية معرفة الوقت الملائم للاتصال.

٢ . مهارات ذهنية:

أي أن تكون لديه القدرة على البحث والتفكير المنطقي والتحليل النقدي وتحديد المشاكل وتوقعها والعثور على حلول بديلة مقبولة وتنمية التفكير التحليلي والمفاهيمي القائم على أساس المعايير المهنية.

مهارات خاصة بالتواصل الشخصي

حيث تشمل القدرة على العمل مع الآخرين ولا سيما في مجموعات والتأثير فيهم، وتنظيم المهام وإسنادها وتحفيز الأشخاص وتنميتهم وحل المنازعات ، والقدرة على الاضطلاع بالمواقف القيادية داخل المنظمة والتفاعل مع مختلف الأشخاص المتباينين ثقافيا وذهنيا في بيئة عالمية. (مجلة المحاسب القانوني العربي ، ١٩٩٤ : ١٥ -١٦)

٣ . معارف محاسبية وعامة متعلقة ببيئة الأعمال

يتعين على المحاسب الإداري أن يتفهم العمل الذي أوجدته البيئة في المنظمة، والأعمال الداخلية والخارجية للمنظمة وما هي الطرق التي تتغير بها، وكنتيجة لزيادة الاعتماد على التكنولوجية فان على المحاسب الإداري أن يتفهم التكنولوجية الحالية والمستقبلية للمعلومات وكيف إن تلك التكنولوجية غيرت

طبيعة واقتصادية الأنشطة المحاسبية وخلقت الكثير من الفرص وفي مساحات واسعة كتصميم وتطوير نظم المعلومات وأدارتها والرقابة عليها وتقييم تلك النظم، بالإضافة إلى حاجته للتعرف على المسؤولية المهنية للمحاسبة الإدارية وما تتطلبه أخلاقيات المهنة لتمكنه من القدرة لإصدار أحكام قائمة على أساس القيم وتناول القضايا بنزاهة، مع أهمية إلمامه بالمعارف المتعمقة في المجالات المحاسبية المتخصصة وخلفية جيدة في الاقتصاد والإحصاء والتحليل الرياضي والعلوم السلوكية والاجتماعية والقانون. (Stuart,Op.Cit:5)

هذا ومن المتوقع زيادة الحاجة مستقبلا إلى المحاسب الإداري، حيث اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) مؤخرا بعض الإحصاءات عن عضوية حوالي (١٤٠) هيئة محاسبية مهنية يمثلها الاتحاد، ووجد إن(٣٥%) من المحاسبين يمارسون نشاطهم في مكاتب المحاسبة والتدقيق العامة، أما النسبة المتبقية وهم (٦٥%) فمعظمهم محاسبون عاملون في الشركات والمنشات والأجهزة الحكومية، وأكد الاتحاد على النمو في عدد محاسبي الشركات وغيرها (الفئة الثانية) سيكون له الأثر الأكبر على الشكل المستقبلي لمهنة المحاسبة، إذ يتوقع تزايد الطلب على المحاسبين الإداريين ليساهموا في التوجه الإستراتيجي للمنظمة.(Zaroin,Op.Cit:40)

إلا انه يبقى التساؤل هل يستطيع كافة المحاسبون الإداريون من التكيف مع البيئة الجديدة والاستجابة للمتطلبات الجديدة للمهنة للإيفاء باحتياجات المدراء أم لا؟

ثانيا : التهديدات التي يواجهها المحاسبـون الإداريون في الوقت الحاضر والمستقبل:

أدركـت الإدارة العليـا للمنظمـات إن المحافظـة علـى القـدرة التنافسـية لا يتطلب منها بيع المزيد من السلع والخدمات فحسب بل تحسين نوعيتها وزيادة الإنتاجيـة، وكنتيجـة لذلك اضـطرت المنظمـات للبحث عن أوجه نقص الكفاءة بهدف تجاوزهـا، ويـرى خبـراء الإدارة بـان ذلـك لا يكفـي فهنـاك حاجـة لإعـادة الهندسة بهدف البحث عن أوجه الكفاءة والتحقق من مدى الحاجة إليها والبحث عن كيفية إعادة تصميمها بما يتناسب مع العمل وعلى النحو الأمثل.

لذا يجد البعض إن من مساوئ إعادة الهندسـة تخفيض عدد الموظفين، فان كان العمل غير ضروري فان القائمين عليه غير لازمين أيضا وأدى ذلك الـى تخفـيض التكـاليف وارتفـا ع الأربـاح وتحقيـق تحسـن ملحـوظ فـي نوعيـة المنتجـات والخـدمات ألا إن انعـدام الأمـن الـوظيفي وعلـى وجـه الخصـوص للموظفين الكتبة ومنهم نسبة كبيرة من المحاسبين الإداريين خلق مخاوف حول تلك السياسة والتي يتوقع تستمر مستقبلا أيضا.(Zaroin,Op.Cit.:40)

وعليه تشير إحدى الدراسات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين بأن المحاسـبين يواجهـون الآن تحـولا أساسـيا فـي الأسـواق التـي يقومـون بخـدمتها ويمكـن أن يكـون هنـاك الكثيـر مـن المحاسـبين يتنافسـون للسـعي وراء وظـائف على مدار العقد القادم، إلا انه وكنتيجة للتطورات التكنولوجية والمنافسة وإعادة التنظيم للقوانين ونضوج سوق مهنة المحاسبة سيجد القليل من المحاسبين

الإداريين مكانا للعمل، وفي نفس الوقت سيكون هناك انخفاض في وظائف المحاسبة التقليدية. (دهمش ، ١٩٩٧ :٢٧)

إذ غيرت تقنية المعلومات كل ظروف المنافسة وطبيعة واقتصادية الأنشطة المحاسبية، حيث إزالة بعض مساحات التطبيق الإجرائية ووفرت لغير المحاسبين عرض مثل تلك الخدمات باستخدام برمجيات سهلة الاستخدام وغير باهضة الثمن. (Skidmore,Op.Cit:2)

لذا فان على المحاسبين الإداريين أن يمتلكوا، يحافظوا ويعززوا باستمرار مستويات عالية من الأهلية لمقابلة التوسع والزيادة الكبيرة في طلب الخدمات،إذ إن مقابلة تلك الطلبات وتسويق الخدمات المطورة الجديدة تعرض مجالات جديدة وتهديدات أمام المحاسبين، فإذا لم يتمكن المحاسبين من الاستجابة لتلك المجالات الجديدة فان الأفراد في الفروع الأخرى من المعرفة سيقدمون الخدمات المطلوبة بالشكل الذي يضيق مدى التطبيقات المحاسبية،مما يستلزم الحاجة إلى مواصلة المحاسب الإداري لمجالات التعلم مدى الحياة كوسيلة للتعديل مقابل التغير (A.A.A.C.,1986:174)، والإدراك بان السبيل الوحيد للمعرفة الحقيقية هو التغيير إلى الدور الجديد كمسهل وعامل تغيير وشريك في العمل ينفتح على الابتكار بدلا من الدور التقليدي كمقدم معلومات تاريخية، وبخلافه فان من لم يتقبل هذا التغير ويستجيب له فلن يتمكن من الاحتفاظ بوظيفته.

المحـور الثالـث:
تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

خصص هذا المحور لعرض نتائج الدراسة الميدانية المعدة لاختبار ما تـم تناولـه مـن ملامـح للتغيـرات فـي البيئـة المعاصـرة وانعكاسـاتها علـى دور المحاسـبين الإداريـين فـي الاسـتجابة لهـا، وطبيعـة المـؤهلات والمهـارات التـي يتطلب منهم تطويرها لينسجم مع تلك التغيرات، لذا فانه تم الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية (التكرارات المطلقة والنسبية ، الوسط الحسابي) لتساعد في تحقيق ذلك وتحليل استمارة الاستبانة المعدة في هذا المجال .

وعليـه فـان هذا المحـور سيتناول فقرتين خصصـت الأولـى منهـا لتحليـل نتائج استجابة فئات العينة وتفسيرها ذات الصلة بـالتركيز علـى الـدور المعاصـر للمحاسـبين الإداريين فـي ضـوء المتغيـرات الجديـدة لبيئـة الأعمـال ، فـي حـين خصصـت الفقرة الثانية لتحليل نتائج استجابة فئـات العينـة وتفسيرها ذات الصـلة بالتعرف على اهم متطلبات العمل والمهارات المطلوب من المحاسبين الإداريين تطويرها لينسجم مع هذا التغير ومن واقع البيئة المحلية، وكما يأتي :

أولا : تحليـل نتـائج اسـتجابة فئـات العينـة وتفسـيرها ذات الصـلة بـالتركيز علـى الـدور المعاصـر للمحاسبين الإداريين فـي ضـوء المتغيـرات الجديـدة لبيئـة الأعمال يعكس الجدولين(٥)،(٦) النتائج التي تمخضت عن الدراسة لآراء فئات العينـة المسـتجيبة باسـتخدام النسـب المئويـة للتكـرارات والوسـط الحسـابي لتقيـيم تغيـر الـدور المعاصـر للمحاسبين الإداريين فـي ضـوء المتغيـرات الجديـدة لبيئـة الأعمـال ومـن وجهتـي نظـر كـل مـن الأكـاديميين ، المحاسـبين والإداريين علـى الترتيب.

جدول رقم (٥)

نتائج تقييم تغير الدور المعاصر للمحاسبين الإداريين في ضوء المتغيرات الجديدة لبيئة الأعمال من وجهة نظر الأكاديميون

مستوى الاستجابة / تسلسل فقرات تغير الدور المعاصر للمحاسبين الإداريين	اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		الاتفاق أو الاختلاف	الوسط الحسابي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	18	78	5	22			اتفـــاق	2.78
2	23	100					اتفـــاق	3
3	20	87	3	13			اتفـــاق	2.87
4 –A	19	83	4	17			اتفـــاق	2.83
4 –B	17	74	6	26			اتفـــاق	2.74
4 –C	20	87	3	13			اتفـــاق	2.87
5	21	91	2	9			اتفـــاق	2.91
6	16	70	7	30			اتفـــاق	2.7
7	18	78	5	22			اتفـــاق	2.78
8	17	74	6	26			اتفـــاق	2.74
9	15	65	8	35			اتفـــاق	2.65
10 –A	19	83	4	17			اتفـــاق	2.83
10 –B	20	87	3	13			اتفـــاق	2.87
11	18	78	5	22			اتفـــاق	2.78

جدول رقم (٦)

نتائج تقييم تغير الدور المعاصر للمحاسبين الإداريين في ضوء المتغيرات الجديدة لبيئة الأعمال من وجهتي نظر المحاسبين والإداريين

مستوى الاستجابة / تسلسل فقرات تغير الدور المعاصر للمحاسبين الإداريين	اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		الاتفاق أو الاختـلاف	الوسط الحسابي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	24	57	15	36	3	7	اتفـاق	2.5
2	30	71.5	6	14.25	6	14.25	اتفـاق	2.57
3	20	47.5	10	24	12	28.5	اتفـاق	2.19
4	17	40	12	29	13	31	اتفـاق	2.10
5	25	60	17	40			اتفـاق	2.6
6	22	52	12	29	8	19	اتفـاق	2.33
7	20	47.5	15	36	7	16.5	اتفـاق	2.31
8 –A	21	50	13	31	8	19	اتفـاق	2.31
8 –B	16	38	14	33	12	29	اتفـاق	2.10
8 –C	13	31	12	29	17	40	اتفـاق	1.90
8 –D	18	43	15	36	9	21	اتفـاق	2.21
8 --E	12	29	16	38	14	33	اتفـاق	1.95

من خلال الرجوع إلى جدول رقم (٥) نجد انه يعكس ما يأتي :

١. اتفاق كبير لأطراف العينة من الأكاديميين المستجيبين بان هناك تغيرات فـي بيئـة الأعمـال المعاصـرة وإنهـا تسـببت بفقـدان خاصـية الملائمـة فـي المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية الحالية مما يستدعي ضرورة أن

تتطور المحاسبة الإدارية وتتكيف مع تلك التغيرات ، إذ تراوحت نسبتهما (٧٨ %،١٠٠%) على الترتيب ،كما اشر الوسط الحسابي ارتفاعا عن وسطه المعياري .

٢ . أن شكل التغيرات كان قد اشر تأثير موجهات رئيسة ثلاث خلقت الحاجة **لتغير دور المحاسبين الإداريين والاستجابة لها والتي تمثلت بما يأتي :**

- النجاح الإستراتيجي للمنظمة الذي يعتمد على رضا الزبون في المدى الطويل والذي تطلب ضرورة قيام المحاسبون الإداريون بتوافر معلومات ذات جودة وملائمة وتقدم في الوقت المناسب لتلبية احتياجات المدراء ، إذ شكلت نسبة الاتفاق لأطراف العينة من الأكاديميين(٨٧%)مع ارتفاع الوسط الحسابي عن وسطه المعياري .
- اتساع المنافسة وظهور العولمة والشركات المتعددة الجنسيات والتي أتاحت للزبون تشكيلة واسعة من السلع والخدمات وبجودة عالية وأسعار تنافسية، وفرضت أهمية سعي المحاسبين الإداريين لتركيز الاهتمام على تقديم معلومات عن المفاضلة بين البدائل المتاحة من جانب ، ومن جانب أخر ذات صلة بالمنافسين وعلى أن تساعد في تخفيض الكلف ، وبما يمكن المنظمات المحلية الاستمرار بنشاطها في ضوء تلك التغيرات ، أن ذلك قد تم تأكيده من خلال اتفاق الأكاديميين الخاضعين للاستطلاع على أهمية ذلك والتي تراوحت نسبته بين (٨٧ % . ٧٤ %) ومع ارتفاع الوسط الحسابي عن وسطه المعياري .

- تكنولوجيا المعلومات والتي ساهمت في القضاء على الدور التقليدي للمحاسب عموما والمحاسب الإداري تحديدا ، وإعادة في الوقت ذاته النظر بالهيكل التنظيمي للمنظمة من الشكل الهرمي إلى شكل أشبه بشبكات الأعمال ، مما خلق الحاجة لان يكون للمحاسبة الإدارية دور رئيس في إضافة القيمة للمنظمة والمشاركة في إيجاد الحلول المسبقة للمشكلات التي تواجه المنظمة أثناء اتخاذ القرار، وهذا ما أكده أطراف العينة من الأكاديميين عند الاتفاق على ذلك والتي تراوحت نسبها بين (٩١ % – ٧٤ %) ، إلى جانب ارتفاع الوسط الحسابي عن وسطه المعياري .

٣ . أن طبيعة المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية تطلبت ضرورة تركيزها بشكل اكبر على التوجه نحو البيئة الخارجية لتحديد السياسات المستقبلية من جانب ، ومن جانب آخر تتبع استهلاك الموارد وتحديد السياسات المثلى التي تحقق الاستغلال الأمثل لها ، إذ كانت استجابة الأكاديميون تؤكد اتفاقها على أهمية ذلك وتحديدا عندما تراوحت نسب الاتفاق بين (٨٧ % – ٨٣ %) على الترتيب ، مع ارتفاع وسطها الحسابي عن وسطها المعياري .

٤ . أن ذلك أعطى الأولوية للمحاسبين الإداريين لان يمارسوا دور الشريك في العمل ويكونوا عامل تغيير بدلا من كونهم مقدمي معلومات محاسبية تقليدية ، وعلى أن يساهموا في بناء نظم المعلومات المحاسبية ، وهذا ما أكده أطراف العينة من الأكاديميين عند الاتفاق على ذلك والتي تراوحت نسبها بين (٧٨ % – ٦٥ %) ، إلى جانب ارتفاع الوسط الحسابي عن وسطها المعياري .

أما الجدول رقم (٦) نجد انه كان يعكس ما يأتي :

١ . هناك فئة ضئيلة من المحاسبين والإداريين الخاضعين للاستطلاع وجدوا عدم تغير دور وأهمية المحاسبين الإداريين بالنسبة للإدارة عما كانت عليه في العقدين الماضيين والتي بلغت نسبتها (٧ %) والتي أكدته نتائج الوسط الحسابي أيضا التي أشارت إلى ارتفاع الوسط الحسابي عن الوسط المعياري لآراء فئات العينة التي ترى زيادة دور المحاسبون الإداريون للإدارة خلال العقدين الماضيين .

٢ . اتفق اغلب فئات العينة من المحاسبين والإداريين على تحديد المدراء نوع المعلومات المطلوب من المحاسبين توفيرها وبنسبة (٧١.٥ %) ، على الرغم من أن هناك ما يمثل نسبة (٤٧.٥ %) من فئات العينة المستجيبة كانت تتفق على أن المحاسبين يحددون احتياجات المدراء من المعلومات بشكل أفضل، كما كانت نتائج الوسط الحسابي تشير إلى ارتفاع الفقرتين عن وسطها المعياري مما يؤشر على قوة الاتفاق بهذا الجانب .

٣ . أن نسبة (٤٠ %) من أفراد العينة كانت تتفق بان الإدارة تستفيد بشكل كبير من المعلومات المقدمة من خلال نظام المعلومات المحاسبية في المنظمة لغرض اتخاذ القرارات،كما اشر الوسط الحسابي مستوىً مقاربا للوسط المعياري، إلى جانب ذلك فان ما نسبته (٦٠ %) كانت ترى الحاجة لتوافر نظام محاسبي كفء يهتم بتزويد المدراء بالمعلومات الضرورية في الوقت المناسب ، والتي اشر وسطها الحسابي ارتفاعا عن وسطها المعياري .

٤ . أكد نسبة (٥٢ %) من أفراد العينة الخاضعة للاستطلاع من المحاسبين والإداريين على إسهام استخدام الحاسب الالكتروني والأنظمة المحاسبية الجاهزة في التقليل من الجهد المبذول لانجاز الأعمال الروتينية ، كما أكد نسبة (٤٧.٥ %) من العينة أهمية استخدام المحاسبين الحاسب الالكتروني وإلمامهم بنظم المعلومات في تعزيز المشاركة باتخاذ القرارات ، كما كانت نتائج الوسط الحسابي تشير إلى ارتفاع الفقرتين عن وسطها المعياري مما يؤشر على الاتفاق بهذا الجانب .

٥ . إن للتغير في بيئة الأعمال تأثير واضح على أداء العمل المحاسبي من قبل المحاسبين ، إذ شكلت تكنولوجيا المعلومات احد أهم تلك التغيرات من وجهة نظر أفراد العينة والتي بلغت نسبتها (٥٠ %) ، يليها اهتمام الإدارة العليا بتطوير المعرفة والمهارات لكوادرها الإدارية (المحاسبين تحديدا) التي أيدها ما نسبته (٤٣ %) من أفراد العينة ، كما شكلت العولمة

وظهور الشركات متعددة الجنسيات متغير مؤثرا على الأداء المحاسبي والتي شكلت نسبة مؤيديه من أفراد العينة (٣٨ %) ، في الوقت الذي لم تجد فيه أطراف العينة من المحاسبين والإداريين التأثير الكبير لكل من الاهتمام بالزبون من قبل المنظمة والسعي لتلبية احتياجاته ، وإعادة الهيكل التنظيمي من الشكل الهرمي إلى شبكة الأعمال والتي أشرت نسبة الاتفاق على قوة تأثيرها من وجهة نظر العينة بنسبة (٢٩ %)،(٣١ %) فقط وعلى الترتيب .

وعليه تجد الباحثة ومن خلال تلك النتائج يمكن قبول الفرضية الأولى التي تنص على انه " في ضوء البيئة المعقدة والمتغيرة باستمرار ونتيجة للتطورات التكنولوجية والمنافسة وإعادة التنظيم للقوانين ونضوج سوق مهنة المحاسبة ولغرض تحقيق الأهداف المطلوبة،فان على المحاسبين الإداريين الاستجابة لتلك التغيرات والتكيف معها ".

ثانيا : تحليل نتائج استجابة فئات العينة وتفسيرها ذات الصلة بالتركيز على أهم متطلبات العمل والمهارات المطلوب من المحاسبين الإداريين تطويرها لينسجم مع التغير من واقع البيئة المحلية.

يعكس الجدولين(٧)،(٨) النتائج التي تمخضت عن الدراسة لآراء فئات العينة المستجيبة باستخدام النسب المئوية للتكرارات والوسط الحسابي لتحديد أهم متطلبات العمل والمهارات المطلوب من المحاسبين الإداريين تطويرها لينسجم مع هذا التغير ومن واقع البيئة المحلية ومن وجهتي نظر كل من الأكاديميين ،المحاسبين والإداريين على الترتيب، والتي أشرت نتائجهما ما يأتي :

١ . اتفـاق أطـراف العينـة المسـتجيبة مـن الأكـاديميين والمحاسـبين والإداريين بضرورة التزام المحاسبين الإداريين بدليل آداب السلوك المهني ليحكم أداءهم ومسؤولياتهم ، ألا أن نسبة تأكيد الأكاديميون كانت أعلى (تشير إلى اتفاق تام) مما هي عليه في المحاسبين والإداريين .

٢ . اتفق طرفا العينة من الأكاديميين ، المحاسبين والإداريين على أهمية إلمام المحاسبين الإداريين بالمعرفة العامة في مجالات متعددة ، إلا أنـهما اختلفا في ترتيب أولويتها والتي تمثلت بما يأتي :

- يرى الأكاديميون من فئات العينة المستجيبة على ضرورة إلمام المحاسبين الإداريين بالمعرفة.

العامة في كل من (المفاهيم والمبادئ المحاسبية، اتخاذ القرار الإداري، الهيكل التنظيمي والإدارة ، بيئة التشغيل وأنظمة المعلومات ، العلوم السلوكية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والإدارية والإحصائية، إعداد التقارير الداخلية ، العمليات الرئيسة في المنظمة، التخطيط المالي وتقويم الأداء ، إعداد التقارير الخارجية) والتي كانت نسبة الاتفاق قد تراوحت بين (٩٦ % – ٦٥ %) ، إلى جانب ما عكسته نتائج الوسط الحسابي التي ارتفعت عن وسطها المعياري ولكافة المجالات .

- أن المحاسبين والإداريين يؤكدون على ضرورة إلمام المحاسبين الإداريين بالمعرفة العامة في كل من (المفاهيم والمبادئ المحاسبية ، بيئة التشغيل وأنظمة المعلومات ، العمليات الرئيسة في المنظمة، إعداد التقارير الخارجية ، التخطيط المالي وتقويم الأداء ، أعداد التقارير الداخلية ،

العلـوم السـلوكية والاجتماعيـة والقانونيـة والاقتصـادية والإداريـة والإحصـائية ، اتخـاذ القرار الإداري، الهيكل التنظيمـي والإدارة) والتـي كانـت نسبة الاتفـاق قد تراوحـت بـين (٤٨ % – ٣٣ %) ، إلـى جانـب مـا عكسـته نتـائج الوسـط الحسابي التي ارتفعت عن وسطها المعياري ولكافة المجالات .

٣ . أكـد طرفـا العينـة مـن الأكـاديميين ، المحاسـبين والإداريـين علـى أهميـة امـتلاك المحاسـبين الإداريـين لمهـارات ذات صـلة بجوانـب متعـددة سـواء كانـت تتمثـل بجوانـب (القـدرات الذهنيـة والقابليـة علـى التحليـل، التواصـل الشخصــي ، أو الاتصــالات وتكنولوجيــا المعلومــات)،اذ تراوحــت نســب الاتفاق ذات الصلة بتلك الجوانب بين (٩١ %–٤٣ %) مع ارتفاع الوسط الحسابي لكافة الجوانب عن وسطها المعياري

جدول رقم (٧)

نتائج متطلبات العمل والمهارات المطلوب تطويرها من المحاسبين الإداريين لينسجم مع التغير في بيئة الأعمال من وجهة نظر الأكاديميون

مستوى الاستجابة / تسلسل فقرات متطلبات العمل والمهارات المطلوبة من المحاسبين	اتفق		اتفق إلى حد ما		لا اتفق		الاتفاق أو الاختلاف	الوسط الحسابي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	23	100					اتفاق	3
2-A	20	87	3	13			اتفاق	2.87
2-B	19	83	4	17			اتفاق	2.83
2-C	18	78	5	22			اتفاق	2.78
2-D	20	87	3	13			اتفاق	2.87
2-E	22	96	1	4			اتفاق	2.96
2-F	18	78	5	22			اتفاق	2.78
2-J	20	87	3	13			اتفاق	2.87
2-H	15	65	8	35			اتفاق	2.65
2-I	19	83	4	17			اتفاق	2.83
3-A	20	87	3	13			اتفاق	2.87
3-B	21	91	2	9			اتفاق	2.91
3-C	18	78	5	22			اتفاق	2.78

جدول رقم (٨)

نتائج متطلبات العمل والمهارات المطلوب تطويرها من المحاسبين الإداريين لينسجم مع التغير في بيئة الأعمال من وجهة نظر المحاسبون والإداريون

مستوى الاستجابة / تسلسل فقرات متطلبات العمل والمهارات المطلوبة من المحاسبين	اتفق		اتفق الى حد ما		لا اتفق		الاتفاق أو الاختلاف	الوسط الحسابي
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1	19	45	15	36	8	19	اتفاق	2.26
2-A	14	33	16	38	12	29	اتفاق	2.05
2-B	17	41	16	38	9	21	اتفاق	2.19
2-C	17	41	16	38	9	21	اتفاق	2.19
2-D	14	33	16	38	12	29	اتفاق	2.05
2-E	20	48	13	31	9	21	اتفاق	2.26
2-F	18	43	14	33	10	24	اتفاق	2.19
2-J	19	45	12	29	11	26	اتفاق	2.19
2-H	17	41	16	38	9	21	اتفاق	2.19
2-I	16	38	16	38	10	24	اتفاق	2.14
3-A	19	45	13	31	10	24	اتفاق	2.21
3-B	18	43	14	33	10	24	اتفاق	2.19

لذا ترى الباحثة ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي انه يمكن قبول الفرضية الثانية التي تنص على " أن الدور الجديد للمحاسبين الإداريين يتطلب منهم إحداث تغيير جذري للنهوض بمسؤولياتهم كعوامل تغيير في المنظمات وبنفس الوقت كشركاء في العمل بدلا من مجرد امتلاكهم لمهارات وخبرات

كافية لأداء الواجبات المالية التقليدية، لأنه بخلافه لن يتمكنوا من الاحتفاظ بوظائفهم أو أيجاد فرص للعمل في المهنة".

المحـــور الرابـــع
الاستنتاجـــات والمقترحـــات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بما يأتي :

١. هناك تغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة تسببت بفقدان خاصية الملائمة في المعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية الحالية والتي يتطلب منها ضرورة الاستجابة والتكيف مع تلك التغيرات ، والتي أكدتها نتائج استجابة أطراف العينة من الأكاديميين من جانب ، ومن جانب آخر فان تلك التغيرات فرضت اهتماما اكبر لدور الماسبون الإداريون لخدمة الإدارة خلال العقدين الماضيين وأنهم يحددون احتياجات المدراء من المعلومات بشكل أفضل ، لذا فان الإدارة ستستفيد بشكل كبير من المعلومات المقدمة من خلال نظام المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات والذي سيفرض الحاجة لان يتسم بالكفاءة والملائمة والتوقيت المناسب والتركيز على التوجه نحو البيئة الخارجية بشكل اكبر لتحديد السياسات المستقبلية المثلى التي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد ، والتي عكستها نتائج استجابة أطراف العينة من المحاسبين والإداريين .

٢. ٢ . اتسمت ملامح بيئة الأعمال المعاصرة بتأثرها بثلاثة أنماط تغير رئيسة فرضت الحاجة لتغير دور المحاسبين الإداريين والاستجابة لها تمثلت بكل مما يأتي :

- تكنولوجيا المعلومات والتي ساهمت في القضاء على الدور التقليدي للمحاسب الإداري والتقليل من الجهد المبذول لانجاز الأعمال الروتينية لان يكون للمحاسبة الإدارية دور رئيس في إضافة القيمة للمنظمة والمشاركة في إيجاد الحلول المسبقة للمشكلات التي تواجه المنظمة في اتخاذ القرار ، إذ أكدت نتائج أطراف العينة المستجيبة الخاضعة للتحليل من الأكاديميين والمحاسبين والإداريين إلى قوة تأثير هذا التغير بشكل كبير على المحاسبين الإداريين .
- اتساع المنافسة وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتي أتاحت للزبون تشكيلة واسعة من السلع والخدمات وبجودة عالية وأسعار تنافسية وفرضت أهمية سعي المحاسبون الإداريون لتركيز الاهتمام على تقديم معلومات عن المفاضلة بين البدائل المتاحة من جانب ، ومن جانب آخر ذات صلة بالمنافسين وعلى أن تساعد في تخفيض الكلف وبما يمكن المنظمات المحلية الاستمرار بنشاطها في ضوء تلك التغيرات والتي أظهرته نتائج أطراف العينة المستجيبة والخاضعة للتحليل من الأكاديميين والمحاسبين والإداريين لقوة تأثير هذا المتغير على دور المحاسبين الإداريين .

- النجاح الإستراتيجي للمنظمة الذي يعتمد على رضا الزبون في المدى الطويل والذي تطلب ضرورة قيام المحاسبون الإداريون بتوافر معلومات ذات جودة وملائمة وتقدم في الوقت المناسب لتلبية احتياجات المدراء، والذي أكدته نتائج استجابة أطراف العينة من المحاسبين والإداريين في تأثيرها على دور المحاسبين الإداريين .
- أعطاء الأولوية للمحاسبين الإداريين لان يكونوا عوامل تغيير بدلا من دورهم في تقديم معلومات محاسبية تقليدية ويساهموا في بناء نظم المعلومات المحاسبية والتي أشرته إجابات العينة من الأكاديميين، مما يستدعي ذلك ضرورة تبني المحاسبون الإداريون لمجموعة من المعارف والمهارات لينسجم مع تغيرات البيئة المعاصرة والتي أكدته استجابة أطراف العينة من الأكاديميين والمحاسبين والإداريين والتي يمكن تلخيص أهمها بما يأتي :
- الالتزام بدليل آداب السلوك المهني ليحكم أداء المحاسبون ومسؤولياتهم .
- الإلمام بالمعرفة العامة في كل من مجالات المفاهيم والمبادئ المحاسبية ، اتخاذ القرار الإداري، الهيكل التنظيمي والإدارة ، بيئة التشغيل وأنظمة المعلومات ، العلوم السلوكية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية والإدارية والإحصائية، إعداد التقارير الداخلية ، العمليات الرئيسة في المنظمة، التخطيط المالي وتقويم الأداء ، إعداد التقارير الخارجية .

- امتلاك المحاسبين الإداريين لمهارات ذات صلة بجوانب متعددة سواء كانت تتمثل بجوانب القدرات الذهنية والقابلية على التحليل، التواصل الشخصي ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

عليه نقترح الأتي :

١. على المحاسب الإداري أن يصبح جزء من فريق إضافة القيمة للمنظمة ويشارك في صياغة وتنفيذ استراتيجياتها ويساهم في نقل الأهداف والأغراض الإستراتيجية داخل المقاييس الإدارية والتشغيلية.
٢. التحرك بعيدا عن كون المحاسب الإداري ماسكا للسجلات ليصبح مصمما لأنظمة المعلومات المحاسبية إلى جانب قيامه بدور الشريك في المنظمة والذي يزود الإدارة العليا بالمشورة الحكيمة ويتفهم كافة نواحي العمل.
٣. أن يدرك المحاسب الإداري كل ما يحتاج للتغيير ويحلل أسبابه بمهارة ليصبح عنصر التغيير المرتجى ويسعى المحاسب الإداري بامتلاك مجموعة من المعارف والمهارات التحليلية بحيث يمكن تحديد الاتجاهات الجديدة وتقديم التوقعات، مما يتطلب منه ضرورة أن يواصل التعلم والتدريب مدى الحياة كوسيلة للتعديل مقابل التغيير سواء من خلال برامج تعليمية وتدريبية تقدم من قبل أرباب العمل أو تلك التي تقدم من قبل الجمعيات المهنية والمؤسسات التعليمية.

إن للمحاسبة الإدارية دور هام ومؤثر في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وعليها أن تنهض لتواكب متطلبات المجتمع واحتياجات المد راء

التي تتغير بوتيرة متسارعة، فنحن نواجه في القرن الحادي والعشرين حقبة جديدة تشهد طفرة معلوماتية عارمة ، ولما كانت المحاسبة وليدة الحاجات الاقتصادية بات من الضروري لها أن تأخذ في حسبانها التطورات التقنية الهائلة التي نراها اليوم.

لقد اجتاحت العالم في الماضي ثورة صناعية تبعها ثورة تكنولوجية وقد خلفتا ورائهما أعدادا هائلة من الوحدات مختلفة الأنشطة ، ومنها الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وأنتجتا أصنافا متنوعة من السلع والخدمات عالية التقنية والتعقيد، فبعد عصر تكنولوجية المعلومات والاتصالات أفرزت هناك تقنيات جديدة يتعامل معها المحاسبون وفي مواجهة هذا العصر ألمعلوماتي الجديد كان لا بد للمحاسبين الإداريين أن يكونوا موظفين رئيسيين مهتمين بتطوير معلومات ذات جودة وملائمة لاتخاذ القرارات ويتم توزيعها في الوقت المناسب إلى جانب أهمية مواكبة المحاسبة الإدارية باعتبارها المصدر الأساسي للمحافظة على القدرة التنافسية للتطور والتكيف مع تلك التغيرات، فلا سبيل للمحاسب الإداري إلا أن يمتلك مجموعة من المعارف والمهارات لتكون غير محددة بالجوانب الفنية فقط بل أيضا بجوانب الإبداع والتفكير وإيجاد الحلول المسبقة للمشاكل التي تواجه المنظمات أثناء صنع القرار.

إذ سيجد المحاسبون الإداريون الذين لا يستطيعون التكيف مع تلك التغيرات انه من الصعوبة المنافسة في هذه المهنة المتوسعة ولا يتمكنوا من تقديم خدمات مهنية بنوعية جيدة مما يعرضهم إلى تهديدات قد ينتج عنها عدم إمكانية احتفاظهم بالوظائف التي يمارسونها اليوم.

الفصل العاشر

أثر الإبداع المحاسبي في تعديل قوائم الربحية المالية

خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد أحداث انهيار شركة (انرونEnron) وتحميل مكتب (آرثر أندرسون) بكونه المسئول عن مراجعة حسابات تلك الشركة جزءاً من مسئولية انهيار الشركة واتهامه بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلاً بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح ، بدأ ظهور ما عرف فيما بعد " بالمحاسبة الإبداعية " والتي أصبحت محل اهتمام وتركيز من قبل المحاسبين والمراجعين على حد سواء بل وكافة المستفيدين والمتعاملين مع البيانات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات المختلفة .

ونظراً للظروف السائدة في عالم الأعمال ولجوء كثير من إدارات الشركات إلى تجميل البيانات المالية سعياً منها لتحسين الوضع المالي سواء من حيث الربحية أو من حيث المركز المالي لتحقيق أهداف ذاتية ، فإن تلك الإدارات تلجأ إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية مستغلة بذلك تنوع البدائل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية مما يؤثر سلبًا على مصداقية تلك القوائم .

ومن هنا فنحن نسعى من خلال هذا البحث إلى الوقوف على طبيعة هذه الأساليب وبيان مدى إمكانية قيام مراجعي الحسابات باتخاذ إجراءات المراجعة اللازمة للحد من تلك الأساليب لتحقيق المصداقية للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية.

ونسعى من خلال البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:-

١- ماذا تعني المحاسبة الإبداعية ؟

٢- هل تؤثر أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على مصداقية البيانات المالية الواردة في القوائم المالية للشركات ؟.

٣- ما هي الإجراءات والأساليب التي يمكن للمراجعين استخدامها في الحد من الآثار المترتبة على استخدام المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية ؟.

المبحث الأول
نشأة ومفهوم المحاسبة الإبداعية

أولاً : نشأه المحاسبة الإبداعية:

تعد المحاسبة الإبداعية حدثاً من مواليد الثمانينات ، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات ، وكان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب إيجاد أرباح ومن أي نوع، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! فإذا كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها .!

وبهذا فقد كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات ، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة وأُجبرت الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح "مبتدعة" على التصفية ، وفي الحقيقة قد يكون هذا هو الركود الوحيد الذي أفلست فيه الكثير من الشركات الكبيرة والمربحة ظاهرياً .

ومن هنا صارت المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين وبشكل كبير جداً خلال السنوات الأخيرة ، ولا سيما بعد أحداث انهيار شركة البترول الأمريكية الكبرى انرون وغيرها من الشركات العالمية الأخرى وتحميل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة مراجعة الحسابات العالمية شركة (آرثر أندرسون) كونها الشركة المسئولة عن مراجعة

حسابات الشركة الأمريكية وكانت جزءاً رئيسياً من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تُظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح.

ثانياً : مفهوم المحاسبة الإبداعية:

يستخدم مفهوم المحاسبة الإبداعية لوصف حالات إظهار الدخل والموجودات والالتزامات لمنشئات الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، وخلال العقود الماضية أخذ المختصون في المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة وقدموا خلال دراستهم وتحليلهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات تختلف باختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب:

أبرزها ما قدمه جرفلثز (Grifliths) في عام ١٩٨٦، إذ أشار إلى أنها:

"الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها ، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ ، بطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، واعتبرها عملية خداع كبرى."

ويعرف (Amat) المحاسبة الإبداعية بأنها:

"العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال ."

ولدى البعض: يتمثل الإبداع المحاسبي في التجديد والتطوير في طرق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات ، كما يتمثل في العناصر التي يشملها النظام المحاسبي كالموارد البشرية (المحاسبين) عن طريق اختيارها وتدريبها ورفع كفاءتها ، كما يتضمن الإبداع المحاسبي جانب الموارد المادية كالتجهيزات الآلية والبرمجة المالية والمحاسبية اللازمة للأداء المحاسبي المتطور.

إضافة إلى ذلك ، فإن جيمسون (Jameson) تناول هذا الموضوع من زاوية مهنة المحاسبة، حيث أشار إلى أن المحاسبة :

تشمل التعامل مع العديد من القضايا التي تتطلب إصدار أحكام ، وحلِّ المشكلات بين الأساليب المحاسبية المختلفة لتقديم عرض لنتائج الأحداث والعمليات المالية .

وأن المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية توفر فرصاً للتلاعب وإظهار صورة غير حقيقية لحالة المنشأة ، وهذه النشاطات والممارسات التي يرافقها القليل من عناصر الشك في مهنة المحاسبة ، يطلق عليها المحاسبة الإبداعية."

ويقول (سميث Smith) وفقاً لخبرته كمحلل استثماري:

" قد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية وليس نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي" .

وهناك تعريف آخر للمحاسبة الإبداعية بأنها:

"عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية إلى صورة مرغوبة ، بحيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للمنشأة دون المس بأيٍ من المبادئ والقواعد المحاسبية."

أما في : (Accounting Dictionary) فتم تعريفها بأنها " مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات."

يتضح من مجمل التعريفات التي تناولت المحاسبة الإبداعية ، أن هناك قواسم مشتركة يمكن تلخيصها بالآتي :

١- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.

٢- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.

٣- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها ، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.

٤- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية ، غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه.

كما أنه من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول: أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى : إيجابية وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات .

أما الثانية : فهي سلبية وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.

المبحث الثاني
أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة
في القوائم المالية

تعطي المعايير المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية مجالاً للاختيار بين بدائل محاسبية لكثير من البنود والعناصر التي تؤثرفي القوائم المالية وتقع هذه المهمة على عاتق الإدارة حيث تختار طريقة محاسبية من شأنها أن توفر المعلومات المفيدة لمستخدميها على اعتبار أنها أكثر فائدة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، إلا أن اختيار الإدارة للطرق والسياسات المحاسبية وأسلوب الإفصاح عنها يكون في كثير من الأحيان متأثراً بالأهداف الخاصة بالإدارة مما ينتج عنه أثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها .

ومن هنا يمكن استعراض أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية على النحو التالي:

أولاً: أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل:

يمكن للإدارة أن تمارس سياسات المحاسبة الإبداعية في مجال التلاعب بأرقام قائمة الدخل والتي تخص على سبيل المثال :

١. **الاعتراف المبكر بالإيراد:** بمعنى تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك ، فحسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة ، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبياً ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية

ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة، وتتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.

٢. **زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة:** وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل أقل من الحقيقة ، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءاً من الإيرادات ، إضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلاً تشغيليًا.

٣. **نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة:** إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات ، حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تخصم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يخصم إهلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة ، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل.

٤. **نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة:** تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية ، وعادةً ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة ، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى

فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة ، ولكن من المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.

٥. **نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة:** تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقاتا صعبة لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات مما يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل ، وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

ثانياً : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي:

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين ، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ، ولذا فإن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات يأتي في مقدمتها أن اغلب الأصول والالتزامات تقيم بالتكلفة التاريخية.

وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي: -

١- **الأصول غير الملموسة:** حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة ،

إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق التقييم المتبعة في تخفيض هذه الأصول.

٢- **الأصول الثابتة:** حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الإهلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.

٣- **الاستثمارات المتداولة:** حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية ، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار .

٤- **النقدية:** ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة ، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.

٥- **الاستثمارات طويلة الأجل:** تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل.

٦- **الموجودات الطارئة:** حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها ، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.

٧- **الالتزامات المتداولة:** مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة ، بهدف تحسين نسب السيولة.

٨- **الالتزامات طويلة الأجل:** مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية ، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.

٩- **المخـزون:** في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها ، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون.

ثالثاً : أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية:

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة.

وفيما يلي –على سبيل المثال–عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية :

١. يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية ، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس ، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

٢. وتتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب ، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية ، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة ، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية.

رابعاً: أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي ، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق.

إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرّضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراء تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه على سبيل المثال.

وأخيراً فإنه يمكن التمييز بين نوعين من التلاعب الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية ، **الأول:** تلاعب محاسبي ، **والثاني:** تلاعب غير محاسبي ويبين الآتي طرق التلاعب لكل نوع على حده:

أولاً : طرق التلاعب المحاسبي وتكون من خلال :

١. استغلال فرصة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة مثال:
   - طرق تقييم المخزون السلعي.
   - معاملة المصاريف الرأسمالية على أنها جارية.
٢. استخدام التحيز الشخصي عند وضع التقديرات المحاسبية ، مثال ذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل لأغراض الإهلاك.

ثانياً : طرق التلاعب غير المحاسبي وتكون من خلال :

١. تغيير تصنيف الصفقات وما ينتج عنها من تلاعب في الحسابات.

مثال: بيع الأصل وإعادة استئجاره إذ أن عائدات البيع يمكن أن تخفض أو ترفع بشكل غير حقيقي من خلال إجراء تسويات مع أقساط الإيجار.

٢. تغيير الزمن الحقيقي للصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لتحقيق هدف معين.

المبحث الثالث
دور مراجع الحسابات في مواجهة أساليب
وإجراءات المحاسبة الإبداعية
والحد من آثارها على القوائم المالية

تعرف المراجعة(Auditing) بشكل عام بأنها تلك العملية المنظمة التي تؤدي عن طريق مراجع مؤهل وحيادي Competent and Independent للتحقق من صحة معلومات ومزاعم قابلة للتحقق منها تتعلق بأنشطة وأحداث مالية ومطابقة نتائجها الاقتصادية مع معايير المحاسبية المقررة (Established Accounting Standards) عن طريق جمع وتقييم أدلة إثبات المراجعة(إقرارات ومصادقات وملاحظات واستفسارات الفحص) مع التقرير عن نتائج تلك العملية للأطراف المستخدمة لتلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ قراراتها ، وقد نشأت مهنة المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية وتتسم بدرجة كبيرة من التعقيد ، كما توفر خلالها إدارة المنشاة معلومات عن مواردها وما تتحمله من التزامات لمساعدة المستثمرين والموردين المقرضين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم عن طريق إعداد قوائم مالية تتضمن مزاعم وإيضاحات اقتصادية ، وحيث أن الإدارة التي تمثل معدي القوائم المالية (Preparers or Providers) لديها أهدافها التشغيلية ومصالحها الخاصة التي قد تختلف عن المصالح الخاصة بمستخدمي المعلومات ، ومن ثم يتعين ان يتم مراجعة وفحص تلك المعلومات عن طريق

محاسب مهني وحيادي لإبداء رأيه عن مدى مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها ، ومن هنا يمكن القول بأن مهنة المراجعة قد نشأت استجابة أو تلبية للحاجة إلى المراجعة الحيادية لتلك المعلومات ، وحتى يتم تقديم تلك الخدمة يسعى المراجع على نحو موضوعي وحيادي إلى جمع أدلة الإثبات) (Evidence المتعلقة بالمزاعم موضوع الفحص ، حيث قد تتمثل تلك الأدلة في البيانات المحاسبية الموجودة بالدفاتر واليوميات والحسابات والمستندات المؤيدة والمصادقات وما إلى ذلك، ثم يقارن كمراجع تلك المزاعم والمعلومات مع معايير مقررة (بما في ذلك المعايير المحاسبية أو أي أسس محاسبية متفق عليها) على أساس أن تلك المزاعم والمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية قد عرضت بصدق وبعدالة ولا تتضمن أي ممارسة من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، الأمر الذي من شأنه يوفر تقرير المراجع أداة التوصيل إلى مستخدمي تلك المعلومات بما يفيد مدى إمكانية مصداقيتها وإمكانية الاعتماد عليها.

وعلى الرغم من اهتمام المراجع باكتشاف الأخطاء والغش الذي يقع في الدفاتر والتقارير المالية سواء أكان يقوم بمراجعة اختباريه أم شاملة وكذلك اهتمام المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة بضرورة إلقاء مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش الجوهري على المراجع في مواجهة رغبات المجتمع المالي والقضاء ، إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر حتى الآن لعدة أسباب أهمها :

كبر حجم منشآت الأعمال واتساع نطاق أعمالها ، والخدمات الخاضعة للمراجعة.

١- اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة حول تحديد ارتباط مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية بالإدارة أم المراجع.

٢- إن المعايير والتشريعات المهنية اعتبرت مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش مقتصرة على حدود نطاق الفحص الذي قام فيه طالما بذل العناية المهنية اللازمة .

وفيما يلي أهم الإجراءات والاختبارات التي ينفذها المراجع للحد من آثار استخدام الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية لحماية حقوق الأطراف ذات المصالح في الشركة وذلك في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي:

أولاً : الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المراجع للحد من آثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل:

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معاً وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة النشاط ، وفيما يلي عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة الدخل والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المراجع الخارجي تطبيقها :

رقم المبيعات:

- **الهدف:** تهدف الإدارة بممارستها لأساليب المحاسبة الإبداعية تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية ، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة .
- **إجراءات المراجع المضادة** : التحقق من فواتير البيع وخصوصًا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.

١- **تكلفة البضاعة المباعة:**

- **الهدف:** تهدف الإدارة إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل لزيادة الأرباح .
- **إجراءات المدقق المضادة** : التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.

٢- **مصروفات التشغيل:**

- **الهدف** : تهدف الإدارة إلى تخفيض مصروفات التشغيل لزيادة الأرباح التشغيلية ومن ثم زيادة صافي الأرباح.
- **إجراءات المراجع المضادة** : التحقق من مدى توافر شروط الرسملة في ذلك المصروف.

٣- **نتيجة** الأعمال للأنشطة غير المستمرة.

- **الهدف :** تهدف الإدارة إلى المحافظة على مستوى الأرباح الحالية أو زيادتها.
- **إجراءات المراجع المضادة:** تقدير أثر إغلاق الخط الإنتاجي على نتيجة الأعمال وأخذه بالاعتبار.

ثانياً : الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المراجع للحد من آثار المحاسبة الإبداعية على قائمة المركز المالي :

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تحسين المركز المالي للشركة وذلك من خلال تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم الالتزامات أو كليهما معاً وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة أو الربحية وغيرها، وفيما يلي عرضاً لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بقائمة المركز المالي والهدف من تنفيذها والإجراءات المضادة التي يتوجب على المراجع الخارجي تطبيقه:-

١- **النقدية:**

- **الهدف:** تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة.
- **إجراءات المراجع المضادة:** استبعاد النقدية المقيدة عند احتساب السيولة.

٢- **الاستثمارات المتداولة:**

- **الهدف:** تهدف الإدارة إلى زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة.
- **إجراءات المراجع المضادة:** التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.

المخزون السلعي:

- **الهدف:** تهدف الإدارة إلى زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة.
- **إجراءات المراجع المضادة:** فحص كشوفات الجرد والتحقق من الوجود الفعلي للأصناف في المخزن.

٣- الاستثمارات طويلة الأجل

- **-الهدف:** تهدف الادارة الى التأثير في حساب الاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة ونتيجة أعمالها بإظهار نصيبها في الأرباح فقط دون الخسائر.
- **-إجراءات المراجع المضادة:** التحقق من ذلك التغيير عن طريق تقرير مراجع الحسابات والآثار المترتبة في قائمتي الدخل والمركز المالي.

٤- الأصول طويلة الاجل

- **-الهدف:** تهدف الادارة الى تحسين أرباح الشركة بتضمينه فائض إعادة التقييم أو بتخفيض مصروف الاستهلاك.
- **-إجراءات** المراجع المضادة: التحقق من نسب الاستهلاك وتعديل مصروف الاستهلاك.

٥- الأصول غير الملموسة

- **-الهدف:** تهدف الادارة الى زيادة قيمة موجودات الشركة لتحسين نسب الملاءمة المالية بالإضافة إلى تحسين رقم الربح عن طريق تخفيض مصروف إطفاء هذه الأصول.

- **-إجراءات المراجع المضادة:** التحقق من صحة الأسس المتبعة في التقييم وتعديل القيمة وفق الأسس الصحيحة.

٦- **-7الألتزامات المتداولة**

- **-الهدف:** تهدف الادارة الى تخفيض قيمة الألتزامات المتداولة لتحسين نسب السيولة.
- **إجراءات المراجع المضادة:** التحقق من إثبات تلك الأقساط ضمن الالتزامات المتداولة وإعادة احتساب نسب السيولة.

٧- **الالتزامات طويلة الأجل:**

- **الهدف:** تهدف الإدارة إلى تحسين نسب السيولة وأرباح الشركة بتضمينها مكاسب إطفاء السندات قبل استحقاقها.
- **إجراءات المراجع المضادة:** التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة لسداد قرض قصير الأجل.

النتائج والتوصيات:

أولا : النتائج :

تتعدد نتائج البحث ونلخصها فيما يلي :

١- أن المحاسبة الإبداعية في الغالب الأعم هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يَفضِله معِد هذه البيانات.

٢- أن أهم أهداف المحاسبة الإبداعية هو تقديم انطباع " مضلل " عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف ، وهنالك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك.

٣- إن اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش هي من مسؤولية مراجع الحسابات وخاصة إذا لم ينفذ مهمته بالشكل المطلوب.

٤- تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية من الأمور الصعبة والمعقدة ولكنها ممكنة ، ولهذا فإن على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لكشف تلك الممارسات ومن ثم المحاولة للحد منها.

٥- للمراجع دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية ولديه الكثير من الوسائل التي تمكنه من ذلك .

٦- تعتبر يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبية الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية.

٧- أن مـن يقـوم بعمـل تلاعبـات أو ممارسـات المحاسـبة الإبداعيـة مـن المحاسبين من هـو علـى مستوى عـال من الحرفيـة والابتكـار لـذا فمـن الضروري أن يقابلـه من الطرف الآخر من المراجعين سواء في مكاتب المراجعة أو مراجعي دواوين المحاسبة من يكون على نفس المستوى إن لم يكن أعلى ، وذلك من أجل كشف تلك الممارسات والحد منها حتى يستطيع أن يصل إلى توفير التأكيدات المعقولة بخلو تلك التقارير المالية من أي انحرافات أو تلاعبات أو غش.

ثانياً : التوصيات :

من خلال البحث ونتائجه فإننا نوصي بما يلي :

١- العمل علـى بث الوعي الكـافي حول المحاسبة الإبداعيـة وذلك بغرض بيان أضرارها وبالتالي الحد منها ومحاربتها بالوسائل الصحيحة.

٢- التركيز والعمل على تطوير وتدريب المراجعين بشكل مستمر وخاصة تعريفهم بالمستجدات فـي بيئـة الأعمـال والعوامـل التـي قد تـؤثر علـى المراكز الماليـة للعملاء أو فـي عناصـر أو موارد أعمالهم أو فـي قدرتهم على الاستمرار.

٣- تنمية الثقافـة المحاسبية بين المستثمرين سواء الصـغار مـنهم أو الكبـار والمهتمين ومستخدمي البيانات والمعلومات المالية على مختلف أطيافهم.

٤- ضرورة أن يهتم المراجعين الخارجيين عند تنفيذ عملية مراجعة حسابات الشـركات بجميـع عناصـر ومكونـات القـوائم الماليـة الاهتمـام الكـافي، للتعـرف علـى كافـة ممارسـات وأسـاليب المحاسـبة الإبداعيـة المحتمـل تطبيقها.

٥- تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة في الدولة على الشركات التي تتورط في القيام ببعض ممارسات المحاسبة الإبداعية من تلاعبات أو تحريف في البيانات والمعلومات الخاصة بها.

٦- سرعة إصدار القوانين والتشريعات اللازمة التي تكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها.

٧- إيجاد مرجعية للمحاسبين تتمتع بالاستقلالية لحمايتهم من تدخلات الإدارة التي قد تفرض عليهم تجاوز المتطلبات القانونية والمحاسبية.

المراجـــع

المراجع باللغة العربية

١- القـاموس العصـري الحـديث، دار التوفيـق والنشـر، بيـروت، لبنـان، (١٩٨٨) .

٢- نادية هايل السرور، مقدمة في الإبداع ، دار وائل للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ .

٣- ميخائيل توشمان ، فيليب اندرسون ، عرض محمد رؤوف حامد، إدارة الابتكار الإستراتيجي والتغيير، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٠.

٤- رعد حسن الصرن، إدارة الإبداع والابتكار الأسس التكنولوجية وطرائف التطبيق، الجزء الأول، دار الرضا للنشر الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات، (٢٠٠٠).

٥- سليم جلدة، زيد عبوي، إدارة الإبداع والابتكار ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦ .

٦- مسعود صديقي، محمد عجيلة، أهمية الإبداع المحاسبي في تحقيق تنافسية المؤسسات الاقتصادية – رؤية مستقبلية– ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة الإسراء ، ٢٠٠٧ .

٧- عبد الستار محمد العلي، إدارة الإنتاج والعمليات مدخل الكمي، ط١، روايل للطباعة والنشر، الأردن، ٢٠٠٠.

٨- سعد غالب يسين، الإدارة الدولية، ط١، دار اليازوري العلمية، عمان، ١٩٩٩.

٩- حسين مصطفى هلالي ، إدارة المعرفة بين الإبداع المحاسبي وإبداع المحاسبين، مؤتمر حول أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، ٢٠٠٦، مصر .

١٠- محمد عباس حجازي ، المحاسبة الإدارية: التمويل، التحليل المالي، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة التجارة والتعاون، ١٩٧٧ .

١١- عبد الستار الكبيسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى عمات ، الأردن ،٢٠٠٣ .

١٢- محمد مطر ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، ٢٠٠٤ .

١٣- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، ١٩٨٨ .

١٤- ستيفن موسكوف، ترجمة كمال الدين سعيد ، تقديم سلطان السلطان ، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات ، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٢

١٥- أمين السيد أحمد لطفي ، " مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

١٦- يحيى محمد أبو طالب ، " المحاسبة الدولية وفقا لأحدث إصدارات معايير المحاسبة المصرية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية في إطار نظرية المحاسبة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .
١٧- عمرو حسين عبد البر ، " القاموس المحاسبي والتجاري التحليلي " ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .
١٨- محمد عبد الحافظ، " الفحص والتدقيق في ظل الإدارة الشاملة للمخاطر" ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ .
١٩- محمد عبد العزيز خليفة، " إطار مقترح لتفسير سلوك الوحدات الاقتصادية في التأثير على القوائم المالية دراسة ميدانية " ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ٢٠٠٣ .
٢٠- علي طلبة ، " قياس إمكانية تتبع ورصد مسببات أزمات سوق المال بواسطة الأجهزة الرقابية العليا – دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، ٢٠٠٠.
٢١- الشيرازي عباس، نظرية المحاسبة، دار السلاسل، الكويت، ١٩٩٠.
٢٢- محمد عطية مطر وأخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين للنشر، الأردن، ١٩٩٦.
٢٣- القاضي حسين، نظرية المحاسبة، مطبعة الداودي، دمشق، ١٩٨٨.
٢٤- حنان محمد رضوان، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٧.

٢٥- ضيف خيرت، مذكرات في تطور الفكر المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢.

٢٦- عبد الله خالد آمين وآخرون، أصول المحاسبة، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٩٠.

٢٧- بوتو، الإبداع موقعه ودوره في المحاسبة، الكلية التقنية الإدارية ، البصرة، العراق، ٢٠١٠.http://mtechnib.alafdal.net

٢٨- عجيلة محمد، دور الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار، دراسة ميدانية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير مناقشة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، ٢٠٠٩.

٢٩- بن نذير نصر الدين، الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢.

٣٠- محمود رمضان محمد، الإبداع المحاسبي، ملتقى أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، ٢٠٠٥.

٣١- لؤي بديع بطاينة، الإبداعية (Créative Accounting) في القوائم المالية،Sun,16مايو ٢٠١٠. http://www.main.omandaily.om

٣٢- منتدى المحاسبين العرب، التكييف والإبداع في اتخاذ القرارات، http://www.acc4arab.com .

٣٣- احمد عبد الدائم السامرائي، (١٩٩٩)، تخفيض تكاليف المنتوج باستخدام أسلوب تحليل القيمة، رسالة دبلوم عالي في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٣٤- أنس متي خضر، (٢٠٠٥)، قياس التكلفة المستهدفة لتصنيع المنتج خلال مرحلة التصميم لإغراض التسعير، دراسة حالة في معمل الألبسة الولاية في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٣٥- بهار خالد مصطفى البرزنجي، (٢٠٠٨)، اعتماد بطاقة العلامات المتوازنة في تقويم الأداء بالتطبيق على معمل سمنت سرجنار في محافظة السليمانية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٣٦- جعفر سليمان الخالد، (٢٠٠٢)، تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة في ظل الطريقة التقليدية وطريقة التكلفة على أساس الأنشطة ABC، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٣٧- داؤد سالم الدباغ، (٢٠٠٢)، متطلبات إدارة الجودة وأثرها في إبعاد ومستوى إستراتيجية الإنتاج والعمليات، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٣٨- رباب عدنان شهاب، (٢٠٠٨)، مدخل هندسة القيمة واستخداماته المحاسبية، دراسة تحليلية لأحد منتجات معمل الألبسة الولادية في الموصل، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٣٩- سليمان سند سبع السبوع، (٢٠٠٠)، استخدام نظام ABC وأساليب ABM لاتخاذ القرار وتقييم أداء المنظمة، دراسة نظرية وتطبيقية في شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية الثقيلة، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤٠- علي إبراهيم حسين الكسب، (٢٠٠٤)، المعلومات المحاسبية اللازمة لاعتماد أسلوب التحسين المستمر (الكايزن) في المنشآت الصناعية بالتطبيق على مصنع الغزل والنسيج في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤١- عماد محمد كندوري، (٢٠٠٦)، دور إدارة الكلفة في تحسين قيمة المنتوج باستخدام أسلوب هندسة القيمة، دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤٢- ندى عبد الرزاق سليمان أغا، (٢٠٠٦)، مدى إمكانية تطبيق ABC كأسلوب حديث في محاسبة التكاليف بالتطبيق على معمل الغزل والنسيج في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤٣- نشوان طلال سعد الله الطرية، (٢٠٠٦)، الدور المحاسبي في بيان تأثير القيود، دراسة لإمكانية تطبيق نظرية القيود في معمل الغزل والنسيج في الموصل، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٤٤- إسماعيل يحيى التكريتي، (٢٠٠٠)، المقارنة المرجعية أداة لتقييم الأداء وأسلوب للتطوير المستمر، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٤، المجلد ٧، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤٥- إسماعيل يحيى التكريتي، (٢٠٠١)، الإدارة على أساس الأنشطة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٧، المجلد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤٦- جليلة عيدان الذهبي، ثائر صري الغبان، (٢٠٠٧)، استهداف السعر كأساس لتحقيق تقنية التكلفة المستهدفة للوحدات الاقتصادية العاملة في بيئة الأعمال الحديثة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٤٨، المجلد ١٣، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤٧- رياض حمزة البكري، فائز نعيم، (١٩٩٦)، نظام الكلفة على أساس الأنشطة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٨، المجلد ٣، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد.

٤٨- رياض حمزة البكري، محمد عاصم إسماعيل، (٢٠٠١)، العلاقة بين نظام الإنتاج في الوقت المحدد ومفهوم السيطرة النوعية الشاملة وتأثيرهما على تخفيض التكاليف وتحسين النوعية للمنتج، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٨، المجلد ٨، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٤٩- رشيد الجمال، (٢٠٠٠)، المحاسبة الإدارية في بيئة الأعمال الحديثة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٥٠- رشيد الجمال، ناصر نور الدين، (٢٠٠٥)، إدارة التكلفة لإغراض القياس والتخطيط والرقابة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.

٥١- عبد الحي عبد الحي مرعي، صلاح الدين عبد المنعم مبارك، محمود مراد مصطفى، (٢٠٠٣)، أنظمة التكاليف لأغراض قياس تكلفة الإنتاج والخدمات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.

٥٢- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور،(٢٠٠٢)، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

٥٣- مكرم عبد المسيح باسيلي، (٢٠٠١)، المحاسبة الإدارية مدخل معاصر في التخطيط والرقابة وتقويم الأداء ، الطبعة الثالثة.

٥٤- مكرم عبد المسيح باسيلي، (٢٠٠١)، محاسبة التكاليف الأصالة والمعاصرة، الجزء الأول، رؤية إستراتيجية، الطبعة الثالثة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

المصادر الأجنبية :

1. Charles T. Horngren, Gorge Foster, Sirkant M. Datar, (1997), Cost Accounting: A managerial emphasis, 9th edition, Printice-Hill, inc.
2. Charles T. Horngren, Gorge Foster, Sirkant M. Datar, (2000), Cost accounting: a managerial emphasis, 10th edition, Printice-Hall international, Inc, New Jersy, U.S.A.
3. Charles T. Horngren, Gorge Foster, Sirkant M. Datar, (2003), cost accounting: a managerial emphasis, 11th edition, Printice-Hall international, Inc, New Jersy, U.S.A.
4. Charles T. Horngren, Sundengargl, Stratton Willim, (2002), Introduction to management accounting, 12th edition, Printice-Hall, International.
5. Colin Drury, (2000), Management and Cost Accounting, 5th edition, Thamson , United States.
6. Garrison, Ray, Noreen, Eric, (2000), Managerial Accounting, 8th edition, Irwin McGraw-Hill, Inc.
7. Jerry J. Weygandt, Donald E. Kieso, Paul D. Kimmel, (2002), Accounting principles, 6th edition, John Wiley and Sons, Inc.
8. Ronald W. Hilton, (1997), Managerial Accounting, 3th edition-McGraw-Hill, Inc.
9. Ronald W. Hilton, (1999), Managerial accounting, 4th edition, Irwin, McGraw-Hill, Inc.

10. Wayne J. Morse, James R. Davis, AL L. Hartgraves, (2003), Management Accounting: A strategic approach, 3[th] edition, Thompson, South – Western.
11. Yair M. Babad Bala W. Balachandran, (1993), Cost Driver optimization in activity based costing, the accounting review, July.